



32101 073381939

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.*

--	--

مَحَاضِرُ الْفُقَرَاءِ قَامِيَّةٌ

كِتَابُ الْخَمْسِينَ

مَرْجِعُ الظَّالِمِ فَقِيرُ أَهْلِ النَّبِيِّ
أَيُّهَا الْعِظَمَاءُ السَّيِّدُ مُحَمَّدٌ هَؤُلَاءِ الْمَجْلَى

قَدْ سَمِعُوا

م

جَمْعُهَا وَاعْلَوْ عَلَيْهَا
فَاضِلُ حُسْنِي الْبِلَادِي

محاضرات في فقه الإمامية
كتاب الخمس

مَحَاضِرُ الْفُقَرَاءِ بِأَمْرِهِ

كِتَابُ الْخَمْسِينَ

مَرْجِعُ الظَّالِمِينَ فَقِيرُ أَهْلِ النَّبِيِّ

أَيُّهَا الْعِظَمَاءُ السُّيُودُ مُحَمَّدٌ هَاشِمِي الْمِيلَانِي

قَدِيرُ سَنَةِ

جَمَعَهَا وَحَقَّقَهَا عَلَيْنَا
فَاضِلُ حُسَيْنِي الْمِيلَانِي

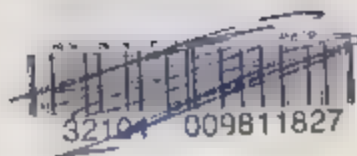
(Arab)

KBL

M54

qism 4





المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطيبين الطاهرين، واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين.

هذا هو الجزء الرابع من (محاضرات في فقه الإمامية) لمرجع الطائفة وفقه أهل البيت آية الله العظمى السيد محمد هادي الميلاني قدس سره. وقد سبق أن نشرنا الأجزاء الثلاثة الأولى من هذه المحاضرات، خصص الجزء الأول والثاني منها لكتاب الزكاة، والثالث لصلاة المسافرين، وها هو (كتاب الخمس)

وفي الوقت الذي نقدم هذا الجزء للمطبعة، يكون الجراءان الخامس والسادس، وهما في (كتاب البيع) جاهزين لإجراء اللمسات الأخيرة، حيث يؤمل أن يأخذ طريقهما للمطبعة في القريب العاجل إن شاء الله.

نسأل الله التوفيق لإنجاز هذا المشروع الفقهي الذي يتوقع أن يضم عشرة أجزاء، عسى أن نكون قد أسدينا للفضلاء والمحققين ورواد الفقه الإمامي بعض ما علينا من واجب.

ولا يفوتنا التنويه بالدور المشرف لعماد العلامة الحجة السيد محمد
علي الميلاني حفظه الله ورعاه في الإيفاق على طبع هذا الجزء كسائر
الأجزاء السابقة. وسيبقى مواصلاً هذا الجهد المشكور إن شاء الله.
كما نشير إلى أن المتن الدراسي في هذه المحاضرات هو (شرايع
الإسلام للمحقق الخليلي قدس سره

مشهد المقدسة

في ٥ رجب ١٤٠٠ هجرية. فاضل الحسيني الميلاني

«كتاب الخمس»

(قال المحقق: كتاب الخمس. وفيه فصلان: الأول - فيما يجب فيه وهو سبعة: -

الأول: غنائم دار الحرب، مما حواه العسكر، وما لم يحويه من أرضٍ وغيرها، ما لم يكن عصباً من مسلم أو معاهد، قليلاً كان أو كثيراً).

تعريف:

الخمس حق مالي يناله أبو هاشم بالأصالة عوض الزكاة. فالحق حسن، وقيد المالية يخرج الحقوق غير المالية كحق الولاية ونحوها، وبالثبوت لبني هاشم تخرج الزكاة، وبقيد الأصالة تخرج النذور ونحوها، وبقيد العوضية تخرج الزكاة التي تصل إلى بني هاشم من أمثالهم.

ثم إنه يسفي أن تقدم الكلام في وجوب الخمس، ثم نتبعه بذكر ما يجب فيه، فهذا محثان

(المبحث الأول) في وجوب الخمس

وذلك من الضروريات، ويدل عليه الكتاب والسنة والاجماع بل الضرورة.

أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ حُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ، وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّفَاقُ الْخَمْعَانِ، وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(١) وقال تعالى: ﴿وَبِذَلِكَ نَمُهِقُ الْفَرِيقَيْنِ حَقَّهُ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾^(٢) وقال تعالى: ﴿مَا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾^(٣) ونذكر بعض ما يتعلق بالآية الأولى فنقول: -

إن العنم هو الموز بالشيء بلا بدل ومجاناً^(٤)، ويظهر من الرابع

(١) سورة الأنفال / ٤١

(٢) سورة الإسراء / ٢٦

(٣) سورة الحشر ، ٧

(٤) لاحظ في ذلك (العين) صحيح، و (المعجم المحيط) لميرزا اندي

أن العُثم بالصم فالسكون إصابة العثم والطفر به، ثم استعمل في كل مطفور به، وذكر آية ﴿واعلموا أنما غنمتم﴾ وآية ﴿فكلوا مما غنمتم حلالاً طيباً﴾^(١)

وقال الطبرسي «وقال أصحابنا: إن الخمس واجب في كل فائدة تحصل للإنسان من المكاسب وأرباح التحارات، وفي الكوز والمعدن والغوص، وغير ذلك مما هو مذكور في الكتب. ويمكن أن يستدل على ذلك بهذه الآية، فإن في عرف اللغة يُطلق على جميع ذلك اسم العُثم والعتمية»^(٢)

وقال الشيخ الطوسي: «وعند أصحابنا: الخمس يجب في كل فائدة تحصل للإنسان من المكاسب، وأرباح التحارات والكر والمعادن والغوص وغير ذلك مما ذكرناه في كتب الفقه، ويمكن الاستدلال على ذلك بهذه الآية، لأن جميع ذلك يسمى غنيمة»^(٣).

والحاصل أن مورد الآية وإن كان هو عيمة دار الحرب^(٤) لكن المدار على عموم الآية حيث إن الموصول وصلته من القضايا العامة، والمورد لا يخص العام، كما في كثير من الموارد، كما في مثل قوله تعالى ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ جِفْتُمْ أَنْ يُفْتِنَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا، إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا

(١) سورة الأنفال / ٦٩

(٢) مجمع البيان ج ١ ص ٥٤٤، مطبعة العرمان - صيدا

(٣) التبيان ج ١ ص ٧٩٧، طبعة عام ١٣٦٤ هجرية

(٤) فريضة ما فيها وهو قوله تعالى ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا يَكُونَ فِتْنَةً وَيَكُونَ الدِّينُ كَمَا هُوَ اللَّهُ، فَإِنْ نَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ عَصَاؤُهُمْ﴾ فإن قولوا فاعلموا أن الله مولاكم نعم سمولى ونعم النصير

مُيَسَّرًا^(١) فَإِنَّهَا بَعْمومِهَا تَدَلُّ عَلَى الْقَصْرِ فِي السَّهْرِ وَإِنْ لَمْ يَحْسِ خَوْفٌ
وَنَوْهٌ بِحَصَارِهِ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ لَا مَجَالَ لَهُ

وقد ورد في الحديث أن مورد الآية هو الكسر، فقد روى 'صديق
عن الصادق عن آبائه عليهم السلام في وصية السي صلى الله عليه وآله
لعلي عليه السلام قال: 'يا علي إن عبد المطلب سنّ في الجاهلية
خمسة سنن أحرأها الله له في الإسلام - إلى أن قال - ووجد كنزاً فأحرق
منه الخمسة، وتصدّق به فأرسل الله تعالى: واعلموا أنما غنمتم من شيء
فإنّ الله خمسها^(٢).

النكات المستفادة من الآية:

ثم أنه يسمي أن يذكر أموراً تتعلق بظاهر آية لعزيمة:

مبها - أنها انتدأت بالأمر بالعلم، وهو إمّا كناية عن الأمر بالعمل،
وعليه فيمكن المصير إلى عدم الخمس في مال الصغير حيث أنه غير
مكلّف، كما يقدر ذلك في الأمر بآية الركة وإمّا أنه إعلام بشوئ الحق
في العزيمة، ولا يحتاج الأمر بإبصاله إلى أدبه إلى التصريح به، فإنه
أمر ضروري. وبالدليل القاطع من العقل والنقل، وعليه فالخمسة
ثبتت في مال الصغير وإن تأخر التكليف بوجوب أدائه إلى حد بلوغه.
والحاصل: أن المعيين بحتملها الأمر بالعلم، لكن الثاني هو الأظهر
لعدم الدليل على كناية، والأصل عدمها

ومبها - أن مادة لغزم أمنتت إلى الفاعل، والإطلاق يقتضي عموم

(١) سورة نساء - ١٠١

(٢) بوسائل - باب ٥ من أبواب ما يجب فيه خمس - حديث ٣

ذلك لكل فائدة يفوز بها الإنسان مجّاناً، قهراً كان أو اختياراً، فإن الإرادة خارجة عن مدلول الهيئة والمادة^(١)، ضرورة أن الهيئة لمحزود النسبة التي هي معنى حرفي، والمادة لمطلق الحدث نعم هي الأفعال المرید عليها ربما دلت الهيئة على النسبة الخاصة بين المرید والمراد. والحاصل أن طاهر الآية الشريفة يعتم الإرث والهبة والصدّاق وغير ذلك من الفوائد، إلا أن يحصن بالوارد من الروايات في بعضها

ومنها - أن جملة (من شيء) بيان لموصول في ما عمتهم^(٢) والعائد محذوف، والتقدير: ما عمتهم ولا محال لتوهم أن ذلك بيان المهم بالمهم، ضرورة أنه لتعميم الإعتناء لكل ما يصدق عليه أنه شيء، قليلاً كان أو كثيراً، ولعلّه لولا ذلك لكان توهم أن ما يعتم هو ما كان يعتد به، والقليل - لمكان عدم الاعتداد به - لا يحق أن يكون مصداقاً له، ولأجل ذلك ورد: أن الحمص في كل ما أفاد الناس من قليل أو كثير، وأن الحياض يحيط الثوب بحمصة دوايق لما فيه دائق، كما سيأتي إن شاء الله فيما يأتي من الروايات.

ومنها - أن جملة (فإن لله حمسه) سدت مسدّ حبر أن الأولى^(٣)، ولم تجرد عن كلمة أن (بأن يذكر - فله حمسه) لقوات التأكيد، وأمّا فتح كلمة أن مع أنها لو كانت مكسورة لتمّ الحر مع تأكيده، فهو إمّا بتقدير

(١) وبحكمها القصد وحرّم وما شاكل ذلك. وبذلك يقول في (من أنلف مال الغير فهو له ضامن) أنه لا ضرورة يكون لا لاد عن قصد وعمد، بل نكهي سببه لشعب، فيصدق عليه الألفاف

(٢) ولا محال لتوهم كون محمله منعه للعمد فإن نعم يعتدى بنفسه ولا يحتاج إلى حرف حر، يقال عمت الشيء القلاني

(٣) ومثله في نثر كثير مثل قوله تعالى ﴿ومن كفر فإن الله غني عن العالمين﴾ و﴿إن يسرق فقد سرق أخيه من دم﴾ و﴿يأ تجهر بالقول فإنه يعلم السر وأخفى﴾

كلمة على ، أي على أن الله حُصَّه بمعنى أن الحسب والأساس ذلك ، أو أنها معطوفة على أن الأولى ، والتقدير فاعلموا أن الله حصه ومنها - أن أداة الغاء للترتيب بتصل ، فستفاد أن الخمس يتعلق بمجرد لاعتماد من دون انتظار للحول وللصفة وبحود ذلك كما كان في الأموال لزكوية

ومنها - أن أداة اللام للسمة الاختصاصية ، وهي الجامعة بين جميع موارد ، فمعناها في موردها في الآية الماركة على سق واحد ، وتكرارها في آية الخمس^(١) يؤهم في مادي سطر أن يكون تمام الخمس حقاً لله وحقاً لرسوله وحقاً لدي القربى والباقيين ، كما في مورد حق الولاية للأب وللجد ، أو حق الوصاية بكل واحد من الأوصياء ، أو حق لقضاء لكل واحد من حكام الشرع ، إلا أن المستفاد من الروايات الواردة في قسمة الخمس أن التكرار ملحوظ الاستقلال في النصيب والاشتراك فيه ، فلهم الله بالاستقلال ، وسهم لرسوله بالاستقلال ، وسهم لدي القربى ، والباقيين بالشركة ، ومن جملة تلك الروايات ما رواه لكثيري بسنده عن سعد الصالح في حديث قال عليه السلام - «وَيُقَسَّمُ بِهِمُ الْخُمْسُ عَلَى سِتَّةِ أَصْهُمٍ : سَهْمُ اللَّهِ ، وَسَهْمُ رَسُولِ اللَّهِ ، وَسَهْمُ لَدِي الْقُرْبَى ، وَسَهْمُ لِلْيَتَامَى ، وَسَهْمُ لِلْمَسَاكِينِ ، وَسَهْمُ لِأَسَاءِ السَّبِيلِ . فَسَهْمُ اللَّهِ وَسَهْمُ رَسُولِ اللَّهِ لِأَوَّلَى الْأَمْرِ مِنْ بَعْدِ رَسُولِ اللَّهِ وَرِاثَةٌ ، وَلَهُ ثَلَاثَةُ أَصْهُمٍ سَهْمَانِ وَرِاثَةٌ ، وَسَهْمٌ مَقْسُومٌ لَهُ مِنَ اللَّهِ ، وَلَهُ نِصْفُ الْخُمْسِ كَمَلًا ، وَنِصْفُ الْخُمْسِ الْبَاقِي بَيْنَ أَهْلِ بَيْتِهِ»^(٢) .

(١) بشاره إلى اختصاص آية الخمس بتكرار اللام ، فيها تم تكرر في آية الزكاة

(٢) الوسائل باب ١ من أبواب قسمة الخمس ، الحديث ٨ وهي بسند إسناده عن بعض أصحابنا

ثم إن الإجماع على وجوب الخمس نقلاً وتحصيلاً متكرر في كلماتهم، وهو ضروري لدى الإمامية، بل هو في الحملة من ضروريات الإسلام.

الروايات الدالة على وجوب الخمس:

وأما ما دلّ من الروايات على وجوب الخمس فهي فوق حدّ التواتر، ونحن نذكر شيئاً منها.

١ - ما رواه سدير عن أبي جعفر عليه السلام قال قال: «يا أبا الفضل لنا حق في كتاب الله في الخمس، فلو معوه فقالوا ليس من الله تعالى أو لم يعملوا به لكان سوء»^(١)

٢ - ما رواه أبو بصير عن أبي جعفر عليه السلام في حديث قال: «لا يحل لأحد أن يشتري من الخمس شيئاً حتى يؤذي إلينا حقاً»^(٢).

أقول: الطاهر هو الاشتراء مما فيه الخمس، فإن الحق المشاع فيه يمنع عن حلية كله.

٣ - ما رواه أبو هاشم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قال الله لمحمد (ص): إني اصطفيت وانتخيت عبداً (ع) وجعلت منكماً ذرية جعلت لهم الخمس»^(٣).

٤ - ما رواه أبو بصير قال: «قلت لأبي جعفر عليه السلام: ما أيسر ما

(١) مستدرک الوسائل - باب ١ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٣

(٢) الوسائل - باب ١ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٤

(٣) مستدرک الوسائل - باب ١ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٤

يدخل به العبد النار؟ قل: من أكل من مال اليتيم درهماً، ونحن اليتيم»^(١).

٥ - ما ورد في تفسير قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ الَّذِينَ إِذَا أَكْتَلُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ، وَإِذَا كَلُّهُمْ أَوْ وَرْتُهُمْ يَخْسِرُونَ﴾ إلى غير ذلك من الروايات المذكورة في كتب الحديث

(١) الوسائل - باب ١ من أبواب ما يجب فيه الجحيم، حديث ١

«المبحث الثاني»

فيما يحب فيه 'الحمس

ومد حكم المحقق (قده) بأنه سعه .

أقول : إن المصوص على وجوبه فيه سبعة ، وهي : الغنم ،
والمعادن ، والكنوز ، وما يجرح بالعوص ، وما يفصل عن المؤنة ،
والأرض التي يشتريها الدمي من المسلم ، والحلال المحتلط بالحرام .
وحينئذ حيث أن وجوبه فيها لا يبقى الوجوب عن غيرها فإذا حصل الشك
في وجوب الخمس في شيء ، فمقتضى الأصل - وإن كان هو
استصحاب عدم الحق ، وأصل البراءة عن الوجوب - إلا أن هناك ما يدل
بعمومه على وجوبه ، فمن ذلك : -

- ١ - مفاد الآية الماركة من ثبوت الحق في كل شيء يغتم .
- ٢ - ما رواه الشيخ بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام قال «قلت له واعلموا أنما عنتم من شيء فأذن الله حمسه وللمرسول؟ قال هي والله تعالى الإفاضة يوماً بيوم»^(١)
- ٣ - ما رواه الشيخ عن ابن مسعود قال . قال أبو عبد الله عليه السلام .

(١) التكملي ح ١ ص ٥١٤ ، باب العي . والأعمال ، المحدث ١٠

«على كل امرئ عزم أو اكتسب، الحمس مما اصاب له طمة عليها السلام، ولمن يلي أمرها من بعدها، من دريتها الححج على الناس، فذاك لهم حاصة يصعونه حيث شاؤا، وحرم عليهم الصدقة، حتى الحياط ليحيط ثوباً بحمسة دوايق فلنا مه دائق^(١)».

٤ - موثقة سماعة المصححة بن أبي عمير قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن الحمس، فقال: في كل ما أفاد الناس من قبيل أو كثير^(٢)» إلى غير ذلك من الروايات. فعلى ذلك متى حصلت الغيمة والفائدة كان اللازم أن يحكم بوجوب الحمس إلى أن يدل على خلافه دليل

(١) و (٢) الوسائل - باب ٨ من أبواب ما يجب فيه الحمس، الحديث ٦ و ٨

(١ - غنائم دار الحرب)

ثم إن السعة لمصوص عليها قولها ما ذكره لمصنف (فده) من غنائم دار الحرب مما حياه عسكري، وما سم نحوه من أرض وغيرها والدليل عليه مصاف لي الآية المباركة، هو الروايت سائورة وقد ذكر في (لوسائل) (١)، كنرا منها فعن أبي بصير عن أبي جعفر (ع) قال «كل شيء قوتل عليه على شهادته لا إله إلا الله ورسول الله فإن لما حمسه، ولا يحل لأحد أن يشري من الخمس شيئا حتى يصل إليها حق»^٢

وعن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (ع) في «نعيمه قاب، «يخرج منه الخمس، ويقسمه ما بقى بين من قاتل عليه وولي ذلك»^٣ ومنها ما رواه لمرتضى غفلا عن العبد عن علي (ع) في حديث قال «وللخمس يخرج من ربة وحوه من غنائم التي يصيبها المسلمون من المشركين» التي غير ذلك من الأحداث السصمة لذكر النعيمه في حملة ما فيه الخمس، وعمومها شمل ما حوه العسكر وما لم يحوه.

(١) الوسائل باب ٢ من أبواب ما يحل فيه الخمس

(٢) و(٣) الوسائل باب ٢ من أبواب ما يحل فيه الخمس، الحديث ١٠ و ١١

ثم إنه لا بد من بيان أمور: -

أحدها - إن الحرب إن كن داد الإمام (ع) فالعيمة فيها لحمس، وإلا فكلها له عليه السلام على ما هو المشهور شهرة عظيمة، بل عن ابن إدريس الإجماع عليه، وعن العلامة في (المستقى) «كل من عرا بعير إدن الإمام اذا عم كنت عيمته للإمام عدياه وعن الشهيد الثاني سسته الى المشهور بين الأصحاب، بل استظهر عدم القائل بالخلاف. ويذكر عليه ما رواه الشيخ عن العباس الزرق عن رجل سمّاه عن أبي عبد الله (ع) قال «اذا عر قوم بعير إدن الإمام فعموا كانت العيمة كلها للإمام واذا غروا بأمر الإمام فعموا كان للإمام الحمس»^(١)

وربما أمكن أن يستدلّ عليه بصحيفة معاوية بن وهب قال «قلت لأبي عبد الله عليه السلام السرية»^(٢) يعنيها لإمام فيصيبون عائم كيف تقسم؟ قال. إن قاتلوا عليها مع أمر أمر الإمام عليهم أخرج منها الحمس لله ولرسول، وقسم أربعة أحماس، وإن لم يكونوا قاتلوا عليها المشركين كان كل ما عموا للإمام يجعله حيث أحب»^(٣) والتقريب: أن العيمة للسرية إما تحصل بالمقاتلة فالمراد من قوله (ع) وإن لم يكونوا قاتلوا عليها، هو عدم المقاتلة مع الأمير المؤمر لكن يمكن أن يكون المعنى أن السرية المفروص أن الإمام قد بعثها إذا تسلطوا واغتموا بدون لمقاتلة كأن قر المشركون بمحرد مقاتلتهم بإيهم، كانت الغنيمة كلها للإمام.

(١) الوسائل - باب ١ من أبواب الانتفال، الحديث ١٦ -

(٢) هي قطعة من الجيش

(٣) الوسائل باب ٤٦ من أبواب جهاد العدو ما يسه، الحديث ١

ثانيها - لو اغتصب المسلم شيئاً بالقهر، أو بالسرقة، أو الخدعة بمعاملة أو بحيلة، أو دعوى باطلة، أو باسم الرب ونحو ذلك من الكافر الحربي الذي ليس بمعاهد أو في أمان المسلم، والظاهر وحوب الحمس فيه استنداً إلى عموم الآية، ولا يتوهم أنه إن لم يكن بادن، لا مام بالخصوص كان كله له عليه السلام، ضرورة أنه مآدون فيه بالأدلة العامة، مصافاً إلى أن المحققين لعموم الآية من حيث التفيد بالادن اما كان فيما كان الاغتنام بالمحاربة وتوحيه السرية والعرابة

ثم الظاهر أن يحرج الحمس فوراً بمقتضى فاء التفرع في الآية المشاركة الدالة على الترتيب بالتصل، وهكذا بمقتضى الروايات فلا يستثنى منه المؤونة أعني مؤونة السنة التي هي مستثناة في أرباح المكاسب، نعم يمكن أن يقال بأن المآحود بالمعممة الروية أو المدعوى الباطلة يدحل في الاكتساب، فيلاحظ ما يريد على مؤونة السنة، لكن الأحوط عدمه.

ثالثها - الأراضي التي يعتنمها المسلمون في الحرب من الكفار، قد حكم المصنف بأنها مع غيرها على حد سواء في وحوب الحمس لأربابها، وذلك هو المعروف المشهور بين الأصحاب إلا أن الباقي لا يقسم بين المقاتلين، بل هو لجميع المسلمين

وعن (المدارك) الاجماع على ذلك.

وعن الشيخ الطوسي أنه قال: «الذي يقتضيه المذهب أن الارض التي فتحت عنوة يحرج حمسها لأرباب الحمس، والأربعة الأحماس الباقية للمسلمين قاطبة، الغنائم وغيرهم، ويقتلها الامام لمن يشاء

يأخذ ارتفاعها^(١) لصرفه في مصالح المسلمين».

وقال ابن ادریس في كلام له في عمة الأرضين والعقارات . وأنه يحرج منها الخمس والباقي يكون للمسلمين قاطبة ، مقاتليهم وغير مقاتليهم ، من حصر منهم ومن لم يحصر ، من ولد ومن لم يولد^(٢) .

وقال المحقق في كتاب الجهاد «وأما ما لا يقل فهو للمسلمين قاطبة وفيه الخمس ، والإمام مخير بين إخراج الخمس لأرضه ، وبين إبقائه وإخراج الخمس من ارتفاعه» .

قلت : الروايات في أن الأراضي المفتوحة عوة بما لها من الشروط هي للمسلمين مستفيضة ، وظهرها أن كلها كذلك لا ما عدا الخمس ، وظهر الآية المباركة والروايات أن العيمة على إطلاقها فيها الخمس ، ومقتضى القاعدة تخصيصها بعبر الأراضي كما قال به صاحب (الحدائق)^(٣) واستشهد على مقاله بأن أحبار الخمس دلت على تقسيم لأربعة الأقسام الباقية بين المفتاتين ، مع أن الأمر ليس كذلك في خصوص الأراضي بالاجماع ، فلا وجه للالتزام بالخمس في الأراضي وعدم الالتزام بتقسيم الأربعة الأقسام والحاصل أن كلامه (قده) أوفق بالقواعد ، لكن المشهور المعروف المتسالم عليه بين الأصحاب ثبوت الخمس في الأراضي المفتوحة عوة ، وكون الباقي للمسلمين ، والذي يهون الحظب أنهم عليهم السلام أباحوا للشيعة تصرفهم في الأراضي على الإطلاق .

(١) أي العائدة الحاصلة

(٢) السرائر لابن ادریس الحلبي ص ١١٤

(٣) الحدائق الناصرة في فقه العرة الظاهرة ج ١٢ ص ٣٢٥

رابعها - لو غرأ المسلمون على الكفار لدوافع سياسية ، لا دعوا
 الجهاد والدعوة الى الاسلام فاعتموا منهم الأموال المنقولة والأراضي
 فهل فيها الخمس بمقتضى إطلاق الآية المباركة ، والباقي للمقاتلين؟
 أو كلها للإمام عليه السلام حيث أن العرو كان بدون ادنه؟ أو يفضل بين
 الأموال المنقولة ففيها الخمس ، وبين لأراضي فهي للمسلمين لإطلاق
 أدلة المفتوح عروة؟ فهذه وجوه محتملة ولكل منها وجه.

ففي الحديث الذي رواه الشيخ بإسناده عن العباس الوراق عن أبي
 عبد الله عليه السلام قال: «إذا عرأ قوم بغير إذن الإمام فعموا كدست
 العنيفة كلها للإمام، وإذا عروا بأمر الإمام فغنموا كان للإمام
 الخمس»^(١).

فإن كان السلب مقابل الإيجاب في قوله عليه السلام: إذا عرأ قوم
 بغير إذن الإمام ، يعنى ما نحن فيه ، وإن كان سحو العدم والمدة فالظاهر
 أن الأذن وعدمه مركزهما الجهاد دون غيره ، خصوصاً في الشرطية
 الثانية .

مضافاً الى أن الاستيدان وعدمه من المسلمين أما هو بنحو الصفة
 وعدم الملكة منحصر فيما يمكن وهو زمان الحضور دون زمان الغيبة
 ولا يتوهم لروم الاستيدان من حاكم الشرع فإن الظاهر أنه ليس من شأنه
 مثل ذلك ، فإنه ليس من الجهاد والدفاع ونحوهما مما يرجع أمره الى
 الحكام الشرعية .

والحاصل: إن كان بالسحو الأول فما في (الحدائق) غير تام . وإن
 كان بالنحو الثاني فهو متين .

(١) الوسائل - بابه ٦ من أبواب الاعمال ، الحديث ١٦ .

ومع تردّد الأمر بينهما ، فما عدا الخمس - بل ما عدا نصف الخمس مشكوك فيه ، ومقتضى العموم ملكيته للمقاتلين ويقوى المصير الى اختصاص حديث الزّاق بالجهاد ، وما أمكن الاستيدان وهو رمان الحضور وعليه فما نحن فيه مدرج في عموم الآية بدخاط اساد (غتمتم) ، ومدرج في حديث الصغار مرفوعاً قال . الخمس من خمسة اشياء من الكسور والمعادن والحوص والمعتم الذي يقاتل عليه . . .»^(١)

مضافاً الى حصة الحلى ، بل مصتححه - لرواية صفوان عن عبد الله بن مسكان عنه - عن أبي عبد الله في لرحل من أصحابنا يكون في لوائهم ويكون معهم فيصيب غيمة . قال عليه السلام . يؤذي حمساً ويطيب له^(٢) فان طاهر الحديث أن قتالهم كان بغير إذن الامام عليه السلام ، واطلاقه بعمّ ما اذا كان لأجل السياسة المملوكية وبمشتهى أنفسهم مما ليس مورداً لأمر الامام عليه السلام ، أو لأجل الجهاد ، أو لأجل الدفاع . ولا بد من تخصيصه بالعروة التي يحق أن يأمر بها الامام ويكون عدم الأدن موحناً لأن يكون كنه له

وربما يحمل الحديث على أنه عليه السلام حكم بالطيب من أجل تحليله له .

أقول . على تقدير ذلك فليؤخذ بعمومه الى ما نحن فيه

حامسها - قد يكون الدفاع عن النفس والعرض والمال ، فهو أمر خارج بعم المسلم والكافر الذي يقصده الى ذلك نقص عهده وأمانه

(١) الوسائل - باب ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس ، الحديث ١١

(٢) الباب المتقدم ، الحديث ٨

وحيث أن ظاهر أن ماله يعتنم وإن كان ذمياً، لحروجه بذلك عن كل ذلك. وعن أمير المؤمنين عليه السلام: «من دخل عليه لصّ فليدّده بالصرية، فما تنعه من إثم فأنا شريكه فيه».

وقد يكون لحفظ ساحة الاسلام عندما يواجهون هجوماً من الكفار عليها، ولدفع الكفار عن بلدان المسلمين وقراهم وأراضيهم، وما يكون لدفعهم عن التسلط على دماء المسلمين وهتك اعراضهم. فالغنيمة المأخوذة بالدفاع إن كانت مادوناً فيها من حاكم الشرع تحمّل بلا إشكال. وإلا فيشكل الأمر بالنظر إلى رواية الرزاق لكن الذي يظهر من الفقهاء أن الجهاد على قسمين:

أحدهما: ابتداء المسلمين للدعوة إلى الاسلام، وهو مشروط بشروط عديدة، وواح كفاً، ويستثنى منه المريض والأعمى والأعرج والنساء.

ثانيهما: الدفاع عن بيضة الاسلام، أو الاستيلاء على بلاد المسلمين. وهذا واجب على الحر والعبد، والذكر والأنثى، والسليم والمريض. ولا يتوقف على حضور الامام ولا إيد، ولا يختص بمن قصده الكفار بل يجب على من علم بالحال إذا لم يعلم قدرة المقصودين على المقاومة.

(٢ - المعادن)

(قد المحقق : الثاني - المعادن ، سواء كانت مطبوعة كالذهب والنقصة والرصاص ؛ أو غير مطبوعة كاليقوت والزبرجد والكحل ، أو مائعة كالقير ولحمط والكسريت ، ويحب فيه الخمس بعد المؤونة . وقيل : لا يحب حتى يبع عشرين ديناراً ، وهو المروي ، والأول أكثر)
أقول : يدل على وجوب الخمس في المعدن .

أولاً : عموم الآية الشريفة .

ثانياً : موثقة سماعة حيث قال . « سألت أبا الحسن عليه السلام عن الخمس ، فقال : في كل ما أفاد الناس من قليل أو كثير »^(١)

ثالثاً : الرر - المستفيضة الواردة في حصص المعدن ، منها -

١ - ما رواه الشيخ بسند صحيح عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام ؛ قال - « سألت عن معادن الذهب والفضة والصفير والحديد والرصاص ، فقال : عليها الخمس جميعاً »^(٢)

٢ - ما رواه بسند صحيح عن الحلبي قال . « سألت أبا عبد الله عليه

(١) الوسائل - باب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس ، الحديث ٦

(٢) الوسائل - باب ٣ من أبواب ما يجب فيه الخمس ، الحديث ١

السلام عن الكبر كم فيه ؟ قال : الخمس ، وعن المعادن كم فيها ؟ قال : الخمس ، وعن الرصاص والفضة والحديد وما كان من المعادن كم فيها ؟ قال : يؤخذ منها كما يؤخذ من معادن الذهب والفضة » (١) .

٣ - ما رواه بسند صحيح عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : « سألت عن المعادن ما فيها ؟ فقال : كل ما كان زكراً فيه الخمس ، وقال ما عالجت به مالك فيه ما أخرج الله سبحانه منه من حجارتها مصفى الخمس » (٢) .

٤ - وما رواه الشيخ بسند صحيح عن محمد بن مسلم قال : « سألت أبا جعفر عليه السلام عن الملاح ، فقال : وما الملاح ؟ فقلت : أرض سبخة مالحة يجمع فيه الماء فيصير ملحاً . فقال : هذا المعدن فيه الخمس - فقلت : والكبريت والنفط يخرج من الأرض قال : فقال : هذا وأشابهه فيه الخمس » (٣) .

عند استعراض هذه الأحاديث ، نجد بعضها ذكر المعادن بصورة مطلقة ، وفي بعضها ذكر المعادن والرصاص والفضة والحديد والذهب والفضة ، وفي بعضها ذكر المعادن مصفاً إلى الخمسة منها أعني الذهب والفضة والفضة والحديد والرصاص ، وفي بعضها أياقوت والبرجد والذهب والفضة ، وفي بعضها الملاح والكبريت والنفط .

والحاصل لا إشكال في وجوب الخمس في المعادن بالكتاب والسنة ، وعليه الإجماع من الإمامية ، ولا تنافي هذه الروايات صحيحة عند الله بن سنان قال : « سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : ليس

(١) (٢) و (٣) ، المسائل ، باب ٣ من أبواب ما يجب فيه الخمس ، الأحاديث ٢ و ٣ و ٤

لحمس إلا في لعائم خاصة»^(١) وما رواه العياشي في (تفسيره) عن سماعة قال : « سألت أحدهم عن الحمس قال ليس الحمس إلا في الغائم »^(٢) فإن العنيزة عامة تشمل المعدن وإنما البحث يقع في جهات

١ - موضوع المعدن وتعريفه

٢ - اعتبار النصاب في المعدن .

٣ - مقتضى القاعدة إذا شُكَّ في معدنية شيء .

٤ - عدم اشتراط لتكليف في مستخرج المعدن .

٥ - بقاء على اعتبار النصاب ، هل هو إذا كان الاستخراج دفعة واحدة ومن حس واحد ، أو يعم ذلك وغيره

٦ - بقاء على اعتبار ذلك هل إذا اشترك جماعة في الاستخراج يكفي بلوغه النصاب ، أم يعتبر ذلك في حصة المشتركين ، فلو لم يبلغ النصاب حصة واحد منهم لم يلزم الحمس

٧ - أنه يستثنى مؤنة الاحراج ، ويكون الحمس بعدها

٨ - أن المعدن قد يكون في الأرض المساحة التي هي للامام عليه السلام ، وقد يكون في المفتوحة عبوة ، وقد يكون في الأرض المملوكة للغير فيستخرجها .

١ - موضوع المعدن وتعريفه :

معدن من معدن إذا أقام واستقر ، والفرق بين ما نحن فيه وما

(١) الوسائل - باب ٢ من أبواب ما يجب فيه الحمس ، الحديث ١

(٢) الوسائل - الباب المتقدم ، الحديث ١٥

يذكره الفقهاء في باب التيمم والسجود من عدم حوارهما في المعدن ،
أن المراد ههنا ما خرج عن اسم الأرض متى أطبق ، وإلا فالمعدن
الذي يصدق اسم الأرض باطلاقه يحوز أن يميم به ويسجد عليه ،
ضرورة أنه لم يرد في شيء من النصوص المصحح من التيمم بالمعدن
والسجود عليه ، وإنما وقع ذلك في عبارة الفقهاء ، ومرددهم ما ذكرناه .

وأما المعدن فيما نحن فيه فهو أعم مما يصدق عليه اسم الأرض
باطلاقه أولاً ، ولذا يحب الخمس في مثل حجر الرحي وبعض أقسام
الطين والحصى ولورة وبحو ذلك

وبالحملة قال الرابع « عددن » حيث عدت أي استقرار وثبت ،
وعدن بمكان كذا استقر ، ومنه المعدن لمستقر الحواهر «

وعن العلامة في (المنتهى) أن المعدن اشتقاقه من عددن بالمكان
إذا أقام به ، ومنه سميت حنة عددن لدوام الاقامة فيها .

وهي عبارة جمع من الفقهاء تمثيل المعدن بالذهب والفضة
والرصاص والقصدير والحاس والحديد والزئبق والياقوت والفيروز
والعقيق واللبور والكحل والراح والزرنيخ والمرة ^(١) والندح والفيروز
والنفط والكبريت .

وعن الشيخ في (الحمل والعقود) قوله « يحب لحمس في
خمسة وعشرين حساً » واعترض عليه أن «دریس بالحصر في ذلك
وقال « عد عبر ووضح ، وحصر ليس بحاصر ، ولم يذكر في جملة
ذلك المنح » لا الرمرد ولا المرة ولا الورة « واحتار هو وحو

(١) هي الطين الأحمر الذي يصبغ به .

الخمس في كل ما يتأوله اسم المعدن على اختلاف صروبه .

وعن العلامة في (المنتهى) قوله : « ويحب الخمس في كل ما يطلق عليه اسم المعدن ، سواء كان مطعماً بغيره كالرصاص والحديد ، أو مع غيره كالزئبق ، أو غير مطع كالياقوت والفيروزج و الدحش^(١) والعقيق أو مائعة كالقار والقط والكريت ، ذهب اليه علماءنا اجمع » .

وعن الشهيد الثاني : « المعدن بكسر الدال . ما استخرج من الارض مما كانت أصله ، ثم اشتمل على خصوصية يعظم الارتفاع بها ، كالملح والجص وطبن العسل وحجارة الرخى والحوهر من لزرجد والعقيق والفيروزج وغيرها » .

وفي اللغة . لمعدن كمجلس . مست الحوهر من ذهب وحوه ، وأيضاً ميت الحديد والقصه وحوهما ، والحوهر كل ححر يستخرج منه شيء ينتفع به ، وأيضاً المعدن . مكان كل شيء فيه أصله ومركزه .

(١) قسم من الحجر يشبه الياقوت احر شديد الحمرة

٢ - اعتبار النصاب :

وقد اختلف فيه ، وأكثر القدماء على عدم اعتباره ، منهم الشيخ المعيد والسيد المرتضى والشيخ في (الخلاص) وابن النراج وابن زهرة . وعن ابن ادریس أنه قال : « إجماعهم منعقد على وجوب إخراج الخمس من المعادن جميعها على اختلاف أحاسنها . فديلاً كان المعدن أو كثيراً ، دهنًا كن أو فصاً من غير اعتبار مقدار ، وهذا إجماع منهم بغير خلاف » . وقال جمع باعتبار النصاب وهو عشرون ديناراً ، منهم بعض المتقدمين كاس حمزة ، ومنهم المحقق في (لمعثر) ، والعلامة والشهيدان ، بل قيل ان عليه عامة المسأجرين وقال أبو الصلاح - على ما سب إليه - إن لنصاب فيه بلوغه ديناراً . ولعل الصدوق يقول بذلك حيث يرويه في (من لا يحضره الفقيه) .

والدليل على الأول واضح فإنه مقتضى إطلاق أدلة لخمس في المعدن ، لكن القائلين باعتبار النصاب حكموا بتقييد هذا الإطلاق بصحیحة النزطی حيث قال : « سألت أن الخمس عليه السلام عما أخرج المعدن من قليل أو كثير ، هل فيه شيء ؟ قال : ليس فيه شيء حتى يبلغ ما يكون في مثله الركعة ، عشري ديناراً » (١) . والركاة في مائتي درهم أيضاً ، فلو بلغ أقل أو أكثر لا يجمع فإن عشري ديناراً معسر وهذه الصحیحة بالإضافة إلى (ما عمتهم) إن كان المعدن أقل من عشري ديناراً ، فإن كان لا يريد على مؤنة السنة فمحض لعموم العنينة ، وإن كان يريد عليها فمقيّد لصمیر حمسه الراجع إلى الكل ، أي

(١) الوسائل - باب ٤ من أبواب ما يجب فيه الخمس ، الحديث ١

يكون الخمس في الزائد على ذلك لا في كله، وأما إن كان أكثر فلا
تخصيص، فإن السالغ حدّ العشرين في كله الخمس لا فيما عدا
العشرين

وأما سنها إلى قاعدة (من حار ملك) فإن كان المعدن أقل من ذلك
فموفق، وأما إن كان أكثر فإن كان الخمس فلان في، وإن كان كسراً
مشاعاً فمقتد لإطلاقه وظهوره في ملك الكل

وأما قول أبي الصلاح فتدلّ عليه رواه محمد بن علي بن أبي
عبدالله عن أبي الحسن عليه السلام قال « وعن معادن الذهب
والفضة من فيها ركاة ؟ فقال. إذا بلغ قيمته ديناراً ففيه الخمس ^(١) »
ويحسن أن لاحظنا السنة بحسب الدلالة ولصحيحة نهي الشيء، وهذا
يثبت، فيحمل على الحق الاستحبابي، كالركاة المدونة أم صاحب
(الوسائل) فقد حمل الديار على الفوص، ويشهد له ما رواه في
(المقنع) مرسلًا حيث قال « ووسئل أبو الحسن الرضا عليه السلام عما
يحرج من الحرم النؤلؤ والياقوت والبرجد فقال إذا بلغ قيمته ديناراً
ففيه الخمس » وإن لاحظنا السد فمحمد بن عبي بن أبي عبد الله
مجهول، لكن الروي عنه الربطي، يعدّ من أصحاب الإجماع

٣ - إذا شك في معدنية شيء :

إذا شكك في معدنية شيء بالشبهة المفهومية، فحيث إن
المخصص المفضل إذا دار بين الأقل ولأكثر يؤخذ بالمتيقن،
فالمشكوك معدنيته لا وجه لتخصيصه، لكن الكلام فيما يقل أن يكون

(١) الوسائل باب ٣ من أبواب ما يجب فيه الخمس. الحديث ٥

محصصاً، فقول:

١ - إن كان أقل من عشرين ديناراً، وهو لا يزيد على مؤنة ستة فهو محصص لعموم العيمة يقيماً فإنه إن كان معدداً ليس فيه شيء، وإن لم يكن فهو اكتساب، والحمس بعد المؤنة، فما لا يريد عليها لا خمس فيه.

٢ - وإن كان يزيد على المؤنة فحيث أن (خمس) الراحع صميره إلى الكل، قد قيد في الاكتساب بالباقي بعد المؤنة، فهو اكتساب، فمقتضى الخمس في الاكتساب أن يخمس الرائد، ولا وجه لتخمين الكل فإنه لو كان معدداً ليس ذا نصاب، نعم لو فرض الشك في كونه اكتساباً كما يشك في كونه معدداً فحيث لا تحري أصالة عدم الاكتساب وعدم المعدية، ولو فرض جريانها لا يشتان شيئاً، لظلال الأصل المشت، فمقتضى عموم التخمين في العيمة يلزم تخميسه.

٣ - وإن كان بمقدار عشرين ديناراً فيتردد بين أنه معدن يجب تخميسه فعلاً، أو غيره، فلا يجب إن كان بمقدار مؤنة السنة.

٤ - ولو كان رائداً فهي القدر الزائد لا يشمل دليل المعدن، لعدم إحرازه، وحيث أن صدق عليه الاكتساب بأن تعف في تحصيده فلا يحسم إذا كان بمقدار المؤنة، وإلا فمقتضى العموم لا بد من تخميسه.

ثم إنه إذا شككنا في معدية شيء، وكان موضوعياً، ومكان المشكوك فيه أكثر من عشرين ديناراً فيه الخمس قطعاً لكن مرجع الأمر إلى الحميس فعلاً، أو أنه من الاكتساب والحمس بعد المؤنة؟

وان كان أقل فلا يتمسك بعموم (إذا عمتهم) .

٤ - عدم اشتراط التكليف في المستخرج

لما كان ثوب الحكم التكميلي متوقفاً على قبلية لمحاظ لتوجيه الخطأ لشرعي اليه ، وبه يُضار الى عدم كون المستخرج للمعدن محاطاً بإخراج الخمس ان لم يكن بالغاً ، أم بحكم الوضعي فلا يتوقف ثبوته على ذلك ، بل إنه ثبت في المال نفسه ، وهو مستفاد من إطلاق الأدلة .

وعليه نقول بعدم اشتراط التكليف في المستخرج ، وهذا الحق المالي ثابت في المعدن المستخرج كغيره من الأحكام الوضعية الشاملة للمكلفين وغيرهم .

٥ - الاستخراج دفعة ودفعات :

بناء على اعتبار البصا في المعدن لا فرق بين لإخراج دفعة واحدة أو تدريجاً ، لإطلاق دليل كما لا فرق بين كون ما يستخرج من حش واحد أو أحاس مختلفة وب العلامة في (المنتهى) . « اذا شتم المعدن على حش كذهب وانصه صم أحدهما الى الآخر ، كذا فعداهما ، خلافاً لبعض الجمهور فلا يصم في الذهب والنقصة خاصة » وأشكل في (لجواهر) على اتحاد الحكم بقوله « إلا أن لا يضاف عدم حلوه عن لأشكال ، للأصل واسبق المتحد من الأدلة لسابقة خصوصاً صحيح البصا » (١)

(١) الجواهر ج ١٦ ص ٢٠ البصا صحيح البصا لحديث ١ ص ٤ من كتاب ما جاز فيه خمس

٦ - إذا اشترك جماعة في الاستخراج :

قد ذكرنا أن مع الاشتراك في الاستخراج من المعدن يثبت الخمس ، وإن كان نصيب كل واحد أقل من النصاب ، وظاهر الأكثر - على ما ينسب إليهم - اعتبار النصاب في نصيب كل واحد ، كما صرح به الشهيد الثاني في (المسالك) حيث قال : « ولو اشترك فيه جماعة اعتبر نصيب كل واحد نصيباً » .

قلت . الطاهر من الموصول في صحيحة الزنطي ، هو ما خرج من المعدن لا ما يملكه المستخرج ، ولو فرض الشك في ذلك فالمتيقن من تخصيص عموم الخمس في المعدن ، ما كان مجموع ما أخرج أقل من النصاب ، فيبقى ما كان نصيب كل واحد أقل من ذلك ، وكان المجموع بقدره ، تحت العموم .

تنبيه . ما ذكرناه إما هو فيما كان المخرج من المعدن مشتركاً بينهم ، لا فيما استقل كل واحد في الاستخراج من معدن واحد ، لكن ربما يتوحد الإشكال بأنه إن كان المدار على الملك في اعتبار النصاب فالشكاء في المخرج الواحد لا بد أن يلغ نصيب كل واحد النصاب كما هو كذلك في الزكاة ، كما إذا كان مائتا درهم بين اثنين ، وحال عليه الحول ، فإنه لا زكاة على واحد منهما ، فإنها تتبع الملك ، مصفاً إلى ما ورد من أنه (لا يُجمع بين المتفرق) أي المتفرق في الملك ، وفي حديث ررارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : « قلت له : مائتي درهم بين خمس أناس أو عشرة ، حال عليها الحول ، وهي عندهم أيجب عليهم زكاتها ؟ قال لا هي بمنزلة تلك - يعني جوابه في الحرث - ليس

عليهم شيء حتى يتم لكل انسان منهم مائتا درهم ، ^(١)

وان كان المدار في اعتبار النصاب على وحدة المعدن ، وان كان المحرّج مملوكاً لجماعة كما يستظهر من صحيحة البرنطي قال : « سألت أبا الحسن عليه السلام عما أخرج المعدن من قليل أو كثير هل فيه شيء ؟ قال : ليس فيه شيء حتى يبلغ ما يكون في مثله الزكاة عشرين ديناراً » ^(٢) وكذا من رواية البرنطي عن محمد بن علي بن أبي عبد الله عنه عليه السلام قال : « سألته عما يخرج . . . اذا بلغ قيمته ديناراً ففيه الخمس » ^(٣) فاللازم مع وحدة المعدن اذا كان مجموع ما خرج منه بمقدار النصاب أن يشت فيه الخمس وان تعدد المستخرج ، واستقل كل واحد في ذلك ، بل نقول أيضاً . ان المتيقن من تخصيص عموم الخمس في المعدن هو ما كان المستخرج من المعدن ، ولو باخراج أناس متعددين ، دون النصاب فيبقى الباقي حد النصاب تحت العموم ، وإن استقل كل واحد في استخراج شيء منه .

قال الشيخ الأنصاري (قدّه) . (ظاهر الصحيحة كفاية بلوغ المجموع كما اعترف به في (البيان) الا ان يقال : ان ما يجب في مثله الزكاة ، وهو عشرين ديناراً لمالك واحد ، وفيه نظر . نعم ظاهر أدلة وجوب الخمس في المعدن استقلال الاشخاص في التكليف ، فاذا قيد المعدن بما يبلغ النصاب فيرجع إلى أنه يجب على كل أحد إخراج الخمس مما استخرجه اذا بلغ النصاب) .

(١) الوسائل - باب ٥ من أبواب زكاة الذهب والفضة ، الحديث ٢

(٢) الوسائل - باب ٤ من أبواب ما يجب فيه الخمس ، الحديث ١

(٣) الوسائل - باب ٣ من أبواب ما يجب فيه الخمس ، الحديث ٥

٧- استثناء مؤونة الاخراج

إنما يجب الخمس بعد مؤونة الاخراج التي يصرفها من أجرة الآلة ، وأجرة من يحفر ويحو ذلك قبل في (المدارك) إن إخراج المؤونة مقطوع به بين الأصحاب ، ونقل عليه الإجماع ، ولا بعد الاستدلال عليه ، مصداقاً لى العزيمة التي هي ما استفيد محاباً ، وقد أدرج المعدن في ذلك ، جمعاً بين أحده ، وصحيفة عبد الله بن سنان قد سمعت أما عبد الله عليه السلام يقول : « ليس الخمس إلا في العائث خاصة » صحيفة زراره عن أبي جعفر قال : « سألت عن معدن ما فيها ؟ فقال كل ما كان ركزاً فيه الخمس ، وقال ما عاينته بمات فيه أخرج الله سبحانه من حمارته مصفى الخمس »^(١)

وقد استدلل الشيخ وصاحب (الاحدائق) على ذلك بصحيفة الرطبي قال : « كتب إلى أبي جعفر عليه السلام ، الخمس أخرج قبل المؤونة ، أو بعد المؤونة » فكتب عليه السلام بعد المؤونة »

نسيه هل النصاب في المصفى ، أو بعد المؤونة ، أو في المعدن كله ؟ مقتضى رواية الرطبي في اعتبار المؤونة أنه فيه كله ، لكن حيث أن العشرين فيه الخمس ، والخمس بعد المؤونة فالعشرين فيما هو بعد المؤونة ، وذلك هو المصفى ، وأول وقت التعلق هو من الأول إلى المقدار المصفى لا أنه بعد التصفية .

مسألة . ما لا يكون مستخرجاً من الأرض لكن له قيمة كحجر الرحي والطين الأحمر ويحو ذلك مما لا يسمى بمعدن لا بعد إجراء

(١) الوسائل باب ٣ من أبواب ما يجب فيه الخمس . الحديث ٣

حكم المعدن عليه بمقتضى رواية (الفقيه) أن الملاحاة مثل المعدن
ووجه الشبه أنه مما يكون في الأرض وله قيمة

٨ - حالات الأرض التي يستخرج منها المعدن

المعدن نادرة في لأرض المملوكة ، وأخرى في الأرض بموت ،
وثالثة في الأرض لمصوحة عبوة ، ورابعة في الأرض الموقوفة

أ - أما إذا كان في المملوكة فهو من أحرار تلك الأرض ومملوك
لمالكها ، سواء كان معلوماً أو مجهولاً ، ويحري عليه ما يباينه من
الأحكام ، وحاشا أن أحراره غير المالك لم يملكه ، ولم تكن
الحمس عليه لأنه لم يعتقه ، وعلى المالك أن يؤدي حمسه وأما
مؤنة الإحراج والتصفية و غير ذلك مما صرفه للمستخرج يعرّفها من
يديها دون المالك ، ولا وجه لأب يستثبها هو حتى لو تزع بها
للمحراج ، فإن الحسارة لم تكن عليه ولتزع لا وجه لاحتسابه

ب - وأما إذا كان في الموات ، فالظاهر أنه لمحرجه بعد أداء
خمس ، لا للعموم (من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو أحق به)
فانه قد سبق إلى لأرض بجميع أحرارها لأنها للأمام عليه السلام ، مضافاً
إلى أن الرواية مرسلّة^(١) ، وإن تداول ذكرها في كتب الأصحاب ، ولا
لعموم قوله عليه السلام « لند ما أحدث » أعنى ما يعتز عنه نقولهم
(من حر ملك) بتقريب أن المعدن بعد احراج واحد يكون من لمفولات ،

(١) الإسناد من باب ٢ من باب كتاب ربيعة بموت وفي رواية بخاري عن الصادق عليه السلام
قال « إذا رميت لله صلي الله عليه وآله من عزم شخصه وحقروا ديناً لم يسبق إليه أحد ، أو
حبي أرضه منه ، فهي له قضاء من الله عز وجل ورسوله » ، وبه جاز مقدّم به غير ما رسل ما
ذكره بمجموعه ، نعم يمكن الاستدلال به ما نحن فيه فيما يكره الاستخراج بعد الحق لمبدي

ومحازا للمالك فيكون ملكا له ، فان الموات بعد أن كان ملكا للامام عليه السلام ، لا يقل أن يطرأ ملك غيره ، أللهم الا أن يكون الاستدلال بذلك تقريب أن السسة بين الدليل كون الارض الموات للامام عليه السلام ، ودليل الحيزة عموم من وجه ، فلو قدّم الأول في مادة الاجتماع سقط الثاني بالكلية ، ضرورة أنه لا محال له في ملك الغير ، ولا في الأرض المفتوحة عبوة ، فانها بطير الموات في ما ذكر ، فلو قلنا تتقدمهما عليه لم يتق له مورد ، بل للصحيح الواردة عن محمد ابن مسلم عن أبي جعفر^(١) منها أنه قال « أئما قوم أحيوا شيئا من الارض أو عملوه فهم أحق بها ، وهي لهم » ومنها مثله الا أنه قال : « أو عمروها » .

تقريب الاستدلال . أن إحراح المعدن وتصفيته إحياء له ، فان إحياء كل شيء بحسبه ، ولذا يقال : ان حجر السرا إلى أن يصل إلى الماء أنه من الإحياء . نعم يشكل ذلك في المعادن التي لا تحتاج إلى عمل كالملاحه ، وما أحرجه السيل أو الحيوان ونحو ذلك

والحاصل أن المعادن في الموات لا يسعي أن يتوقف في تملكها لمن أخرجها ، بل ولو حازها لما ذكرناه ، مصافاً إلى ما يقال من أن المشهور يرون المعادن مما فيه الناس شرع سواء ، بل ربما لاح من المحكى من (المبسوط) نفي الخلاف فيه . ومصافاً إلى ما يقال من قيام السيرة في جميع الأعصار والأمصار على استخراج المعادن وتملكها . تنبيه . ربما يشكل تملك غير الشيعة للمعدن في أرض الموات بما

(١) الوسائل - باب ١ من أبواب إحياء الموات

ورد من أن كسبهم من الأرض حرام عليهم ، حتى يقوم القائم - عجل الله فرجه - فيأخذ الأرض من أيديهم ، فليتدبر .

جـ - وأما إذا كان المعدن في الأرض المفتوحة عنوة أي في العامرة منها ، فيشكل فإنه حزم من الارض المملوكة للمسلمين ، إماً بعيها أو بارتفاعها ومافعها ، فليل الإحياء لا يشمله ، وهكذا دليل السق ، نظير ما تقدم ذكره . وكذلك دليل الحيازة ، اللهم الا بالتقريب المتقدم . وقال صاحب (الحواهر) : « . . . للقطع بملك المَحيز من المسلمين له اذا كان في الارض المفتوحة عنوة ، مع أنها ملك لسائر المسلمين » (١)

وقال في كتاب (إحياء الموات) في كلام له في المعدن : « فإن المشهور نقلا وتحصيلا على أن الناس فيها شرع سواء ، بل قيل قد يلوح من محكي (المبسوط) و(السرائر) نفى الخلاف فيه مضافاً إلى السيرة المستمرة في سائر الأعصار والأمصار في زمن تسلطهم وغيره على الأخذ منها بلا اذن ، حتى ما كان منها في الموات الذي قد عرفت أنه لهم أو في المفتوحة عنوة التي هي للمسلمين ، فإنه وإن كان يسعى أن يتسهما فيكون ملكاً للامام في الأول ، وللمسلمين في الثاني ، لكونه من أجزاء الأرض المفروض كونها لهما بل لو تحدد فيهما وكذلك ، الا أن السيرة المزبورة المعاضدة للشهرة المذكورة ولقوله تعالى : ﴿ خلق لكم ما في الأرض جميعاً ﴾ ولشدة حاجة الناس الى بعضها . . . يوجب الخروج عن ذلك » .

أقول : مضافاً الى الترحيح لدليل الحيازة في مادة الاجتماع بعد

(١) الجواهر ج ١٦ ص ٢٤ .

المعدومة فيه ويس ديل (أن المفتوحة عنه للمسلمين) بما تقدم (١)
يقول إن المعدود هي من الأفعال مفتوحة المرويات التي منها .

١ - موثقه اسحق بن عمار قال « سألت أبا عبد الله عليه السلام
عن الأفعال فقال هي الفعري التي قد حرت والمعادن
منها » (٢) .

٢ - ما رواه لعياشي عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال
« لا الأفعال قلت وما لأفعال ؟ قال منها المعدن » (٣) .

٣ - ما رواه بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث « قال .
قلت وما الأفعال ؟ قال بطون الأوديه ، ورؤوس الحدب ولاحم
والمعادن » (٤) .

وعنى هذا تكون المعدود كنه ، وإن كانت في المفتوحة عوة بطير
الأرض الموت ، لإمام عليه السلام وحكمها حكمها ، مصفاً إلى ما قد
ورد عنه عليه السلام كل ما كان في أيدي شعبي من الأرض فهم فيه
محللون ، ومحلل لهم ذلك » (٥) .

والخاص لا يسعى الإشكال فيما يستخرج من المعدن في الأرض
المفتوحة عوة ، سكر الاستدلال على ذلك إن كان بدليل الحيازة والسيرة ،
فشوت الخمس واضح ، وإن كان من باب إباحة الأفعال ، فيمكن القول
بأن ذلك إباحتها بما لها من الأحكام الشرعية ، ومنها الخمس . وسعيرة

(١) أي لمروه نعيه ، وخصيص ذلك من خرج منه لإجماع عن عموم دليل الخبر .

(٢) الوسائل - باب ١ من أبواب الأفعال ، الحديث ٢٠ .

(٣) الباب المتقدم ، الحديث ٢٨ .

(٤) الوسائل - باب ١ من أبواب الأفعال ، حديث ٣٢ .

(٥) الوسائل - باب ٢ من أبواب الأفعال ، الحديث ١٢ .

أخرى تكون ذلك بغير إباحة من يملك أرضاً فيها المعدن يصاحبه،
فيستخرجه منها، ويتصرف فيها لكن بعد التحميس، فليقدر

ثم به يسعى البحث عن بئرك في كونه من المفروجه عنه، وذلك تارة
في يد الإمام عليه السلام مع حرار الفتح بالعرو، وأخرى في أصل الفتح
بالعرو، وثالثة في معمران حين الفتح

أما على الأول فيستصحب عدم كون عرو يديه لا يجري، لعدم
الحالة السابقة، واستصحب عدم إدراكه لا يحركه، وبه أولاً - لا
يشت الموضوع، وهو كون عرو يد الإمام الذي معاد ليس سابقه
أو المعنوية، وثاني - لو فرض أن الموضوع ليس كذلك، وبه لا يتصف
بإدراكه، لا يقع استصحب عدم إدراكه، وبه معاد است في
قال الإيجاز، وهذا معاد عدمه وممكنه

وأما على الثاني فيشت مسحة في مكان معمران، ولا فيوات
بالإمام عليه السلام سوء البحث لأصل عنه أو بدونها، واستصحب
عدم الفتح بعده، لا يشت شيئاً، بل استصحب بقاؤها على ملكية
مالكها.

وأما على الثالث فيستصحب عدم المعمران، واستصحب كونها
موتاً في حال المعمران، ويرتّب عليه الأثر ما لم تراجمه جهة أخرى

تدبر لأراضي التي يشت في كونها مفتوحة عنه شرئها يد
كأنه فعل موتاً، وسك في شيء، في يرحب فممكنه للمسلمين، أو شك
في سقوط الحدة أو يد لإحياء عنه يستصحب بقاؤها على الإباحة
الأولية، ويقدرها على كونها موتاً ويرتّب عليه ذلك

د- وأما إذا كان في الأرض الموقوفة فهي إما تكون مسوقة بالملكية، أو تكون محازة بالتحجير الموجب لحق الاحتصاص، بناء على صحة وقف العين مع ثبوت حق الاحتصاص فيها، وعدم كونها مملوكة وعلى كل حال يشكل الأمر فإنه إن كان المعدن متقدماً على الوقفية فهو جزء الموقوفة، والوقف لا بد من إبقاء عينه وتسهيل منفعته، فكيف يستخرج المعدن ويتصرف فيه؟ وإن كان متأخراً عن الوقفية بحيث يكون قد تكون فيها فهو من منافعها التي تصرف في جهة الوقف فلا يملكه من يخرجها سواء كان هو الواقف أو غيره.

نعم، للمتولى حينئذ أن يؤجر الموقوفة بأجرة في قبال ارتفاع المستأجر بهذه المنفعة وتملكه لها، كسائر موارد الإجارة التي تصرف أجرتها في جهة الوقف، بل له أن يبيع هذه المنفعة كبيع سائر المنافع الموحدة في الموقوفات، كبيع ثمرة الشجرة والموقوفة بعد وجودها، ويصرف الثمن في جهة الوقف.

لا يقال: إذا كان المعدن في منافع الأرض، فمع وجوده قبل الوقف لا مانع من أن يشمل الوقف.

لاندفاعه: بأن الوقف إن تعلق به وبالأرض معاً، يجري فيه ما تقدم من لزوم إبقائه وعدم التصرف فيه، وإن تعلق بالأرض فقط فلا يكون هو من عوائد الوقف، فإنها التي تتحدد بعده لا ما كان قبله، ولذا لو وقف الشجر لا يعم الثمرة الموجودة بالفعل، وهي تبقى على ملك الواقف

ثم لو شككنا في كسوت المعدن قبل الوقف أو بعده فالأصول متعارضة، أو غير حارية، ويشك في تملك المستخرج له، والأصل عدمه، هذا مع الجهل بالتاريخ.

وأما لو علم تاريخ الوقف وجهل تاريخ تكون المعدن فأصالة عدم
تكونه الى حين الوقف لا أثر له في نفسه ، ولا يشت كونه بعده ، فإنه أصل
مثبت ولو علم تاريخ تكونه وجهل تاريخ الوقف فأصالة عدم الوقف
قبله جارية ، وحيث أنه يستصحب بقاء الأرض في ملك الواقف إلى زمان
العلم بالوقف ، والمعدن نماء فيها فيحكم بكونه ملكاً للواقف ، فليتدبر
جيداً .



هذا كله مع قطع النظر عن كون المعادن من الأنفال ، وأما بالنظر الى
ذلك فيمكن المصير إلى أن وقف الأرض المشتملة للمعدن لا يعتم ، وإنما
ينعقد بالإضافة الى سائر قطعاتها فإن ذلك من قبيل وقف مال العير ،
والثابت من دليل إباحة الأنفال هو إباحة التصرف دون غيرها ، فيكون
مباحاً لمن يستخرجه وإن كان في الأرض الموقوفة ، بل وإن كان في الأرض
المملوكة . .

نعم متى أراد الموقوف عليه أو المالك التصرف فيه ، والإنتفاع به ،
كان أحق وأولى له ، ولا يجوز لغيره أن يستخرجه ، ومتى لم يكن كذلك
فإباحته للشريعة محكمة ، لكن ذلك لا يخلو من إشكال ، ولا بد من
التدبر والتأمل ، هدايا الله سبحانه وتعالى إلى حقائق الأمور .

(٣ - الكنوز)

« فبالحق لثالث - كنوز - هو كل مال مدحور تحت الأرض ،
وإذ بلغ عشرين ديناراً وكان في رص در احرب ، أو در الإسلام وليس
عليه أثره ، وحب الخمس »

أقول : ظاهره موصوع هو ما مضى عنه لكر ، أو ما مر دونه في
سائر اللغات بالإطلاق الشاع استعماله ، وصله كما في (مفردات
الرعب) جعل من بعضه على بعض ، وحفظه والمصدر منه هو
استخرج منه اسمه كما في قوله تعالى ﴿ لَوْلَا أَنفِي عَنْهُ كَثْرَ يُوقُولُهُ نَعْسِي
﴿ وكان تحفه شفه في ١٢ لكر لمحقق الشيع الكبير في كتابه (كشف
العتاء) قال : « لظاهر تخصيص حكم بالفتدين ، وغيره يتبع حكم
اللقطة » .

وأنت حذر بعدم مساعدته عرفاً ، ولعله ليدت
بعم ربما يشبه له ما رواه المنقيد (قدس) مرسل قال « مثل الرضا
عليه السلام عن : « كذا الذي يجب فيه الخمس ، فقد ما يجب فيه
الركعة من ذلك عنه ، ففيه الخمس ، وما لم يدع حدة ما يجب فيه الركاة

فلا خمس فيه ^(١) بتقريب أن ما فيه الركاة يعبه عبارة عن لفدين ،
والمراد من أحد هو نصيبه ، لكن رواية مرسلة ، وإن كان صاحب
(الخواهر) يرى بطلانها عن صحيح سريطي عن لرصاصيه لسلام ^(٢)

هل يختص الكنز بالذهب والفضة ؟

فإن لرافي في (المسند) بعد أن حكى عن جماعة عدم الفرق في
وحيث الخمس بين أنواع الكثر من ذهب وقصة وحوهر وصغر ونحاس
وعبرها ، لعموم لأحار ، وظهر لشيخ في (السببه) و (المسوط) و
(الخمس) واختل في (السريطر) وس سعيد في (الخمع) لإختصاص
بكنوز الذهب والفضة ، وبه بعض من تأخر إلى طاهر الأكثر وهو
أظهر مفهوم صحيحة السريطي ، وحين مشه فيها على لأعم من لعن
والقيمة ، تحوز لا دليل عبه ، وبه يختص عموم لأحار ، مع أنه قد
يتأمل في إطلاق الكثر على غير الذهب والفضة أيضاً

وبرد عليه -

أولاً - به كان الأمر كما ذكره لرم المصنف إلى الإختصاص بالدرهم
والدينار ، لا مطلق الذهب والفضة كما ذكره

وثانياً - إن احتمال اختصاص الكثر بالذهب والفضة ، مدفوع بأن
لكثر في اللغة - كما ذكره الرعب - جعل المال بعينه على بعض وحفظه
وعن (تاج العروس في شرح بقاموس) ويسمى العرب كل
شيء بمجموع سافس فيه كراً

(١) الوسائل - باب ٥ من أبواب ما يجب فيه الخمس ، الحديث ٦ -

(٢) الخ معراج ١٦ ص ٢٦

وعن (المصاحح المنير) : كثرز المال كراً من باب ضرب . جمعته
وَأَذْخَرْتَهُ

وعن (صحاح الجوهري) : الكثر المال المدفون .
وعن (القاموس) الكر : المال المدفون تحت الأرض .

والحاصل . أن الكثر مأخوذ من كز يكر ، والمعنى هو الإدخار ، وفي
القرآن المجيد : ﴿ هَذَا مَا كُنْزُكُمْ أَنْفُسُكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ ﴾
﴿ لَوْلَا أَنْزَلْ عَلَيْهِ كُنْزٌ ﴾ ﴿ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزُهَا ﴾ ﴿ وَأَنْبِئَاهُ مِنْ الْكُنُوزِ مَا أَنْزَلَ ﴾
مَفَاتِحَهُ وكون معنى الكر هو خصوص المكثر من الذهب والفضة لا وجه
له . نعم ، استعماله في الصحيحة في ذلك ، واحتصاص حكم الخمس
بالمكثر من ذلك استناداً إلى الصحيحة له وجه ، لكنه مبي على أن المراد
من المثلية هي المماثلة الشخصية لا النوعية وبحسب المالية .

ثالثاً - عموم (كل ما كان ركازاً فيه الخمس) دليل قوي لشوته في
مطلق الكثر ، وإن كان من سائر الأشياء . يقال : ركزه يركزه ركزاً إذا
دفعه ، ويشهد له حديث ٦ في باب ٦ من أبواب ما يجب فيه الخمس . ولو
فرص احتصاص لفظ الكثر بعموم قوله عليه السلام في صحيحة زرارة .
« كل ما كان ركازاً فيه الخمس » ^(١) والركاز ما ثبت في الأرض ، سواء
كان معدناً أو مدفوناً فيها .

مسألة لو اختص الخمس بالدرهم والدينار المكثر البالغ حد الزكاة
استظهاراً من سؤال الراوي عن الموصوع الذي يجب فيه الخمس ،
حيث سأل البرطي عن الكر الذي يجب فيه الخمس وأجاب عليه السلام

(١) الوسائل - باب ٣ من أبواب ما يجب فيه الخمس ، الحديث ٣

ما يجب في مثله الزكاة ، طاهره عدم الخمس فيما دون النصاب من كنز الذهب والفضة ، وأصرح به رواية المفيد حيث قال عليه السلام : « وما لم يبلغ حد ما يجب فيه الزكاة فلا خمس فيه » لزوم من ذلك تخصيص عموم ما دل على الخمس في مطلق الكنز بالكنز من الذهب والفضة العير السالغ حد النصاب ، وحيثئذ يشت الخمس في سائر أقسام الكنز من سائر الأموال ، وإن كان في ماله أقل من النصاب استناداً إلى عموم الخمس في الكنز ، وذلك في عاية الإشكال ، إلا أن يقال - تنقيح المدط - بأنه لما كان في الذهب والفضة ما دون النصاب لا خمس فيه ، فطريق أولى يكون مالا يبلغ في ماله مائة النصاب ، ويكون دونه من سائر الأموال لا خمس فيه ، فيخصص إطلاق وجوب الخمس في الكنز ، وعموم وجوب الخمس في الغنيمة بذلك .

أقسام الكنز :

الكنز إما أن يوجد في دار الإسلام أو دار الحرب ، وعلى التقديرين : إما أن يكون عليه أثر الإسلام أولاً ، وعلى التقديرين إما أن يكون في الأرض الموات أو المعمورة ، فهذه ثمانية أقسام .

القسم الأول : أن يوجد في دار الإسلام ، وعليه أثر الإسلام ، وفي الأرض الموات . - فعموم وجوب الخمس ثابت ، وإما الكلام في ملك الواجد فنقول :

أ - إن حصل له العلم بأنه للمسلم فيجزي قوله عمل الله تعالى فرجه في التوقيع . « لا يجوز لأحد أن يتصرف في مال غيره بغير إذنه » وحيثئذ إن فرص إمكان التعريف عرفه حولاً ، وتؤيده موثقة محمد بن قيس عن أبي

جعفر عليه السلام قال : « قصي عليّ عليه السلام في رجل وحدث ورقاً ^(١) في حربة أن يعرفها ، فإن وجد من يعرفها ولا تمتع بها » ^(٢)

ور لم يمكن التعريف - ويعنه هو العالب - فهو من مجهول المالك المتعذر معرفه صاحبه ، ويحتمل كونه حصه لإحتساب أن ذلك بعد ادّخاره في الأرض صبيح مكنه - ومنتهى لقاعده أن يصدق به عن صاحبه ، إلا أن يكون ثم له القدمه ويكون بحيث قد سقطت عنه إصافه للملكية في نظر العقلاء ، كما هو كدث في الكهنة سي عليها أثر حياء الامويين أو العباسيين و لستحويه وان يويه بمحودث ، وحشد لتتوقع المقدس لا يجري لإقطاع إصافه - لغيره ، بل يحسري عموم (للبد ما أخذت) و (من حاز ملك) .

ور قد يستشكل عن ما ذكره من يصدق واستعرف لما ورد في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : « سألته عن لدر يوجد فيها لورق ، فقال : إن كانت معموره فيها أهله فهي لهم ، وإن كانت حربه قد خلا عنها أهلها فالذي وجد المال أحق به » ^(٣) وصحيحه الآخر عن حذعم في حديث قال : « وسألته عن ورق يوجد في دار ، فقال : إن كانت معموره فهي لأهلها - وإن كانت حربه فأنت أحق بما وجدت » ^(٤) .

وجد الإشكال أن إطلاق الورق يعنّ ما إذا كان كسراً وفيه أن لورق هو الدرهم ، ولو أخذ لصاحبه كان الملام

(١) الورق : الدراهم المصروفة

(٢) الوسائل - باب من أبواب النقطه ، الحديث ٥

(٣) و (٤) الوسائل - باب من أبواب النقطه ، الحديث ٦ و ٧

تخصيص ما ورد من انحصار التملك بما كان دون الدرهم
 ب - وأما إن لم يحصل له العلم بسبق يد المسلم عليه ، فكونه في دار
 الإسلام ، وأن عليه أثر الإسلام ، يورث الطل بسبق يده عليه ، فيكون
 أمارة على ذلك ويحكم عليه باللقطة ، كما عن (المسوط) ، وابن
 لراح ، والعلامة ، والفاضل المقداد ، والشهيدان ، بل سب إلى
 الأشهر وإلى أكثر المتأخرين ، وإلى فتوى الأصحاب ، لكن الطل لا يغني
 من الحق شيئاً ، فإنه لم يثبت حجية هذا الطل حتى على القول بدليل
 الإسداد ، فإن ذلك في الأحكام الكنية لا في الموضوعات الخارجية ، ولا
 يحرى هذا الدليل في مثل ما نحن فيه فعلى هذا يتحكم دليل (من حار
 ملك) ، مضافاً إلى الشك في سبق يد محترمة عليه والأصل عدمه

ولا يتوهم معارضته بأصالة عدم سبق يد غير محترمة ، لعدم الأثر .

ويمكن لإستشهادنا بذكر ما رواه الكليني^(١) عن عبد الله بن جعفر
 قال . « كنت إلى الرجل أسأله عن رجل اشترى حروراً أو بقرة
 للأصاحي ، فلما دبحها وجد في حوفها صرة فيها دراهم أو دينار أو
 حويرة ، لم يكون ذلك ؟ فوقع عليه السلام عرفها الباع ، فإن لم يكن
 يعرفها ، فالشيء لك رزقك الله تعالى إليه »

ثم إنه لا يتوهم التمسك بعموم قوله في التوقيع لمبارك عن صاحب
 الرمان قال . « لا يحل لأحد أن يتصرف في مال غيره بغير إذنه »^(٢)
 ضرورة كونه محصصاً بمال الحربي ، والشهد في المقام مصداقيه لا بعموم
 بالعموم فيها .

(١) وكذا الصدوق ، لاحظ الوسائل باب ٩ من أبواب النعمه ، الحديث ١

(٢) الوسائل - باب ١ من كتاب القصب ، الحديث ٤ .

القسم الثاني : أن يوجد في دار الإسلام ، ويكون عليه أثر الإسلام ، ويكون في المعمورة ، (سواء كانت من الأراضي المفتوحة عوة ، أو مملوكة بالإحياء ، أو غير ذلك) :

أ - فإن علم بعدم كونه ملكاً لصاحب المعمورة فيجري فيه جميع ما تقدم .

ب - وإن احتمل أنه له عرقه إياه .

ج - وإن احتمل أنه لملك لها قبله فكذلك

د - وإن لم يعرفه تملكه بعد أداء حمسه ويؤيده روايات الورق المتقدمة .

القسم الثالث . أن يوجد في دار الإسلام ، وليس عليه أثر الإسلام ، ويكون في الموات . فلا إشكال في تملكه بعد التحميس ، لأصالة عدم سبق يد محترمة عليه .

القسم الرابع . أن يوجد كذلك ، ويكون في المعمورة : فيجري فيه ما تقدم ذكره في الثاني .

وأما الأقسام الأربعة التي تتعلق بالكنز في دار الحرب : فقد صرح جماعة بأنه قطع الأصحاب أنه لواحد . وتكرر بقي الخلاف في ذلك ويدل عليه :

١ - شمول دليل الكنز ، والحياسة .

٢ - أصل عدم سبق يد المسلم عليه إذا لم يكن أثر الإسلام

٣ - إذا كان عليه أثر الإسلام فاستصحاب يد المسلم لا ينفع بعد

عموم الدليل .

٤ - دليل التصديق بمجهول المالك يخصص بدليل الكفر .

الكنز في الملك المبتاع

قال المحقق : « ولو وحده في ملك مبتاع عرفه البائع ، فإن عرفه فهو أحق به ، وإن جهله فهو للمشتري وعليه الخمس »

أقول : كلامه أعم من أثر الإسلام وعدمه والمتاع مثال ، وإلا فيشمل المتصالح والموهوب له بل والمستأجر المستعير . ثم إن القاعدة تقضي باليد ، ولذا يقل قوله بلا يية . ويشير إلى ذلك صحيحنا محمد بن مسلم في دار معمورة فهي لأهلها ، وتفصيل القول : أنه إن قلنا بأن اليد أمانة الملكية فالمبتاع يكون عليه حجة بأن الأيادي السابقة كانوا مالكيين ، وإن قلنا إن دعوى ذي اليد حجة ، فالسائقون ليس هم أيدي بالفعل . لكن نقول بالأول بشهادة صحيحتي أس مسلم حيث قال (ع) في المعمورة لأهلها من دون إباطة بدعواهم ، فحيث إن لم يحتمل أن الكنز لواحد من الأيادي ، فالكنز حكمه ما تقدم ، وهو كسائر الكنوز يخمس ، والباقي للمبتاع .

وإن احتمل أنه للبائع أو من تقدمه ممن يمكن أن يسأل عنه فليراجعهم لمكان سبق يدهم .

وأما موثقة اسحاق بن عمار سأل أبا إبراهيم عليه السلام عن رجل نزل في معض بيوت مكة فوجد نحواً من سبعين درهماً مدفونة فلم ترل معه ولم يذكرها حتى قدم الكوفة كيف يصنع ؟ قال : يسأل عنها أهل المنزل لعلهم يعرفونها ، قلت : فإن لم يعرفوها ؟ فقال : يتصدق بها ^(١)

(١) الوسائل - باب ٥ من كتاب اللقطة - الحديث ٣

فحيث أن السعين درهماً قد وجدت في دار عمكة ، وهي مما لحدث الدر أو لواحد من الدرلين فيها المجهولين ، صارت من مجهول المالك ، وبذلك حكم الإمام عليه السلام بالتصدق بها .

ومعارة أخرى نعم أن السعين درهماً لمسلم موحود ، هو أو وارثه في عصره ، وأين ذلك من الكسر الذي يكون من المقدمة بمكان .

ما يوحّد في جوف الدابة والسمة

قال المحقق : « وكذا لو اشترى دابةً ووجد في حوفها شيئاً له قيمة ولو اتع سمكة فوجد في حوفها شيئاً أخرج حمسه ، وكان له اساقبي ولا يعرف » .

أقول : أم الفرع الأول فيدل عليه صحيحة عبد الله بن جعفر الحميري قال « كنت إلى الرجل أسأله عن رجل اشترى حروراً أو بقرة أو شاة أو غيرها للأصاحبي أو غيرها ، فلما دبحها وجد في حوفها صرة فيها دراهم أو دنانير أو حواجر أو غير ذلك من المسامع لمن يكون ذلك ؟ وكيف يعمل به ؟ فوقع (ع) ، فإن لم يعرفها فالشيء لك رزقك الله إياه » (١)

قلت : المفهوم من الرواية يقرب به تعريف السبيع أن المورد ما إذا احتتمل أن ما في حوفها له ، وملاحظة يده التي هي دليل ملكه يرجعه ، وحيث إذا لم يعرفها فإما أن يقال إنه بحكم الكسر تنقيح الماسط ، أو مجهول المالك ، أو لفظة .

فإن قيل بالأول توجه الخمس ، لكن مع مراعاة بصاب الكسر ، كما قطع به الأصحاب على ما في (المدارك) وأدعى عليه الإتفاق لكن إسراء

(١) الوسائل - باب ٤ من كتاب اللقطة - الحديث ١

المساطر إليه من الكثر مشكل ، فإن عاينه الطر دون لقطع

وإن قيل بالناسي ولازم أن يتصدق بما وجد ، وذلك خلاف ما ورد في
في الرواية ، مصافاً إلى لزوم التعريف في مجامع المسلمين دون البائع فقط
كما في الرواية ، ومصافاً إلى أن موضوع مجهول المالك هو المال المحترم
(أي مال المسلم لمجهول) وما في خوفها لم يُحرر أنه كذلك ، ويجرى أصل
عدم سبق يد محترمة عليه ، لاسيما في الخواهر ، بل في الدارهم ولدناير
التي ليس عليها سكة الإسلام

وإن قيل بالتالي فله أن يتمك جميعها لكن اللفظة تعرف سنة ،
والرواية لا تتكفل ذلك ، وإنما حصرت التعريف بالإضافة إلى النافع ،
مصافاً إلى عدم الأمر بالتحميس في الروايات ، والأصحاب قطعوا به ،
فيمكن أن يقال إن الموحود في خوف الدابة ليس شيئاً من ذلك كله ،
وإنما هو مما حاربه فممكنه والشك في كونه لمسلم محترم معني بالأصل ،
وإنما التحميس من أجل اندراجه في العيمة والمائدة (١)

وحيث إن قلنا بإطلاق ما ورد من أن الخمس بعد مؤونة السنة
فتراعى ، ويكون خمس ما في خوفها بعدها ، وإلا فمقتضى عموم
الخمس في العيمة لا بد من تحميمها فعلاً وقوله عليه السلام (رزقت
لله إياه) لا يباي ذلك ، فيه عناية أنه قد اعتمد ذلك بفضل سبحانه
وتعالى .

وعلى كل حال لا محل لإعتبار النصاب أصلاً



(١) وعن من يدرس التصحيح يثبت من كلامه مفصل به حيث قال : وإن لم يعرفه أي البائع
أخرج من الخمس بعد مؤونة موزن سنة ، لأنه من خمسة خصال : نعامه

وأما الفرع الثاني فيدل عليه :

١ - ما رواه أبو حمزة عن أبي جعفر عليه السلام : « إن رجلاً عادياً من بني إسرائيل كان محرقاً إلى أن قال - فأخذ غرلاً فاشتري به سمكة فوجد في بطنها لؤلؤة ، فباعها بعشرين ألف درهم ، فحاء سائل فدق الباب ، فقال له الرجل . ادخل ، فقال له . حدد أحد الكيسين ، فأحد أحدهما وانطلق ، فلم يكن أسرع من أن دق السائل الباب فدخل له الرجل . ادخل ، فدخل فوضع الكيس مكانه ، ثم قال كل هيناً مريئاً . إنما أنا ملك من ملائكة ربك أراد ربك أن يبدوك ، فوجدك عبداً شاكراً ، ثم ذهب »^(١)

٢ - ما رواه حمص بن عياث عن الصادق عليه السلام قال « كان في بني إسرائيل رجل وكان محتاجاً فألحقت عليه امرأته في طلب الرزق فانتهل إلى الله في الرزق ، فرأى في اليوم . أيما أحب إليك ؟ درهمان من حلّ أو الفس من حرام ؟ فقال : درهمان من حل ، فقال تحت رأسك ، فانتبه فرأى الدرهمين تحت رأسه ، فأحدهما واشتري بدرهم سمكة وأقبل إلى منزله ، فلما رأته امرأته أقبلت عليه كاللائمة وأقسمت أن لا تمسّها ، فقام الرجل إليها فلما شقّ بطنها إذا بدرّتين فباعهما بأربعين ألف درهم »^(٢)

٣ - ما رواه في (أمالى الصدوق) عن علي بن الحسين عليه السلام من أن رجلاً شكّا إليه الحاجة فدفع إليه قرصتين ، قال له : حذّهما فليس عندنا غيرهما فإن الله يكشفهما عنك - إلى أن قال . « فلما شقّ بطن السمكة وجد فيها لؤلؤتين فاخترتين فدفع اللؤلؤتين بمال عظيم ، فقضى

(١) (٢)، الوسائل - باب ١٠ من كتاب اللعنة ، الحديث ١ و ٢

منه دينه وحسنت بعد ذلك حاله » (١)

٤ - ونحوه ما ورد في تفسير العسكري عليه السلام (٢)
وما حكم به المحقق (قده) من لزوم الحمس فذلك من أجل مطلق
العنينة والفائدة.

وأما قوله : (وكان له الباقي) فالظاهر أنه بالنظر إلى أن ما يوجد في
خوف السمكة يحتمل، بل يُطرأ أو يقطع أنه من المباحات الأولية
كالنؤلز والمرحاح ونحو ذلك.

نعم، ربما يلقي في الحرشيء من الدرهم والدينار، ونحو ذلك
فيستلعه السمك، لكن الأصل حينئذ عدم سبق يد محترمة عليه، إلا ما
كان عليه أثر الإسلام فيشكل، نظراً إلى العلم بسبق يد المسلم، إلا إذا
احتمل أن صانعه كان حربياً.

وأما قوله : (ولم يعرف) فكأنه بما استظهره من الحديث، أو بالنظر
إلى أن لتعريف بحكمه من باب الطريقة، ومع عدم التيحة لا وجه له،
إلا إذا فرض أخذ السمكة من حوص كبير يتكون أو يترى فيه السمك،
وهو غير المفروض من سمكة البحر.

لا يقال : إن السمكة المبتاعة قد حارها الصائد، فما في خوفها قد
شملت الحيازة ويد الاصطياد، فهو لمن صادها ولا بد من إعطائه إياه،
وإن لم يكن قد عرفه.

فإنه يقال : إن الحيازة لا بد فيها من الالتفات، بل القصد ولو
إجمالاً، فإن مدركها قوله عليه السلام : «لبيد ما أحدث» والأخذ -

(١) و(٢) الوسائل - باب ٩٠ من كتاب اللقطة، الحديث ٤ و ٥

بمفهومه - لا يصدق مع عدم الالتفات، أو أن مفاد النهية هي السه يس
المبدأ ويس الفاعل لملتفت، وعلى كل حال لا يصدق على الصائد أنه
حاز الحوهره في بطن السمكة، وأنها حَت في يده. ألا ترى أن من
يمشي في الرية على العشب لا يقال أنه ملكه، وكذا إذا تقو أنه مشى
على الدرّ وبحوه من الأحجار الثمينة من دون إلتفات.

ثم لو فرصا عدم لزوم الالتفات ولقصد في لحيارة، وقلنا بكفاية
حيارة شيء وملكيته تنع حيارة شيء آخر يكون هد فيه فنقول: إن
الصائد حيث باع السمكة قد أخرجها، وأخرج ما حارها بالتع عن يده،
فالمشتري ملك ذلك تنع ملكيته لسمكة.

الكنز في الأرض الموات:

(قال المحقق ترمغ - إذا وجد كبراً في أرض موات من دار
الإسلام فإن لم يكن عليه سكة، أو كان عليه سكة عادية أخرج حمسه،
وكان الباقي له وإن كان عليه سكة الإسلام، قيل يعرف كاللقطة،
وقيل. يملكه الواحد وعليه الخمس، والأول أشبه).
تقدم في طبي ما سبق، هذا الفرع بكلا قسميه، ويعيد ذلك إجمالاً.

والأول هو المتيقن من أدلة الكفر، لطاهرة في التحميس، وملكية
الباقي. مصاف إلى دليل الحيارة ولو شك في سبق يد محترمة عليه
فالأصل عدمه.

والثاني - ينبغي على أن سكة الإسلام مع كونه في موات دار
الإسلام أمانة على كونه للمسلمين،^(١) ومع قطع النظر عنه فحيما يعلم

(١) وبما يحكم أنه بالإمام عليه سلام بعد الأرض، عدمه - من على ذلك في غير المعادن،
ومجرد كون الموات له لا يوجب أن يكون له به مدخر فيه، وحسبته لأقسامه، وإن كان بهم جميع ما
في الأرض وجميع ما في أيدي الناس لمكان الولايات

عادة أن صارب السكّة كان هو المسلم لا محروى لأصالة عدم سق يده .
 وحتار المحقق (قده) لروم التعريف كاللغة ، وإنما لم يحكم بأنه منها ،
 ضرورة أن اللغة ما فقد المالك بالانتماء ، وهذا شيء قد أذهره
 المالك بختياره ، وكأنه (ره) أراد بالنشيه كونه مجهول المالك ، فإنه
 كاللغة في لروم لتعريف ، وإن افترق عنها بالتصدق عن المالك ،
 بحلافها ، فإن الواحد ينحيز بين التملك والتصدق به
 وينوحه على ما اختاره أن الأمازية - على تقدير تسليمها - إنما
 يشت بها موضوع كونه للمسلمين ، وذلك لا يعارض عموم دليل الكثر
 والحيارة ، وإنما يعارضهما التوقيع لشريف المتخصص لعدم حواز
 التصرف في مال الغير .

أما معارضة مع دليل الكثر ، فالعموم والخصوص المطلق ،
 فيخصص به إلا أن يصار إلى انقلاب السبة لملاحظ أن لتوقيع الشريف
 محقق بحد لحرابي ، فمال المسلم هو الذي لا يتصرف فيه والسبة
 بيه وبين دليل الكثر هو العموم من وجه ، فيعارضان في الكثر الذي
 قامت الأمانة على أنه للمسلم ، لكن الألام تقديم دليل الكثر لكونه أظهر
 شمولاً للمورد . ضرورة أن شمول عنوان مال الغير لمورد الشبهة غير
 المحصورة حيث لا يرحى الظاهر بملكه بالتعريف في طول السنة بل
 السنين ، في غاية الخفاء .

هد إذا كانت السكّة الإسلامية في ما يفارب العصر كسكّة سلاطين
 لعصر لمقدم ، وأما ما كان عليه سكّة سلاطين الأعصار الماضية ، لا
 سيما مثل رمس الحلفاء وبحوهم ، وإضافة المال إلى الغير مقطعة ،
 وعنوان الملكية العقلائية غير باق .

هذا كله مضافاً إلى دلالة صحيحي محمد بن مسلم وموثقة محمد
ابن مسلم^(١) بعد كون التعريف فيها محتصاً بما إذا احتل له النتيجة .
وأما معارضته مع دليل الحيابة، فبالعموم من وجه - في نادىء
الطر - لكن يقدم دليل الحيابة بما ذكرناه أخيراً من انقطاع الإصافة في
كنور الأعصار السالفة، وبما يستعاد تقديمه من الصحيحتين والموثقة في
الورق الذي لا يُرجى لتعريفه في العادة أثر .

(١) الوسائل - الباب ٥ من أبواب اللطعة

٤ - الغوص

(قال المحقق. الرابع - كل ما يخرج من البحر بالغوص كالجواهر والذُرر، بشرط أن يبلغ قيمته ديناراً فصاعداً).

ثبوت الحمس في ذلك مما دلّت عليه الروايات التي منها صحيحة الحلبي قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العنبر وعوص اللؤلؤ، فقال: عليه الخمس»^(١) وهذه الرواية وإن احتضت باللؤلؤ، لكن هناك روايات أخر تدلّ على ثبوت الحمس في غيره^(٢) وفي مطلق العوص.

فلا يتوجه ما ذكره في (المدارك) من أن «الصحيحة قاصرة عن العموم الذي... المصنف، إلا أن يقال بعدم القول بالفصل» وتفصيل الكلام في المقام أن يبحث عن أمور :-

- ١ - هل الموضوع هو مطلق الإخراج ولو بالآلة، أم يحتص بالعوص؟
- ٢ - إن الموضوع - أيّاً ما كان من الأمرين - يختص بالبحر، أم يتم

(١) الوسائل - باب ٧ من أبواب ما يجب فيه الحمس، الحديث ١

(٢) الوسائل - باب ٢ و ٣ من أبواب ما يجب فيه الحمس

الشطوط الكبار لا سيما العميقة منها؟

٣ - إن الموضوع - أيًا ما كان - هل يختص بالحمايات لثمينة، أم يعمّ الحيوان بصطاده من الماء نالاله أو بالعوص؟

٤ - بناء على أن الموضوع هو الإخراج، هل يختص بما كان من قعر الماء، أم يعمّ ما كان طافياً عليه؟

٥ - بناء على أن الموضوع هو العوص، هل يعتبر أن يكون مقصد إخراج شيء، أم يعمّ ما إذا كان مقصوداً نفسه وصادف شيئاً وأخرجه؟

٦ - بناء على أنه لا يعمّ الحيوان، لو صاده بالشبكة أو بالعوص، ووجد في حوفه جوهرة هل يشملها دليل الإخراج من البحر أو العوص

٧ - هل يعتبر النصاب في العوص أم لا، وعلى تقدير اعتباره هل يكون اعتباره في خصوص ما ورد في دليله من اللؤلؤ والياقوت والزبرجد، أو يعمّ غيرها أيضاً؟

٨ - إذا أخرج بالعوص دفعات، هل يعتبر النصاب في كل دفعة نظير النقطة دون اندرهم فإنها كذلك، أم يكفي النصاب في مجموعها؟

٩ - إذا اشترك جماعة في الإخراج من البحر، أو في العوص، هل يعتبر النصاب في نصيب كل منهم، أو يكفي سماع ما أخذ وأخرج، النصاب وإن اشترك فيه الشركاء.

١٠ - هل يختص ببحث ما يكون متكوناً في الماء من أصله، أو يعمّ الغارق فيه؟

١١ - إذا استؤجر للعوص، فهل الخمس على المستأجر وإن قصد

الأخير الحيازة لنفسه، أو يشترط عدم قصده لذلك ؟ وكذلك إذا غص
 ثمان فوحد أحدهما، الشيء ثم تناوله منه صاحبه فأحرقه، فهل الخمس
 على الأول أو الثاني، أو يفرق بين قصد الأول الحيازة وعدم قصدها؟
 ثم إنه لا بد في تنقيح هذه المباحث من تقديم البحث عن فقه
 الأحاديث الشريفة الواردة :-

١ - ما رواه الشيخ بسند صحيح عن الحلبي، قال «سألت أبا عبد
 الله عليه السلام عن العسر وعوص لنؤلؤ فقال: عليه الخمس»^(١)

٢ - ما رواه الشيخ بسنده عن محمد بن علي بن أبي عبد الله، عن
 أبي الحسن عليه السلام قال «سأله عما يحرر من البحر من النؤلؤ
 ولياقوت والبرجد وعن معادن الذهب والفضة، هل فيها ركة ؟ فقال:
 إذا بلغ قيمته ديناراً ففيه الخمس»^(٢)

٣ - ما رواه الكليني بسند فيه إرسال عن العبد الصالح قال:
 «الخمس من خمسة أشياء من العائم والعوص ومن الكور ومن
 المعادن ولملاحة»^(٣).

٤ - ما رواه الشيخ بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام قال:
 «لخمس على خمسة أشياء، على الكور والمعادن
 والعوص»^(٤).

٥ - ما أرسله الصدوق بقوله «مثل أبو الحسن موسى بن جعفر

(١) الوسائل - باب ٧ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ١

(٢) وسائل - باب ٣ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٥

(٣) الوسائل - باب ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٤

(٤) الوسائل - باب ٣ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٧

عليه السلام عما يخرج من البحر من الدؤلؤ والياقوت
والزبرجد... » (١).

٦ - مصححة عمار بن مروان قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام
يقول. في ما يخرج من المعادن والبحر. . الحمص» (٢).
.... إلى غير ذلك من الروايات الصحيحة.

قال صاحب (الجواهر): «إلى غير ذلك مما هو مستعين بصحة
سده ووضوح دلالة عن الانحجار، وما هو منجبر بالإجماع
المحكمي إن لم يكن محصلاً، خصوصاً بالنسبة إلى عدم الفرق في أنواع
ما يخرج» (٣).

ولا يخفى أن هذه الروايات ورد بعضها بلسان العوص، والبعض
الآخر بلسان الإخراج من البحر، وبين العنوانين عموم من وجه. لأن
الأول يشمل ما يخرج من الأنهار والشطوط، والثاني يشمل ما أخرج من
البحر بالآلة ولما أخذ من وجه الماء. فيدور الأمر بين الأخذ بكل من
العنوانين، وتقيد كل منهما بالآخر، وإرجاع أحدهما إلى الآخر.

إذا تمهد ذلك فنقول:-

١ - قيل بأن المخرج بالآلات من دون عوص في حكم الغوص.
وقد حزم الشهيدان بذلك. وقال في (المدارك) أنه ربما كان مستنده
إطلاق رواية محمد بن علي، لكنها ضعيفة السند.

(١) وسائل باب ٧ من أبواب ما يجب فيه الحمص، الحديث ٢

(٢) لوسائل - باب ٣ من أبواب ما يجب فيه الحمص، الحديث ٦

(٣) الجواهر ج ١٦ ص ٤٠

قال السيد الطباطبائي في (العروة): «والمخرج بالآلات من دون غوص في حكمه على الأحوط». لكن بصوص الغوص لا تنطبق على الإخراج بالآلات، كما هو واضح نعم، إذا كان المستند مصححة عمار بن مروان حيث لم يقيد الموصوع بالغوص، فللحكم المذكور وجه.

أما لو غاص، وشده بآلة، مثلاً ثم أخرجه، فلا يحفى كونه من مصاديق المخرج بالغوص.

٢ - ذهب بعض الفقهاء إلى أن الأنهار العظيمة كهرات ودجلة والنيل حكمها حكم البحر بالنسبة إلى ما يخرج منها إذا فرض تكون مثل ذلك فيها كالبحر، واستند إلى الإطلاق في الأدلة التي لم يذكر فيها لبحر، وإنما كان فيها التعبير بالغوص. وأما ذكر البحر في بعض الروايات فهو خارج مخرج الغالب.

لكن للتأمل في شمول إطلاقات الغوص الذي هو المتخذ مهية للأنهار محال واسع، ويصرف الإطلاق إلى ما يخرج من لبحر لانه المتعارف.

قال صاحب الجواهر: «لكن لعل ذلك من ندرة الوجود، لا الإطلاق».

أما الشيخ الأنصاري (قده) فقد مال إلى عدم شمول الحكم للأنهار، تبعاً لسيد مشايحه في (المتاهل).

ولمّا أن تُلعى خصوصية المورد في روايات البحر، أو يؤسع في مفهوم الغوص حتى يشمل الغوص في الأنهار حيث يتخذ مهنة

٣ - الظاهر اختصاص الحكم بالحمام والنسب، وهو الذي مُثل له باللولؤ والمرحاض، أما الحيوان حيث لا يعتاد إخراج العوص فلا يشمل الحكم، للأصل.

لكن حكى عن الشيخ في (التذكرة) و(المنتهى) أنه قال: «ما يجرح من العوص أو يؤخذ فقياً فيه الحمس». وحكى الشهيد الأول في (البيان) عن بعض معاصريه ذلك. وهو ضعيف جداً.

٤ - ساء على أن الموضوع هو الإخراج لا العوص، فلا يختص الحكم بما كان في قعر الماء، بل ربما يدعى شمول ذلك للطافي على وجه الماء، لكن لو جرح نفسه على الساحل فالأصح دخوله في أرباح المكاسب ويعتبر فيه كونه رائداً عن مؤونة السنة، كما لا يعتبر فيه البصا.

٥ - ساء على أن الموضوع هو العوص، فلا بد أن يكون الغوص بقصد الحياة وإخراج شيء. أما اللاهي بغوصه أو المتدرب على الساحة وبحود ذلك، إذا صادف شيئاً وأخرجه ففي وجوب الحمس عليه وجهان وإن كان إخراج الحمس منه أحوط.

وتوقف بعضهم في الحكم، للشك في إدراجه في الإطلاق المستفاد من الدليل.

٦ - تقدّم أن إخراج الحيوان من البحر لا يشمل حكم العوص، وعليه لو صاد حيواناً بالشبكة أو بالعوص، وأخرجه، ثم ظهر في بطنه شيء من الحواهر فإن كان ذلك معتاداً وجب فيه الحمس، لشمول الإطلاق له. أما إذا كان ذلك من باب الاتفاق بأن يكون الحيوان قد بلغ شيئاً اتفاقاً فالظاهر عدم وجوبه.

وقد تقدّم في بحث الكبر حكم ما لو اشترى سمكة فوجد في جوفها شيئاً فراجع.

٧ - المشهور بين الأصحاب هو اعتبار النصاب في وجوب الخمس في الغوص وقال صاحب (الخواهر) : إنها كادت أن تكون إجماعاً ونقل ذلك عن (التذكرة) و(المستقى) للعلامة، و(التفريح) وقال صاحب (الحدائق) : اتفق الأصحاب قديماً وحديثاً على نصاب الدينار في الغوص.

لكن نقل عن الشرح المفيد في (غريبه) أن النصاب عشرون ديناراً لكن مستنده غير ظاهر.

وإدعوا عدم اختصاص الحكم بالملزوم والمرحان، وورود الروايات في مطلق الغوص أيضاً، فلا وجه تقييده بما ذكر

٨ - ذهب بعض الفقهاء إلى عدم الفرق بين الدفعة والدفعات، ويضم بعضها إلى البعض بالنسبة إلى النصاب المعنى في الغوص ونظر آخرون الحكم هنا بالحكم في المعدن والكبر من حيث اعتبار اتحاد الإحراج والمُحرج والنوع وتعدد الشركاء، وبحود ذلك، لتساوي الجميع في جهة البحث.

وقد تقدّم ما سطر ذلك عند البحث عن المعدن، فراجع

٩ - ويطلق على الاشتراك ما تقدّم في بحث المعدن أيضاً

١٠ - وأما البحث عن الخواهر العارقة في البحر فسيفرد له فرعاً مستقلاً إن شاء الله

١١ - العَوَاصِ إِنْ كَانَ أَصِيلاً فَالْخُمْسُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ أَجْبَرًا فَعَلَى الْمُسْتَأْجِرِ بِشَرَطِ عَدَمِ قَصْدِهِ الْخِيَارَةَ لِنَفْسِهِ . وَالْمُتَنَاوِلُ مِنَ الْغَوَاصِ لَا يَجْرِي عَلَيْهِ حَكْمُ الْعَوَاصِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَائِصًا . وَأَمَّا إِذَا تَنَاوَلَ مِنْهُ وَهُوَ عَائِصٌ فَيُجِبُّ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَتَوَلَّ الْغَوَاصَ الْخِيَارَةَ ، وَإِلَّا فَهُوَ لِلْغَوَاصِ دُونَ الْمُتَنَاوِلِ وَعَلَيْهِ خُمْسُهُ .

(قال المحقق : ولو أخذ منه شيء من غير غوص لم يجب الخمس فيه) .

كَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ (مَنْ عَبَرَ غَوْصًا وَلَا إِخْرَاحًا) فَإِنَّكَ قَدْ عَرَفْتَ وَجُوبَهُ فِي ذَلِكَ وَبَحَثَ عَنْ الشَّهِيدَيْنِ الْقَوْلَ بِهِ وَالْمُرَادُ مِنَ الْأَخْذِ هُوَ تَنَاوُلُ شَيْءٍ قَدْ طَفَى عَلَى وَحْدِهِ الْمَاءُ ، وَالسَّرُّ فِي عَدَمِ وَجُوبِ الْخُمْسِ أَنَّ عُنْوَانَ الْإِخْرَاحِ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ ، فَإِنَّهُ فَرَعَ كَوْنَهُ دَاخِلًا وَيَسْتَنْدُ خُرُوجَهُ إِلَى الْفَاعِلِ ، لَا مَا خَرَجَ بِنَفْسِهِ ثُمَّ أَخَذَ . وَحَيْثُ أَنَّ الْعَاوِينَ الَّتِي فِيهَا الْخُمْسُ قَدْ عَدَّتْ حِمْسَةً فَاللَّارِمُ أَنْ لَا يَجِبُ الْخُمْسُ ، وَمَعَ الشَّكِّ فِيهِ فَالْأَصْلُ عَدَمُهُ .

لَكِنْ يَتَوَحَّهْ عَلَيْهِ : أَنَّ عَمُومَ الْخُمْسِ فِي الْعَنِيمَةِ يَشْمَلُهُ ، وَعَدَدُ الْخُمْسِ لَا يَفِيدُ الْحَصْرَ ، وَلَا مَحْرُومَةَ الْأَصْلِ مَعَ الْعَمُومِ ، مُضَافًا إِلَى مَا يَحْتَمَلُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَا يَخْرُجُ مِنَ الْبَحْرِ بَصِيفَةً الْمَعْلُومِ فَيَشْمَلُ مَا خَرَجَ نَفْسُهُ .

وَالْحَاصِلُ : إِنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ التَّحْمِيسِ ، نَعَمْ بِمُقْتَضَى عَمُومِ (الْخُمْسِ بَعْدَ الْمُؤَوَّنَةِ) يَرَاعَى ذَلِكَ .

العنبر : (١)

(قال المحقق : تفريع - العنبر إن أخرج بالغوص روعي فيه مقدار دينار، وإن جُني من وجه الماء أو من الساحل كان له حكم المعدن). ثبوت الخمس في العنبر مما اتفقت عليه كلمة الأصحاب، أو كاد أن يكون كذلك، والطاهر أن الأقوال فيه أربعة :

أحدها - ثبوته فيه مطلقاً، أخرج بالغوص، أو أخذ من وجه الماء، ومن الساحل. كان بمقدار نصاب المعدن، أو الغوص أم لا. ويحكي ذلك عن الشيخ وابن حمزة وابن إدريس وإليه الميل من صاحب المدارك والمحدثات وغيرهم.

ثانيها - ثبوته فيه على الإطلاق إلا من حيث النصاب، فيعتبر فيه نصاب المعدن. ويحكي ذلك عن المفيد. لأن العنبر من المعدن أو ملحوق بها.

ثالثها - ما ذكره كاشف الغطاء بقوله (والعنبر من الغوص أو بحكمه) وطاهره ثبوته فيه على الإطلاق، مع التقييد بنصاب الغوص. رابعها - ما عن الأكثر، وهو التفصيل الذي ذكره المحقق (فده).

(١) قال الفيروزآبادي في (القاموس) إنه روث دابة بحرية، أو بيع عين فيه وذكر الشيخ الطوسي في (الموسم) «إنه نبات في البحر»

ونقل ابن إدريس الحلبي في (السرائر) عن كتاب (الحيوان) للمحافظ «إنه يقذفه البحر إلى جزيرة، فلا يأكل منه شيء إلا مات، ولا ينقره طير سمّاه إلا يصل فيه سفاره، وإذا وضع رجله عليه بصلت أظفاره»

وغير (مهاج البيان) لا ينخره المتط - «إنه من عين في البحر»

ونقل بعضهم عن أهل الطب إنه حشمة تخرج من عين في البحر، أكبرها ورده ألف مقل، وذكر الدميري في (حياة الحيوان) والعنبر المسموم قبل أن يخرج من معر البحر يأكله بعض دوابه بسومته، فيقذفه رجيعاً، فيطعم على الماء فيلقه الريح إلى الساحل

والرواية الواردة في المقام هي صحيحة الحلبي قال: «سألت أبا
عبد الله عليه السلام عن العسر وعوص النؤلؤ، فقد عليه
الحمس»^(١)، وما رواه المفيد في (المقنعة) عن الصادق قال عليه
السلام: «في العنبر خمس»^(٢).

ومقتضى الروايتين ثبوت الخمس في العسر على الإطلاق، ولا
يباعه تقييد غوص النؤلؤ بصاب الديار

وما يمكن أن يستدل به على القول الثاني أن الإطلاق في رواية
العسر مسوق لبيان ثبوت الخمس، وحيث إنه من المعادن لما يقال من أنه
عين في البحر يلحقه حكمها من حيث الصاب
وفيه . إنه ثم يشت كونه كذلك، بل عن الشيخ الطوسي وغيره أنه
ساق في البحر، وربما يقال. إنه روث فرس البحر أو غيره.

لو غرق في البحر جوهر :

إذا غرق في البحر جوهر ونحوه فأخرج المكلّف بالغوص، هل هو
لقطة أم هو من مصاديق العوص، وما أخرج من البحر؟

أقول تارة يعلم إنه لشخص خاص، وأخرى لا يعلم ذلك. أما
على الأول فهو لصاحبه وقد قال عليه السلام في الحواب عن المسائل
التي حرّجت بيد المعمّر «فلا يحلّ لأحد أن يتصرف في مال غيره بغير
إذنه»^(٣) مصافاً إلى أن دليل العوص هو التملك ولا يعرض لما هو
ملك

(١) و (٢) الوسائل - باب ٧ من أبواب ما يباح فيه الخمس، الحديث ١ و ٣

(٣) الوسائل - باب ٣ من الأنفال، الحديث ٣

نعم لو علم إعراضه، وقلنا بأن الإعراض مسقط للملكية (فإنها إضافة خاصة فكما يمكن إحداثها كذلك يمكن قطعها) فهو لواجب.

وأما على الثاني فإما لا يعلم أنه للمسلمين، أو يعلم ذلك ولو بعض الإمارات، وعلى الأول يستصحب عدم سبق يد محترمة عليه، وله أن يمتلكه

لا يقال. إنه بعدم إحصاء سبق يد عليه، ويشك في احترامها وعدمه، والأصل المذكور لا يشت عدم احترامها

فإنه يقال هذا العلم الإجمالي غير متجزئ، لعدم الأثر في كلا الطرفين.

إن قلت: عموم قوله عجل الله فرجه في التوقيع الشريف يشملها قلت: قد خصص ذلك باليد غير المحترمة، والتمسك به تمسك بالعام في الشبهة المصداقية.

إن قلت: فبيما كان يعلم إنه لشخص خاص، فالأصل عدم سبق يد محترمة.

قلت: نعم لكن الشك حينئذ في احترام تلك اليد، ولا مجرى لأصل العدم في ذلك أو يقال: إن الأصل في الأملاك الاحتياط، أو يقال بأن تخصيص العموم إما هو في غير الملك المعلوم لشخص المالك كما هو الظاهر لكن يقع الكلام في مراعاة النصاب ولزوم الحصر بالفعل أو بعد المؤونة، والظاهر عدمهما إذ الإحراج من المحر ظاهره إحراج شيء كان من شأنه أن يكون في المحر لا ما ألقى فيه

وإن علم ذلك فهو لقطة تُعرف سنة، ثم هو أحق به.

ثم إنه في العقام روايتان:

١ - ما رواه الكليني بسند قوى عن السكوني عن أبي عبد الله عن أمير المؤمنين عليه السلام في حديث قال: «وإذا غرقت السفينة وما فيها، فأصابه الناس، فما قذف به البحر على ساحله فهو لأهله، وهو أحق به، وما غاص عليه الناس وتركه صاحبه فهو لهم»^(١).

٢ - ما رواه الشعيري قال: «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن سفينة انكسرت في البحر فأخرج بعضها بالغوص، وأخرج البحر بعض ما غرق فيها (منها خ ل) فقال: أما ما أخرج البحر فهو لأهله، الله أخرجه. وأما ما أخرج بالغوص فهو لهم وهم أحق به»^(٢).

أقول: يبعد شمول الحديث لما إذا كانت السفينة لأشخاص معلومين بأنفسهم وبورثتهم لكن إن كان قوله عليه السلام (تركه صاحبه) إعرافاً مسقطاً للملكية، فمع الإلقاء في الساحل أيضاً يملكه الواجد، وإلا فلماذا لم يجر عليه حكم اللقطة؟ نعم يمكن جعل ذلك مخصصاً لعموم الحكم في اللقطة، لكن الظاهر من الرواية حيث قال عليه السلام (هم أحق به) أنه ليس فيه خمس الغوص

(١) و(٢) الوسائل - باب ١١ من كتاب اللقطة، الحديث ١ و٢

٥ - ما يفضل عن المؤونة

قال المحقق * «الحامس - ما يفضل عن مؤونة السنة له ولعِياله من أرباح التجارات والصاعات والروعات» .
أقول . البحث ها ها من جهات :-

الأولى - ما الدليل على وجوب الخمس في ذلك ، مع عدم ذكره في الروايات الحاصرة لوجوبه في عدة أشياء ، أو هي خصوص الغنائم ، كما في صحيح عبد الله بن سنان قال «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول . ليس الخمس إلا في الغنائم خاصة » ^(١) .

الثانية - هل الخمس في هذا القسم يختص للإمام عليه السلام أو هو كسائر الأقسام يقسم ستة أقسام ؟

الثالثة - هل يختص فاصل المؤونة بما ذكره من أرباح الأمور الثلاثة دون مطلق ما يفصل من أنواع العوائد؟

الرابعة - في استثناء المؤونة ، والمراد منها ^(٢) ، وتقبيدها بكونها

(١) الوسائل - باب ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس ، الحديث ١

(٢) فهل هي مطلق ما يتكلفه من حيث صرف المال ، وإن كان ذلك بمشئتي النفس ، أو كان من المستحبات الشرعية ، وبحود ذلك ، أم هي خصوص ما يصرفه في جهة المعاش أو أداء الدين ، وهن يدين الذي يؤذي لا بد وأن يكون مما أحل لأهل المعاش ، أو يعم ذلك وسائر الديون من الضمانات ونحوها ، بل والديون بني أحدها للتجارة ، ثم لم يقدر على أدائها إلى غير ذلك؟

مؤونة السنة دون كل يوم مثلاً، واختصاصها بمؤونة نفسه وعياله، أو تعميمها لكل من يعوله ولو لم يكن واحداً الفقّة. ثم هل المؤونة تعم الآلات والأدوات، بل ورأس المال سواء كان من القنود أو السائين والمرارح وسائر الأملاك التي يتعيش بالعوائد منها؟

الخامسة - هل ورد العمود أو الإباحة منهم عليه السلام أم لا ؟ وعلى تقدير الإباحة هل هي بالإضافة إلى ما يختص به الإمام عليه السلام أو يعم بحسب الولاية لجميع السهام ؟
وتفصيل الكلام فيما يأتي : -

أما الجهة الأولى فبدل عليها.

١ - الآية المباركة في العيمة، خصوصاً مع تفسيرها في الحديث كما رواه الكليني والشيخ عن حكيم عن أبي عبدالله عليه السلام قال : «قلت له : واعلموا أنما عمتهم من شيء فإن الله حمسه وللمرسون ؟ قال : هي والله الإفاضة يوماً بيوم» (١) .

٢ - ما رواه الشيخ بسنده عن محمد بن الحسن الأشعري قال «كنت بعض أصحابي إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام أخبرني عن الحمس، أعلى جميع ما يستفيد الرجل من قليل وكثير، من جميع الصروب وعلى الصّاع» وكيف ذلك ؟ فكتب بخطه : الحمس بعد المؤونة (٢) .

٣ - ما رواه الكليني بسنده عن سماعة قال : سألت أبا الحسن

(١) الوسائل - باب ٤ من أبواب الأعمال، بحديث ٨

(٢) الوسائل - باب ٨ من أبواب ما يجب به الحمس، الحديث ١

عليه السلام عن الحمس فقال: في كل ما أفاد الناس من قليل أو كثير»^(١).

٤ - وما رواه الكليني بسنده عن ابن يزيد قال: «كنت جعلت لك الهداء تعلمني ما الفائدة وما حذها» رأيت أباك الله أن تمن عليّ بيان ذلك لكي لا أكون مقيماً على حرام لا صلاة لي ولا صوم فكتب الفائدة مما يفيد إليك في تحارة من ربحها، وحرث بعد العرام، أو جائزة»^(٢).

٥ - وما رواه الشيخ بإساده عن الريان بن الصلت قال: «كنت إلى أبي محمد عليه السلام ما لدي يجب عليّ يا مولاي في عنة رحي أرض في قطيعة لي، وفي ثمن سمك، ووردي وقصص أبيع من أحمة هذه لقطيعة؟ فكتب: يجب عليك فيه الحمس إن شاء الله تعالى»^(٣).

٦ - ما نقل من الإجماع وعدم الخلاف في ذلك»^(٤).

وأما الجهة الثانية: فصرّح صاحب الوسائل بالاختصاص، حيث قال في لمعان (باب وجوب الحمس فيما يفصل عن مؤونة السنة) وأمر حمس ذلك للامام خاصة) وقد في (الخواهر) «يطهر من الحراسني في (كفبته) الميل أو الحرم باختصاصه به»^(٥) ثم قال «وإن حكى عن (المتقى) تشييده أو اختياره كالذخيرة».

واستشكل صاحب المدارك حيث قال: «وإنما الأشكال في

(١) و(٢) و(٣) الوسائل - باب ٨ من أبواب ما يجب له بحسب الحديث ٦، ٧، ٩

(٤) الخواهرج ١٦ من ٤٥

(٥) الخواهرج ١٦ من ٤٨

مستحقه وفي العفو عنه في زمن العيبة وعدمه، فإن في بعض الروايات دلالة على أن مستحقه مستحق خمس العنائم، وفي بعض آخر إشعاراً باختصاص الامام عليه السلام بذلك.

والحق - أن في عدّة من الروايات ما هو طاهر أو صريح في اختصاص هذا السهم بالامام عليه السلام، إليك بعضاً منها:

١ - ما رواه الشيخ عن عبد الله بن سنان قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «على كل امرء أو اكتسب، الخمس ممّا أصاب لفاطمة عليها السلام، ولعن يلي أمرها من بعدها من دريتها على الناس، فذلك لهم خاصة يضعونه حيث شاؤوا» (١).

٢ - ما رواه الشيخ عن علي بن مهزيار عن اليسانوري أنه «سأل أبا الحسن الثالث عن رجل أصاب من الحنطة مائة . . . وبقي في يده ستون كراً، ما الذي يجب لك من ذلك؟ فوقع عليه السلام: لي منه الخمس مما يفضل عن مؤوته» (٢).

٣ - ما رواه علي بن مهزيار قال: قال لي أبو علي بن راشد: «قلت له: أمرتني بالقيام بأمرك وأحد حقك فأعلمت مواليك بذلك، فقال لي بعضهم: وأي شيء حقه؟ فلم أدر ما أجيبه، فقال: يجب عليهم الخمس. فقلت: ففي أي شيء؟ فقال: في أمتعتهم وضياعهم (وصنایعهم خ ل) . . .» (٣).

٤ - ما في حديث طويل لعلي بن مهزيار، قال: «كتب إليه أبو

(١) الثواب ٨ باب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٨

(٢) الباب المتكلم، الحديث ٢.

(٣) الوسائل باب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٣

جعفر عليه السلام وأنا قرأت كتابه - الى أن قال - قال عليه السلام : فقد علمت أن أموالاً عظماء صارت إلى قوم من موالي فمن كان عبده شيء من ذلك فليوصله الى وكيلي ، ومن كان نائياً بعيد الشقة ، فليعتمد الى إيصاله ولو بعد حين . . . » (١) .

وقد تضمن هذا الحديث أنه في تلك السنة أوجب الخمس في الذهب والفضة دون غيرهما ، وأنه أوجب من الصياح والغلات في كل عام نصف السدس فيكشف ذلك كله عن احتصاص الخمس به ، فيرى فيه ما يشاء .

٥ - ما رواه المشايخ الثلاثة والشيخ المفيد عن محمد بن مسلم عن أحدهما قال : « ان أشد ما فيه الناس يوم القيامة أن يقوم صاحب الخمس فيقول : يا رب حمسى ، وقد طيب ذلك لشيعتنا لتطيب ولادتهم ولتركو أولادهم » (٢) .

والتقريب : أن طيب الخمس مهم يكشف عن أن الخمس مالهم ، وأنه يحل المال طيب نفس صاحبه .

٦ - ما رواه كشي عن محمد بن زيد قال : « قدم قوم من خراسان على أبي الحسن الرضا عليه السلام فسألوه أن يجعلهم في حل من الخمس فقال عليه السلام : ما أمحل هذا ، تمحضوا المودة بالستكم وتزودون حقاً جعله الله تعالى لنا ، وجعلنا له ، وهو الخمس ؟ لا نجعل ، لا نجعل ، لا نجعل لأحد منكم في حل » (٣) .

(١) الباب المقدم ، الحديث ٥

(٢) الوسائل - باب ٤ من الأئمال ، الحديث ٥ .

(٣) الوسائل - باب ٣ من الأئمال ، الحديث ٣

إذا عرفت ذلك مقول :

أولاً : لا وجه للمصير إلى احتصاص الحكم بحمس فاصل المؤونة لمكان الإطلاق في بعض هذه الروايات ، مصافاً إلى أن مثل ذلك قد ورد في الغوص وغيره ، فقد روى الشيخ والكليني بسند مصحح عن مسمع بن عبد الملك في حديث قال « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إني كنت وليت الغوص فأصبت أربعمائة ألف درهم ، وقد حثت بحمسيها ثمانين ألف درهم ، وكرهت أن أحسبها عنك وأعرض لها ، وهي حقك الذي جعل الله تعالى لك في أموالنا - إلى أن قال - فقال عليه السلام لي : يا أبا سيار قد طيساه لك وحديثك مه ، فصم اليك مالك » (١) .

وروى الشيخ عن الحكم في الحديث قال « دخلت على أبي جعفر . فقلت له : إني وليت البحرين فأصبت بها مالا كثيراً ، واشتريت متاعاً ، واشتريت رقيقاً ، واشتريت أمهات أولاد ، وولد لي وأنفقت ، وهذا حمس ذلك المال » وقد تضمن قوله عليه السلام : « وقد قبلت ما جئت به وقد حللتك . . . »

بل ورد في تفسير آية العيمة التخصيص ، فهي رواية العياشي عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال « سألت عن قول الله : (واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه وللرسول) قال : الخمس لله وللرسول وهو لنا » (٢) .

وروى محمد بن الحسن الصفار عن عمران بن موسى بن جعفر

(١) الوسائل باب ٤ من الأفعال ، الحديث ١٢

٢٠ مسائل باب ١ من أبواب قسمة الخمس ، الحديث ١٨ .

عليه السلام قال « فرأت عليه أية الحمص ، فقال : ما كان الله فهو لرسوله ، وما كان لرسوله فهو لنا ، ثم قال والله لقد يسر الله على المؤمنين أرقامهم بحمصه دراهم ، جعلوا لرتهم وهداً وأكلوا أربعاً أحلاء ، ثم قال هدا من حديثنا صعب مستصعب لا يعمل به ، ولا يصبر عليه إلا ممسح قلبه للإيمان » (١)

وثانياً ، ليست هذه الروايات ، لا تطواهر مباد اللام التي هي لربط ، وإفادتها للإحتصاص المذكي إنما هي بالإطلاق المقامي الذي يرفع ليد عنه بأدنى معارص ، وبعدة أخرى : معنى أداة اللام هو الربط والإحتصاص ، ودلت ثلاث لولاية ، كما يقال : لعد وما يملكه لصولاه ، ويقال للمتولي أن يتصدى أمر الموقوفة ، ولنوصي أمر لوصاية ، ولأب مر أولاده إلى غير ذلك ، فبيست اللام متعينة في إفادة الملكية ، وقد وردت روایت متعددة أن المعصوم هو الذي يقسم لحمس بين مستحقيه ، وأنه يقسم ستة أسهم فلا بد من إيصال لحمس إليه (٢)

وقد ورد في ما رواه السيد ابن طاووس عن أبي الحسن موسى بن جعفر عن أبيه أن رسول الله ﷺ وأله قال لأبي در و سلمان والمقداد : أشهدوني على أنفسكم - إلى أن قال - وإخراج لركاة من حنّها ، ووضعها في أهلها ، وإخراج الحمص من كلّ ما يملكه أحد من الناس حتى يرفعه إلى وليّ المؤمنين وأميرهم ، ومن بعده الأئمة من ولده » (٣)

(١) الوسائل - باب ١ من أبواب ما يجب فيه الحمص الحديث ٦

(٢) الوسائل - أبواب قسمة الحمص

(٣) الوسائل - باب ٤ من أبواب الأفعال ، الحديث ١٢

وأنت ترى أنه أمر في الركاة بوضعها في أهلها ، لكن الخمس أمر برفعه إلى أمير المؤمنين ، والأئمة من بعده . فاتضح أن المعنى في قوله عليه السلام . « وذلك لهم خاصة بضعونه حيث شاؤوا » أن ولاية الخمس لهم ، ويضعونه حيث شاؤوا من الموارد التي لهم السهام فيه ، والمشية في التقسيم - كمّاً وكيفاً - موقّض إليهم .

هذا كله مضافاً إلى أن مستحق السهام الثلاثة هو الكلّي الطبيعي ، ولا يملك اليتيم والمسكين وابن السبيل إلا بعد القبض ، واللفظ في اليتامي والمساكين وإن كان جمعاً محتلّ باللام ، إلا أنه لا يمكن المصير إلى العموم الأفرادي الإستغراقي ، وإلا لم يجر الإعطاء لبعض دون بعض . وحيث أن الكلّي الطبيعي يراجع في إيصال المال إليه إلى وليه ، فلا بدّ من المراجعة إلى الولي أي المعصوم أو وكيله ونائبه .

والحاصل أن المستفاد من الروايات أن الخمس مطلقاً أمره إلى الإمام عليه الصلاة والسلام ، وأن اليتامي والمساكين وابن السبيل مصرف لصفه ، ولعلّ في عدم ذكر أداة اللام فيهم في الآية المباركة اشعاراً بذلك ولو شكك في ملكيتهم قل أن يُصرف إليهم ويقصوا ما يعطى لهم ، فالأصل عدمها .

وأما الجهة الثالثة :

وهي اختصاص فاضل المؤونة في ما ذكره (قدّه) من أرباح التحارات والصاعات والراعات ، وعدم اختصاصه ، فقد اختلفت فيها الأقوال فما ذكره (قدّه) قال به كثيرون ، بل ادّعى الإجماع عليه

وعن (الخلاف) . جميع المستفاد من أرباح التحوارات والعلات
والثمار .

وعن (العنية) . كل مستفاد من تجارة ورياسة وصناعة ، وغير
ذلك من وجوه الاستفادة أي وجه كان

وعن (النهاية) : جميع ما يعمه الإنسان من أرباح التحوارات
والزراعات وغير ذلك .

وعن (المذارك) . المشهور بين الأصحاب وحوب الخمس في
جميع أنواع التكسب من تحارة وصناعة ورياسة ، وغير ذلك عدا
الميراث والصدقات والهبة .

وعن أبي الصلاح الحلبي مضافاً الى ما ذكر : القول بثبوت
الخمس في الميراث والهبة والهدية
وعن الشهيدين : الميل الى ذلك أو ترحيحه .

واعترض اس إدريس على الحلبي بأنه لم يذكره أحد من أصحابنا
غيره ، ولو كان صحيحاً لقل متواتراً وما احتاره اس إدريس هو
الخمس في أرباح التحوارات والمكاسب ، وما يفصل من العلات
والزراعات على اختلاف أجناسها

وفي عبارة أخرى له : الخمس في سائر الاستمدادات والأرباح
والمكاسب والزراعات .
الى غير ذلك من كلماتهم .

والذي ينبغي أن نهتم به هو ذكر الروايات الشريفة ، والبحث عن
فقه الحديث فنقول بالاستعانة من الواهب المتعال حلّ وعلا . نه قد

وردت في المقام أحاديث مذكورة في (الوسائل) في أبواب الخمس ، وفي أبواب الأنفال وكذا في (المستدرک) وإنما يقتصر على الجمل المستشهد بها من تلك الأحاديث .

الأولى قوله (فالعائم والفوائد يرحمك الله فهي الغيمة يعمها المراء ، والفائدة يفيدها ، والحائرة من الإنسان للإنسان التي لها خطر ، والميراث الذي لا يحتسب من غير أب ولا اس ، ومثل عدو يَظلم^(١) فيؤخذ ماله ، ومثل مال يؤخذ ولا يعرف له صاحب^(٢) ، وما صار إلى موالى من أموال الحرّمية المفسدة)^(٣)

الثانية ما رواه السيد اس طاروس عن أبي الحسن موسى بن جعفر عن أبيه (ع) : « ان رسول الله ﷺ قال لأبي در وسلمان والمقداد وسلمان : أشهدوني على أنفسكم . مع إقام الصلاة لوقتها ، وإحراح الركاة من حلها ، ووضعها في أهلها ، وإحراح الخمس من كل ما يملكه أحد من الناس »^(٤) .

الثالثة قوله « جميع ما يستعيدة الرجل من قليل وكثير ، من جميع الصروب وعلى الصاع »

الرابعة « في أمتعتهم وصياعهم ، والتاخر عليه ، والصانع بيده » .

الخامسة : « في كل ما أهدا الناس من قليل أو كثير » .

(١) الاصطلام - الإستيصال

(٢) لعل المراد منه اللقطة وسجوها .

(٣) الحرّمية : هم القاتلون بالتناصح والإماحة

(٤) الوسائل - باب ٤ من الأنفال ، الحديث ١٢

السادسة . « العائدة مما يفيد إلبث في تحارة من ربحها ، وحرث
بعد الغرام ، أو جائزة »

السابعة . « على كل امرء عزم أو اكتسب ، الحمس .. إلى أن قال -
حتى الحيايط لبحيط ثوباً حمسة دوايق فلما مه دابق »

الثامنة . « غلة رحي أرض قطيعة ، وشمى سمك وبرد
وقصب » .

التاسعة « يهدي ، اليه مولاة ، المنقطع اليه هدية تلغ اليه
درهم » .

لعاشرة . « العيمة هي والله الإفاذة يوماً بيوم »

الحادية عشر « أموالاً من علأت وتحارات »

الثانية عشر . ما في الفقه الرصوي « كل ما أود الناس عيمة - إلى
أن قال - وريح التحارة وعلّة لصيعة ، وسائر الفوائد والمكاسب
والصاعات والموارث وغيرها ، فإن الجميع عيمة وفائدة »

الجهة الرابعة ما هي المؤونة ؟

المؤونة - على ما يفهم من اللغة - ما ينفقه المرء في ما يرومه

والنفقة هي التي تصرف ونسب

ثم إنها على قسمين - أحدهما - ما هو مقدمة للإستراح من
الغرامات التي تُصرف لأجله ، كأجرة المحل ، وأجرة الصانع
والدلال ، وغير ذلك .

ثانيهما - ما كان الإستراح مقدمه له من النفقات التي تُصرف لأجل
المعاش وغير ذلك .

والأول : لا شهة في استثنائه ، ولا خلاف فيه . ضرورة أن ما يقابلها من العوائد لا يسمى ربحاً . ويمكن الاستدلال على ذلك بما ورد من أن الخمس بعد المؤونة ، مصافاً إلى ما رواه الشيخ عن اس شجاع النيسابوري « أنه سأل أنا الحسن الثالث عن رجل أصاب من صبيحته من الحطة مائة كراً ما يزكى ، فأخذ من العشر عشرة أكرار ، وذهب منه بسب عمارة الضيعة ثلاثون كراً ، وبقي في يده ستون كراً ، ما الذي يجب لك من ذلك ؟ وهل يجب لأصحابه من ذلك عليه شيء فوق عليه السلام . لي منه الخمس مما يفضل من مؤونته » ^(١) فتقرير الإمام لما صرفه في عمارة الضيعة ، بناء على أن المراد من ذلك هي المصارف التي يتوقف عليها الإسترباح وإصابة تلك الأكرار ، يشهد لما ذكرناه .

وأيضاً يستشهد على ذلك بما رواه الكليني عن يزيد قال : « كتبت جعلت لك الفداء تعلمي ما الفائدة ؟ وما حذها ؟ إلى أن قال . فكتب : الفائدة مما يفيد إليك في تجارة من ربحها ، وحرث بعد الغرام ، أو جائزة » ^(٢) .

والثاني : قد انعقد الإجماع على استثنائه ، بل عن بعض الأساطين دعوى الضرورة عليه ، والذي ذكره المحقق (قدّه) هو هذا القسم . ولبحث فيه يكون ضمن أمور :

الأمر الأول : في الروايات الدالة على استثنائها .

١ - الرواية المتقدمة انقأ عن اس شجاع النيسابوري .

(١) الوسائل باب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس الحديث ٢

(٢) الوسائل - باب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس ، الحديث ٧

٢ - ما رواه الشيخ عن محمد بن الحسن الأشعري قال . « كتب بعض أصحابنا إلى أبي جعفر الثاني : أخبرني عن الخمس ، أعلی جميع ما يستفيد الرجل من قليل وكثير ، من جميع الضروب ، وعلى الصنّاع ، وكيف ذلك ؟ فكتب بخطه : الخمس بعد المؤونة » . (١)

٣ - ما رواه الشيخ عن علي بن مهزيار قال : قال لي أبو علي بن راشد : « قلت له : أمرتني بالقيام بأمرك ، وأخذ حقلك ، فأعلمت مواليك بذلك ، فقال لي بعضهم : وأي شيء حقه ؟ فلم أدر ما أجيبه . فقال : يحب عليه الخمس . فقلت : ففي أي شيء ؟ فقال : في أمتعتهم وصاياهم (صياعهم خ ل) . قلت . والتاجر عليه والصانع بيده ، فقال . إذا أمكنهم بعد مؤونتهم » . (٢)

٤ - ما رواه الشيخ عن علي بن مهزيار قال : « كتب إليه إبراهيم بن محمد الهمداني : أقراني على كتاب أبيك فيما أوجب على أصحاب الضياع ، أنه أوجب عليهم نصف السدس بعد المؤونة ، وأنه ليس على من لم يقيم صيعته بمؤونته نصف السدس ولا غير ذلك ، فاحتلف من قبلك في ذلك ، فقالوا يحب على الضياع الخمس بعد المؤونة مؤونة للضيعة وخراجها ، لا مؤونة الرجل وعياله ، فكتب وقراه علي بن مهزيار . عليه الخمس بعد مؤونته ومؤونة عياله ، وبعد خراج السلطان » . (٣)

أقول : في (الكافي) روى هذه الرواية عن سهل بن زياد عن إبراهيم بن محمد الهمداني قال : « كتبت إلى أبي الحسن أقراني

(١) الوسائل باب ٨ من أبواب ما يجب فيه خمس ، الحديث ١

(٢) الوسائل باب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس ، الحديث ٣

(٣) الوسائل باب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس ، الحديث ٤

على بن مهزيار كتاب أبيك . . . » .

٥ - ما رواه الشيخ عن علي بن مهزيار قال « كتب إليه أبو جعفر عليه السلام - إلى أن قال بعد فصل طويل - قال : فاما الذي أوجب من الصياح والعلات في كل عام فهو نصف السدس ممن كانت صيغته تقوم بمؤوته ، ومن كانت صيغته لا تقوم بمؤوته فليس عليه نصف سدس ولا غير ذلك » (١)

٦ - ما رواه الكليني عن ابن أبي نصر قال « كتبت إلى أبي جعفر عليه السلام - الخمس أحرجه قبل المؤونة أو بعد المؤونة ؟ فكتب عليه السلام : بعد المؤونة » . (٢)

٧ - ما رواه الصدوق عن إبراهيم بن محمد الهمداني : « أن في توقيعات الرض عليه السلام إليه : أن الخمس بعد لمؤونة » (٣)

٨ - ما رواه في (المستدرک) عن محمد بن مسعود العياشي في (تفسيره) عن إبراهيم بن محمد ، قال « كتبت إلى أبي الحسن الثالث عليه السلام أسأله عما يجب في الصياح ، فكتب الخمس بعد المؤونة قال . فاطرت أصحابنا ، فقال : المؤونة بعد ما يأخذ السلطان وبعد مؤونة الرحل ، فكتبت إليه أنك قلت الخمس بعد المؤونة ، وإن أصحابنا احتلفوا في المؤونة ، فكتب . الخمس بعد ما يأخذ السلطان ، وبعد مؤونة الرحل وعياله » . (٤)

(١) الوسائل - باب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس ، الحديث ٥

(٢) الوسائل - باب ١٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس ، الحديث ١

(٣) الوسائل - باب ١٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس ، الحديث ٢

(٤) تفسير عياشي ج ٢ ص ٦٣ - طبعه المكتبة العلمية الإسلامية طهران

٩ - ما رواه ابن إدريس عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال « كتبت إليه في الرجل يهدي إليه مولاة - إلى أن قال - وعن الرجل يكون في داره النساء فيه الفاكهة يأكله العيال ، إنما يبيع منه الشيء مائة درهم ، أو خمسين درهماً ، هل عليه الخمس ؟ فكتب عليه السلام « أما ما أكل فلا ، وأما يبيع فعم هو كسائر الصياع » (١) وهذه الرواية ليس فيها لفظ المؤونة لكنها دالة على شيء منها .

هذا ما عثرنا عليه من الروايات ، ولا نذكر من الأحاديث ، لاستقصائها فيخصص أو يقيّد ما دلّ على أن الخمس في كل ما يستقيده الرجل وبحو ذلك . ولا سيّما ما تضمن قوله عليه السلام . « حتى الحياط ليحيط قميصاً بخمس دوايق فدا منه دائق » ، الذي هو الصريح في أن كل الدائق لهم ما يفضل منه بعد المؤونة ، فيؤول بأن لمعنى هو تنقيدها إذا لم يحتج إليه في مؤونته ، أو بما إذا لم يصرفه فيها وبحو ذلك .

الامر الثاني :

ليس في الروايات صريحاً مؤونة السنة ، لكن عن الشيخ وابن إدريس والعلامة وصاحب المدارك وغيرهم دعوى الإجماع على ذلك ويستدل عليه بالتأثير ، لا سيّما بالنظر إلى أن مؤونة اليوم والشهر والأسبوع ليست مما تنصبط ، فكأن المتأثر مهمما يطلق لفظ المؤونة أن يراد منها مؤونة السنة .

وبما ورد في صحيحة علي بن مهربار من الحمل التي تصيد ذلك .

منها قوله عليه السلام . « إن الذي أوجب في ستي هذه » ومنها قوله

(١) الوسائل - ج ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس ، بحدوث ١٠

عليه السلام . « لم أوجب عليهم ذلك في كل عام ، ولا أوجب عليهم إلا الركاة » حيث يستفاد منها أن شأن الخمس بحسب الرمان شأن الركاة التي هي محدودة بالسنة ، إما صريحاً كما في ماله الحول ، وإما التزاماً كما في الغلات الأربعة .

ومنها قوله عليه السلام : « وأما العائتم والقوائد فهي واجبة عليهم في كل عام » ومنها قوله عليه السلام . « فأما الذي أوجب من الصياغ والغلات في كل عام ، فهو نصف السدس ممن كانت صيغته تقوم بمؤوته ، ومن كانت صيغته لا تقوم بمؤوته فليس عليه نصف سدس ولا غير ذلك » .

وتقريب الاستدلال : أن ذكر السنة والعام تارة بالإضافة إلى نفسه ، وأخرى سحر الإطلاق في الحارج ثم قيد العائد من الضيعة والعلة بالقيام بالمؤونة فيستفاد أن المؤونة هي مؤونة السنة ويستدل أيضاً على ذلك بأن المؤونة هي الروايات مطلقة ، تعم مؤونة السنة وما دونها ، وما راد على السنة حارج بالإجماع والضرورة ، فتقيد بالسنة .

الأمر الثالث :

المؤونة هي النفقة التي تتحقق في الحارج وتصرف في الحوائج والمآرب ، أي ما هي تكون مؤونة بالفعل لا بالقوة والشأية والدليل على ذلك هو أن المؤونة وإن كانت لمطأ جامداً ، لكن تتضمن معنى الوصفية ، وكل وصف ظاهر في الفعلية لكن عن الشهيدين الحكم بأن ما أسرف فعليه ، وما قترله حيث يستفاد من ذلك أن المستثنى

هو مقدار المؤونة الإقتصادية وإن لم يصرفها .

لكن يشكل ذلك بأن ذلك يتوقف على تقدير ، وعلى الأخذ بالإطلاق أي تقدير لفظ المقدار وإطلاق المؤونة من حيث كونها بالمعل وبالقوة ، وكلاهما خلاف الظاهر بل لو سلم الأول بتقريب أن ما يعد ويدخر لأجل المعاش يسمى مؤونه ، يكون المعنى مقدار المؤونة التي تصرف وتنفق في الخارج وتبد ، لا ما يبقى ولا يصرف في مدار السنة .

الأمر الرابع :

لو كان له مال آخر قد أخرج حمسه ، أو كان مما لا حمس فيه ، وكانت له أرباح في سنته ، فهل تحرج المؤونة منهما بالنسبة ، أو من أحدهما خاصة ؟

فمن الشهيد في (البيان) أنه قال : « والمؤونة مأخوذة من تلاد المال ^(١) في وجهه ، ومن طارقه في وجهه ، ومهما بالنسبة في وجهه » .

وقال صاحب الحواهر إن في إخراج المؤونة من المال الآخر خاصة ، أو من الربح خاصة ، أو بالنسبة ، وحوهاً أحوطها الأول وأعدلها الأخير وأقواها الثاني . واستدل عليه بالأصل وظاهر النصوص ^(٢) .

وقال في (المدارك) : « ولو كان له مال آخر لا حمس فيه ، ففي احتساب المؤونة منه ، أو من الكسب ، أو منهما بالنسبة وحوهاً أحوطها الأول وأجودها الثاني »

(١) التلاد : المال القديم . والطارقه : المال الجديد .

(٢) الجواهر ج ١٦ ص ٦٧

أقول ، أن كان المصروف (١) من لفظ المؤونة ما يتوقف عليه المعاش ، فلا بد من الأول حيث أن عموم (الخمس في كل فائدة) محكم ، وإلا فمقتضى إطلاق المؤونة بحكم الثاني ، ولا محال لثالث إلا أن يقال إن العادة قاصية بأن من له من آخر بصرف المؤونة من المال الموقوف في يده وهو من كليهما ، وحيث لعل المصدقة الحارحية تطبق السعة ، وإلا فملاحظتها وكون اعد له ذلك ليس مما يستدل به فإنه لا دليل عليه ولا وجه له

اللهم إلا أن يقال : إن هذه لعدة لمتعارفه توهى جهة لإطلاق ، فيشتك في خروج ما راد على السعة عن عموم وجوب الخمس في كل فائدة فيقتصر عليها ، وحيث يجمع بين المال الآخر والريح ، ويلاحظ سعة المؤونة التي ههنا المجموع ، فتخرج عن الريح بحساب ذلك مثلاً لو كان ماله الآخر مائتين وريحه أيضاً مائتين ومؤونة ستة مائة ، فهي رُبع الأربعمائة فيخرج عن مائتي الريح خمسين ويحسب الباقي

نعم لا يعد أن يقال إن المنة والإشفاق ولتحفيف من أولى الأمر في العموم عن المؤونة قاصية باستثناء المؤونة من الريح ، كما قصت بالإكتفاء نصف لستس في صحبة على من مهربار ، فبمكلف الأخذ بإطلاق المؤونة ، وعدم المصير إلى ما حرت به العدة المتعارفة فيها لا توجب ومن الإطلاق بعد أن كان ذلك بحكمة المذكورة .

لك يمكن الإستشكال عليه بأن المنة والإشفاق وبحود ذلك إنما هي

(١) بل يمكن أن يقال ، الروايات و.هـ في مورد المال ، وهو الإحتياج إلى أخذ المؤونة من ربيع من حل بحصر ما دفع فيه ، وعلى هذا يحسن استثناء المؤونة بما إذا لم يكن له مال آخر

في استثناء أصل المؤونة دون تعميمها لما إذا كان له مال آخر يقوم بمعاشه وحاجته . ولا يستفاد من صحيحة ابن مهزيار أريد من مورد الحاجة ، ولذا قال المحقق الأردبيعي : « ثم لظاهر أن اعتبار المؤونة من الأرباح مثلاً على تقدير عدمها من غيرها ، ولو كان عنده ما يمول به من الأموال التي تصرف في المؤونة عادة ، فالظاهر عدم اعتبارها مما فيه الخمس ، بل يجب الخمس من الكل لأنه أحوط ، ولعموم أدلة لخمس (١) وعدم وصوح صحة دليل المؤونة ، وثبت اعتبار المؤونة على تقدير الإحتياج وبقي لصرر وحمل الأحبار عليه ، ولتأد الإحتياج من بعد المؤونة الواقع في لحر . ويحتمل التقييط ، ولكنه غير مفهوم من الأحبار ، إلا أنه أحوط بالنسبة إلى إخراجها من الأرباح بالكلية وبالحملة ، التقييط ليس بمفهوم من الأحبار ، وليس بأحوط ، بل لأحوط والأظهر اعتبارها كما قلناه ، وإن تأدر إلى الدهن اعتبارها من من الخمس فتأمل »

أقول : ما تمسك به من تأدر الإحتياج من لفظ بعد المؤونة مسلم ، فإنه لا . سوى إلى الدهن منه إلا ما يحتاج إليه المرء عادة فيما يليق بحاله في قال الأمور الرائدة ، بل يصح سلب اللفظ عن تلك الأمور ، لكن لا يحرج ذلك عن الإحتياج بسب وجود مال آخر ، بل يكون كلاهما مما يحتاج إليه سحو التبادل فترفع حاجته بكل مهما وعلى ذلك فمقتضى إطلاق اللفظ حوار إخراج المؤونة من حصوص

(١) كانه (ره) لا يرى المواتر في روياث استثناء المؤونة . ويرى العمدة في ذلك الإجماع ، وحيث به دليل نبي ، ينصرفه على مبيعه ، وهو مورد نحوه إلى المؤونة من الأرباح بلفظ عدم وجود غيرها

الأرباح ، لكن لو أنخرجها من المال الآخر ليس له أن يستثنى مقدارها منها .

والحاصل : أن ما ذكره (ره) أحوط ، لكنه ليس بآظهر . ثم إن العادة المتعارفة على ما قدمناه ، وإن أوحشت الشك في استثناء ما راد على السنة في بدو النظر لكن إطلاق لفظ المؤونة حجة محكمة ، فليتدر .

الأمر الخامس :

لما كان المستثنى مؤونة السنة ؛ وكان المراد اثني عشر شهراً هل المبدأ للسنة أول الشروع في الكسب ، أو أول ظهور الربح ؟

تضمنت صحيحة على بن مهزيار سنة المعصوم عليه السلام حيث قال : « في سنتي هذه » وحملة (كل عام) الطاهرة في الأعوام الخارجية التي تتحقق فيها العلآت والأرباح ، وأما مؤونة السنة فلم تذكر صريحاً ، حتى يستظهر المبدأ لها .

والذي يترجح في النظر أن مبدأ السنة لا بد وأن يكون هو تحقق الربح في الخارج ، فإن المؤونة تستثنى ممّا فيه الحمس ، وإن الخمس يضاف إلى الربح ، والسنة سنة المؤونة فمسلؤها هو تحقق الربح ، فمهما حصل بصرف في المؤونة إلى حدّ السنة ، حيث إن الخارج عن هذا الحد لا يحسب من المؤونة بالإجماع والضرورة ، وما دون هذا الحدّ مدرج تحت إطلاق لفظ المؤونة التي بعدها الحمس .

وأما الجهة الخامسة ، وهي ورود العفو أو الإباحة ، فسحّث عنها بالتفصيل في فصل خاص إن شاء الله .

مسألة . هل يحب الخمس في الصداق ، والمال الموصى به ،
وعوص الحلع ، وعوائد الوقف الخاص ، بل العام بعد قبضه ،
والصدقة أم لا ؟

أما الصداق فقليل به ، وعليه فلو طلق قبل الدخول أو فسخ
بالعيب ، تحري عليه أحكامه . لكن عموم اللوى وعدم ورود دليل ،
يقوّي العدم . بل نقول انه ليس باستفادة ، بل تمليك النفس ، ولا
أقل من الشك في صدق العيمة ، والأصل عدم الخمس ، والبراءة من
وجوب أدائه

ولو شككنا في صدق ذلك على عوض الحلع ، فإنه من قبيل حلع
اللباس ، فالأمر كما تقدم من الأصل ، وإلا فاستفادة عملية وكسب .

ويجب الخمس في المال الموصى به إن كانت وصية تمليكية
ابتدائية ، لا في قال العمل بالوصية الذي هو إكتساب . ولكلام فيه
كالكلام في الهبة يتبع صدق العيمة ، وكوبها بمعنى الفائدة المكتسبة .
وعدم دهاب المشهور إلى القول بالخمس في عوض الحلع ومثله
يكشف عن عدم مصيرهم إلى المعنى الأعم من الغنيمة والفائدة ،
وذلك يكشف عن أن ذلك ليس معناها ، فإنهم من أهل اللسان .

أم الوقف الخاص أو العام ، فهو إيقاف الملك عن الحريان ،
وحبسه عن الحركة فتارة تُصرف العين إلى الوحدات الخاصة
كالأولاد مثلاً فهو وقف خاص ، فالعين لهم ، ويكون بماؤها حادثاً في
ملكهم فهو ابتداء لهم من دون حاجة إلى القصد ، وأخرى يوقف الملك
ويجعل مصرفاً لنمائه من أنحاء المصارف ، ومنها إعطائه لنوع خاص أو
صنف خاص ، وهذا يحتاج إلى القول والقبض ، وربما يمكن في

الوقف الحاضر أن يجعل الأولاد مصرفاً كما يمكن في الوقف العام أن يجعل صرف الوحد من الطبيعي مالكا ، وحيد يملك المأ من أول الأمر وعلى كل حال إن كان الموضوع لحمس هو الإكتساب أو التصدي لإحداثه فبما لا يحتاج إلى القول لا اكتساب فلا حمس ، وفيما يحتاج إليه يتنى على القول بأن القول اكتساب وإن لم نقل به - كما هو الحق - فإن الكسب هو التصدي لإحداث المال لا أخذ المال الموحود فلا حمس ، وإن كان الموضوع مطلق الفائدة فهي ما راد على المؤونة يكون فيه الحمس .

هل يتعلق الخمس بالارث أم لا ؟

الظاهر هو الثاني ، فإن الموضوع هو العيمة والفائدة ، وهي ما يحدث فيها إضافة الملكية أو الحدة الحاصة ، والإرث عآرة عن قيام الوارث مقام المورث فهو تبادل المصاف لا تبادل الإضافة (كما في الهبة) ، أو تبادل المصاف إليه (كما في الإنبايع)

مضافاً إلى أن الموضوع لحمس هو العيمة ، وقد فسرت بالفائدة المكتسبة كما في (مجمع الحري) وغيره ، وصرح به الفاضل المقداد في (كسر العرفان) والعلامة في (المنهى) فلا يشمل الإرث لكن قد ورد في روايتين ذكر الميراث .

الأولى ما في الفقه المسبب إلى الرضا عليه آلاف التحية والثناء من قوله عليه السلام « وريح التجارة ، وعلّة الضيعة ، وسائر الفوائد والمكاسب وصبغات والموارث وغيرها فإن الجميع عيمة وفائدة »

لثانيه ما في صحيحه على بن مهزيار من قوله عليه السلام .

« والميراث الذي لا يحتسب من غير أب ولا ابن » ومقاد الصحيحة بمقتضى تقديم ما حقه التأخير ، وتعريفه باللام ، والإثنين بالصميم المنفصل ، حيث قال « والعائمت والموائد - يرحمك الله - فهي العيمة . والميراث » هو الحصر في ذلك ، ومقاد الحصر هو تقييد هذه القسم من العيمة والمائدة بعدم كونه مما يحتسب ، وذلك مما لم يقل به أحد فإن المشهور يقول الخمس في الأثر ، والحلي يشته في مطلقه .

والحاصل : أن الصحيحة بعد أن لم يعتمد عليها أصحاب من لسلف والحلف ، فظاهرها غير مراد ، مصداقاً لى ما في منها من أحواء لإضطراب المانع من الوثوق بصدوره

ثم إنه بناء على العمل بها وحيثاً أو احتياطاً ، يعني أن نتكلم في جهات .

الأولى : إن حملة (من غير أب ولا ابن) هل هي بيد لما لا يحتسب ، فيدرم الخمس في جميع ما عدا الميراث من الأب والابن ، فيعم في يرث الأم والأخ والعمة ولروح لى غير ذلك ، أو هي متعلق بالميراث ، أو الإحتساب بأن يكون الإرث من الأب والابن أمراً مستقلاً حارحاً ، والميراث من غيرهما منقسماً لى ما يحتسب وما لا يحتسب ، ويكون المحاصل نفى الخمس في ميراث الأب والابن والميراث المحتسب من غيرهما ، وثباته فيما لا يحتسب من ميراث غيرهما ؟ الطاهر هو المعنى الثاني ، ضرورة أن الإحتساب بماله من المعنى صادق في كثير من موارد الأثر ، والتعير عنها بعدم الإحتساب محاز لا يُصار إليه

الثانية . عدم الإحتساب تارة لعدم العلم بكونه رحماً له ، وأخرى لعدم حساب أن يرثه لتأخره في طبقات الإرث من الموحودين الدين يرثوه على تقدير الموت ، وثالثة لعدم حساب أن يكون له مال فاتفق قبل موته أنه أصاب مالا ، أو لعدم حسان هذا المقدار من المال الكثير حيث كان يعتقد أن له مقداراً قليلاً من المال . وفي جميع هذه الموارد يوصف الميراث بأنه غير محتسب ، كما هو مفاد الحديث . وقد مثل في (العروة الوثقى) بقوله : (إذا كان له رحم بعيد في بلد آخر لم يكن عالماً به)

الثالثة إذا شك في الإحتساب بالشبهة المفهومية ، فالظاهر أن يحكم بعدم الخمس ، فإن الموضوع هو الميراث بقيد عدم احتسابه ، ومتى احتمل أنه مما يحتسب فالموضوع غير محرز ، والأصل عدم الخمس والبراءة من وجوبه .

الرابعة : إذا علم بأن المورث كان عليه الخمس ولم يؤده ، فإن كان الإرث مما لا يحتسب كان عليه خمسان : أحدهما عما في نفس المال من الأول ، وثانيهما لأجل أنه ميراث لا يحتسب . وإن كان مما يحتسب فعليه خمس واحد وهو واضح . ويلحق بما ذكر ما إذا علم إجمالاً بأن الميت إما أن ذمته مشعولة بالخمس أو الخمس في تركته ، فإنه يعلم تفصيلاً بالخمسة في تركته

الحامسة . إذا شك في أن المورث هل في ماله خمس أم لا ؟ ففيه صور :

أحدها . - أن يشك في أصل حصول الربح لديه ، فيستصحب عدم

وجوب الخمس عليه^(١) ويده أمانة لملكية تمام تركته ، فتعمه قاعدة (ما تركه الميت لوارثه) وذلك حاكم على استصحاب عدم تملك الوارث تمام التركة .

ثانيها - أن يشك في صرف الميت ما ربحه في مؤوته بعد العلم بحصول الربح وتدفقه ، فاستصحاب عدم صرفه فيها لا يثبت اشتغال ذمته ، ولا محرى لاستصحاب وجوب الخمس عليه ، فإنه كان مقيداً بكونه بعد المؤونة ، فحيث مقتضى يد الميت يحكم بملكيته لتام التركة ويرثها الوارث .

ثالثها - أن يشك في زيادة الربح على المؤونة بعد العلم بحصوله وصرفه فيها ومرجع ذلك إلى الشك في حصول الربح الرائد على المؤونة فيستصحب عدمه ، ولا يعارض باستصحاب عدم الأقل لعدم الأثر .

رابعها - أن يشك في أدائه البدل عما عليه من الخمس مع العلم بزيادة الربح على المؤونة وبقائه ، فهاها لم تشتغل ذمة الميت بدين ، لفرض بقاء الربح وعدم إتلافه ، وإما كان الواجب عليه أداء الخمس . ويشك في سقوطه بأداء البدل فيستصحب بقاء هذا الواجب المالي إلى حين الموت ، لكن لا يكتفى به إلا إذا كان موضوع الإحراج من التركة مركباً من موت المورث وبقاء الواجب المالي إلى حين موته ، وأما لو كان الموضوع هو الموت عن واجب مالي يبحو التقيد ، فاستصحاب عدم الأداء أو استصحاب بقاء الواجب لا يثبت ذلك . نعم يمكن استصحاب

(١) وأما توهم أصالة براءة الميت عن وجوبه فلا مجال له ، فإنه أصل حكمي مرتبط بشك الميت

لا بشك الوارث

بقاء الحق الوصفي (أعني الخمس) في ماله حيث أنه يشك في سقوطه
بإعطاء بدله

حامسها - أن يشك في أن ما تركه تمام الربح الذي فيه الخمس، أو
هو أربعة أخماسه، وقد أدّى الحامس منها. وذلك عبارة أخرى عن
الشك في قسمة المشاع وإقرار السهم، بناء على أن يكون الخمس كسراً
مشاعاً، أو الشك في سقوط الحق المالي المشاع بناء على أن يكون
واجباً مالياً. ومقتضى الاستصحاب بقاؤه على ما هو عليه فيؤدي خمس
هذا الموجود الذي تركه الميت.

سادسها - أن يشك في تحميس الربح الرائد قبل أن يتلعه بأن
يحتمل أنه حمسه أولاً ثم أنلعه، والظاهر أن الوارث ليس عليه شيء،
فإن استصحاب عدم التحميس لا يشت اشتعال دمة الميت، بسبب
إتلافه، ولا يمكن استصحاب وحوث تحميس المال الذي كان متحققاً،
فإن الوجوب يسقط بانعدام موضوعه أي باتلاف المال، وإنما الذي
يمكن أن يتوحد بعده هو يحاب تبريع الدمة عما اشتعلت به، وهو
مشكوك فيه ومقتضى الأصل عدمه واستصحاب عدم التحميس لا يشته
إلا على القول بالأصل المشت، أو بحريان الاستصحاب في القسم
الثالث من استصحاب الكلبي، بتقريب أنه يحتمل بقاء الوحوث بقيام
المرد مقارناً لروال الفرد السابق، وكلا الأصلين لا يُصار إليهما
لظلالهما

سابعها - أن يشك في تدارك ما أنلعه قبل تحميسه، بأن يحتمل أنه
أنلف الربح الزائد ثم تدارك ما اشتعلت به دتمه، فيستصحب اشتعال دمة
الميت ويؤدي الخمس من تركته، إلا أن يصل بأن الموضوع لأداء الدين

من التركة هو مورث المورث في حال كونه مديوناً^(١)، وذلك لا يثبت بالاستصحاب

أو يقال. إن استصحاب وحب أداء الدين بعنوان أنه أداؤه فرع استصحاب الدين، وكما أنه لا يحري، لفرص تقييد الموضوع بكون الممات عن دين، كذلك لا يحري استصحاب وحب أدائه لأجل ذلك. وبعبارة أخرى: الواجب المالي الذي مات عنه المورث يقدم على الارث، والاستصحاب لا يشته

وعلى ذلك فهل يحوز نورث أن يتصرف في تمام التركة أم لا؟ الطاهر هو الثاني، فإن تصرفه في ذلك إما هو عموم (ما تركه الميت فلوارثه) وقد حصص ذلك بما قابل الدين، فالأحد به تمسك بالعام في الشبهة المصداقية في مفروض المقام، وهو اشتغال دمة الميت، بالدين واحتمال بقاءه إلى حين موته.

فتلخص أن الوارث ليس له أن يتصرف في تمام تركه الميت مما استفادها في حياته مع الشك في تحميسه، إما لاستصحاب بقاء حق الخمس فيها، أو لأجل عدم إمكان أحده عموم (ما تركه الميت فلوارثه) فيقتصر على أربعة أخماسها.

نعم لا يكلف تدارك ما أتلفه الميت في حياته بما طهر مما تقدم

أجرة العمل:

يحب الخمس في أجرة العمل لأنه من الاكتساب والاستفادة،

(١) بل لا أن يحمل كون الموضوع كذلك، فيه يكفي لاحتمال في هذه المقام

مضافاً إلى ما ورد في رواية الأشعري من الاستفادة في جميع الصروب، وعلى الصّاع،^(١) وهي رواية على بن مهزيار عن ابن راشد من قوله (والصّاع بيده) وهي رواية عبد الله بن سنان من قوله (حتى الخياط ليحيط قميصاً بأربعة دوايق فما منه دينق) إلى غير ذلك

لكن يقع الكلام في خصوص لأجرة على الأعمال العادية حيث ورد فيما رواه الكافي من مكانة على بن مهزيار أنه قال: «كُتبت إليه يا سيدي، رجل دفع إليه مال يحجّ به، هل عليه في ذلك المال حين يصير إليه لحمس؟ أو على ما فصل في يده بعد الحج، فكتب عليه السلام. ليس عليه اللحمس»^(٢) وهذه الرواية بإطلاقها تعمّ إذا كان المال مذكّراً للدفع أو زكاة، وكذا تعمّ ما إذا كان الحج سحوا للبيّة أولاً، وكذا تعمّ ما إذا كان الفاصل في يده رائداً على مؤونة سته أولاً، فإمّا أن يخصّص بذلك عموم دليل اللحمس في الاستفادة ولو بالصيغة، أو يقل بعدم حجّية الرواية لضعف السند.

وأقول. إن كانت البيّة عبارة عن تريل النفس مرة المنوب عنه، كما هو مسلكت عدّة من الأساطين، فمقتضى القاعدة أن لا يحب اللحمس في الأعمال البيّة مطلقاً، سواء كان حجتاً أو صلاة وصياماً، أو غير ذلك، ضرورة أن الأجرة حينئذ لأجل أمر نفسي، وكذلك بمثابة بيع نفسه، لا لأجل عمل خارجي حتى يصدق الإكتساب، وأما إن كانت البيّة عبارة عن إتيان العمل عن المنوب عنه، من دون تريل في البيّن، وأن الأجرة تؤخذ في قال العمل كذلك - كما هو مقتضى التحقيق - فلا

(١) الوسائل - باب ٨ من أبواب ما يجب فيه اللحمس، الحديث ١

(٢) الوسائل - باب ١١ من أبواب ما يجب فيه لحمس، الحديث ١

فرق بين الأعمال، وكلها على نسق واحد في صدق الإكتساب. ولعل المكاتبه بقرينة سؤاله عن الخمس حين يصير إليه محمولة على أن الخمس في الإكتساب ليس كغيره من الموارد كالمعدن والغوص وبحوهما يجب فوراً، بل إنما هو بعد المؤونة. ولعل ما يفصل بعد الحح لا يزيد عادة على مؤونة سنة الرحل

لو خرجت المؤونة عن كونها مؤونة.

إذا اشترى من الربح ما هو مؤونة كدار السكى مثلاً، فخرجت عن كونها مؤونة ومع ذلك أبقاها، أو باعها بمثل ثمنها، أو ارتفعت قيمتها السوقية^(١) باعها بالأكثر، فهل يجب تخميس ثمنها لأنها في حد ذاتها كانت فائدة، وكانت حثية كونها مؤونة تمتع عن تعلق الخمس بها، فلما ارتفع المانع تمت العلة التامة. نعم لو اشترى بهذا الثمن داراً للسكى أو مؤونة أخرى فالمقدار الرائد على الثمن الأول لا خمس فيه، فإنه ربح هذه السنة وقد صرف في مؤونتها، وأما مقدار الثمن الأول فليس من ربح هذه السنة حتى يجور صرفه في مؤونتها، أو لا يحب تخميس ثمنها أصلاً، فإن الدار مثلاً لم يكن فيها الخمس في أول الأمر، ولم تكن معدة للإكتساب، وليس بيعها إلا تبديل ما لا خمس فيه بمال آخر، فلا يصدق عليه الفائدة المكتسبة ولا عنوان الاستعادة؟

ربما يقال بالأول بتقريين:

أحدهما: إن الدليل المتكفل لحكم العام يكشف بالإذن عن الملاك

(١) تقدم أن ارتفاع القيمة في حد نفسه، لا أثر له حيث إن النامي من الاعتبارات العقلية، وزيادتها لا يسمى فائدة، فإن الفائدة هي زيادة مال في الخارج

فيه، وحكم الحاص المصافي له يكشف عن كونه مراحماً ومانعاً عن تعقُّ
الحكم ما دام العنوان ثانياً، فيرتفع المانع بارتفاعه، ويتم الملاك،
ويثبت حكم العام. وما نحن فيه كذلك حيث إن الخمس قد ثبت لكل
فائدة، وقد ورد التخصيص بالمؤونة، وقد زال عنوانها بسبب البيع

وربما أمكن أن يستشكل على ذلك أولاً. بأن عدم ثبوت حكم لعام
ربما كان لعدم المقتضى في الخاص، دون وجود المانع فيه

وثانياً: إن العنوان في الحاص كلي يطلق على ذوات الأفراد، فهي
بدونها محكومة بالحكم، فروال العنوان أحياناً لا يوجب أن يتبدل
حكمها، وتكون محكومة بحكم العام.

وثالثاً: من الممكن أن يكون العنوان بمجرد حدوثه مانعاً، من دون
أن يلزم بقاءه.

لكن يندفع ما ذكر.

أما الأول: فإن المخصص، وإن احتمل أن يكون فاقداً للمقتضى،
ويكون - لباً - بمرلة التخصيص، لكن في مقام الإثبات حيث كان عنوان
العام مطبقاً عليه، وقد انكشف بالإثبات لمقتضى فيه، فلا محالة لا
يكون التخصيص إلّا لأجل المزاحمة والممانعة.

وأما الثاني: فلا ريب أن يكون عنوان المخصص معروفاً محصاً غير
دخيل في ملاك حكم الحاص، وهو خلاف الطاهر

وأما الثالث: فهو خلاف الطاهر أيضاً، ضرورة إن كل عنوان أحد
في الموضوع ظهره دوران الحكم مداره حدوثاً وبقاءً
ثانيهما: إن العام حيث كان له إطلاق يعم جميع ما يطلق عليه

سواء كان معنونا بعنوان الحاص فعلاً، أو لم يكن معنونا به أصلاً، أو كان قد زال عنه ما كان معنواً به ودليل الحاص إنما يوجب خروج المعنون بالفعل، فمتى زال عنوانه كان مشمولاً لحكم العام بحسب إطلاقه، غاية الأمر أن يكون من الأفراد الحادثة.

ثم لو حصل الشك في أن عدم محكومة الحاص بحكم العام هل هو لعدم المقتضى، أو لأجل المانع^(١) أو شك في أن مجرد حدوث العنوان مانع، أو المانعية تدور مدته حدوثاً وبقاءً، فيسدرج ذلك في دوران أمر لمخصص المفضل بين الأقل والأكثر والمتيقن هو خروج الحاص عن الحكم العام ما دام العنوان موجوداً فيه بالفعل

ولاحصل: إنه بناء على ما ذكر لا بد من تجميع تمر ما دعه من المؤونة التي اشتراها من الربح في سنة إذا لم يشتر بدلها شيئاً من المؤن في السنة المتأخرة، وإلا فيحتمس ما كان لها من الثمن حين الشراء لأنه من ربح السنة الماضية، وما راد عليه - حيث إنه من فوائد هذه السنة المتأخرة - يحور صرفه في مؤونته.

والتحقيق خلاف ذلك، فإن دليل العام هو الآية الماركة، والحديث الذي بمقادها، وقد دلّ ذلك على ملكية الخمس لأربابه. ثم الوارد في الرواية أن الراوي سأل بقوله: «أخبرني عن الخمس، أعني جميع ما يستفيد الرجل من قليل وكثير، من جميع الصروب وعلى لصاع، وكيف ذلك؟» فكتب عليه السلام بحظه. الخمس بعد لمؤونة^(٢)

(١) كما إذا شك في أن عنوان الحاص هل هو معروف محض للأفراد حتى يتطرق احتمال أن عدم محكوميتها لأجل عدم المقتضى، أو هو ذو دخل في ملاك حكمه

(٢) الرسائل - باب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ١

وورد أيضاً، «الخمس مما بفضل عن مؤمته»^(١) وكذلك الرويات الأخر. وهذه إما شارحة لذلك الحكم الوضعي - أعني الخمس - فيكون الحاصل أن المحعول في الشريعة هو ملكة خمس ما عدا الفائدة المصروفة في المؤونة، وذلك حكم لموضوع محصوص لا يعم المؤونة أصلاً، فلا وجه للقول بأن المصرف في المؤونة فيه اقتضاء لثبوت الخمس، وذلك نظير قوله تعالى «ولأنويه لكل واحد منهما السدس»^(٢) وقوله تعالى «لأمة السدس من بعد وصية يوصي بها أو دين»^(٣) حيث إن الظاهر أن الموصي به وما يقابل الدين ليس فيه اقتضاء للورثة.

وإما أنها توجب تقييد الخمس الوارد في الآية والحديث، ويكون المعنى أن المحعول في الشريعة هو ملكية الخمس في الرائد على المؤونة، وأما خمس نفس المؤونة فلم تنله يد الجعل حتى في مقام الاستعمال، فلا عموم ولا محصص في السبب، وإنما يتم المصير إلى التخصيص لو كان قوله عليه السلام: «الخمس بعد المؤونة» كناية عن تخصيصها بالعموم كل فائدة فيها الخمس، وذلك خلاف الظاهر.

والحاصل: إنه كما أن الغرام خارج عن موضوع الفائدة، حيث قال عليه السلام: «الفائدة مما يفيد إليك في تحارة من ربحها، وحرث بعد الغرام» كذلك المؤونة خارجة عن موضوع الخمس، فلا دليل على ثبوت الخمس في هذه الكمية المصروفة في المؤونة، ولا محال لثبوت المقتضى، فإن ذلك فرع العموم والتخصيص، وذلك غير ثابت، فلا

(١) الوسائل - باب ٨ من أبواب ما يجب منه الخمس، الحديث ٢

(٢) و (٣) سورة الباء / ١٢.

كاشف عن ملاك الخمس في جميع ما يستفيدة الرجل كي يمكن القول بعملية تأثيره بعد ارتفاع مانعه، أو يتمسك بالإطلاق بالتقريب المتقدم. إن قلت: نعم، معنى جملة «الخمس بعد المؤونة» أن المؤونة تخرج من الغنيمة أولاً ثم يخرج الخمس كما هو مفاد «أن الخمس مما يفصل عن المؤونة» أو أن رتبة الخمس بعد المؤونة، فلا يعقل ثبوتها فيها، لكن المؤونة حيث إنها من جملة العناوين، والعنوان يدور الحكم مداره حدوثاً وبقاءً، فمتى خرجت الدار مثلاً عن كونها مؤونة بسبب البيع ونحوه تبدل حكمها، وتعلق بها الخمس، نظير ما يقال في الإرث بعد الدين أن الدائر إذا أقرأ دمة أميت أو أذاه الأحيي مثلاً ورث الوارث ما يقبله.

قلت. أما مورد الذين فالمشهور أن التركة كلها للورث، وإما الثابت هو حق البدن، وبالأبراء ونحوه يسقط الحق ويكون إرثاً طبقاً. وأما دوران الحكم مدار العنوان فإما هو في الأحكام الشؤنية المرتبة على عناوين موضوعاتها بخلاف انتفاء الحكم بعدم موضوعه، وفيما نحن فيه كان عدم الخمس في المؤونة لخروجها عن موضوعه، فمتى باع الدار مثلاً، فهي وإن خرجت عن كونها مؤونة لكنها ليست - لا نفسها ولا بدلها - من الإستفادة التي كان فيها الخمس سابقاً لخروجها عن موضوعه كما هي ليست بإستفادة جديدة، فإن بيعها عبارة عن تعديل مال لم يكن فيه الخمس، ولم يكن معداً للإكتساب بمال آخر.

هذا مضافاً إلى قوة احتمال أن عدم الخمس في مقدار المؤونة لحكمة الإرفاق وجعلها بمثابة الغرامات، وعلى ذلك فيكمي في ذلك مجرد ثبوت العنوان ولا يلزم بقاؤه، سواء نعه بضمن أو أبقاء غير محتاج

إليه في أمر معاشه

ثم إن ما ذكر إنما كان بالإضافة إلى نفس المؤونة إذا خرجت عن الحصة واقتناها بلا مصرف، أو باعها بمالها من ثمنها، وأما لو باعها بالأكثر من ثمنها فهل يتعلق الخمس بالرائد، أم لا؟

لا إشكال في أن الرائد ليس من فوائد السنة لسابقة وإن كان ارتفاع القيمة قد حصل فيها، ضرورة أن ارتفاعها ليس من الفوائد على ما تقدم بيانه، نعم هو كذلك بالقوة، لكن لا وجه لحمل ما بالفعل محسوباً من السنة الماضية بلحاظ كونها ظرفاً لما بالقوة، وإنما الإشكال في أن الرائد هل يحسب من الاغتنام في سنة البيع ويكون فيه الخمس، أم حيث أن الغنيمة - على ما في كلماتهم - هي العائدة المكتسبة، ولم يكن بيع المؤونة إكتساباً فلا خمس فيه؟

قلت. الظاهر كفاية صدق الإستفادة، وهي تحصيل المال الرائد^(١) وعلى ذلك فلو صرفها في مؤونة هذه السنة لم يكن فيها الخمس وإلا فينزم تخميسه، فليتدر جيداً

هل يجبر التلف أو الخسارة بالربح أم لا؟

أما التلف، سواء كان من رأس المال أو مما كان مؤونة لمعاشه كالمشر والبطاط والأوابي مثلاً، فلا وجه للمحر فيها، ضرورة أن التلف ليس من المؤونة، ولا أنه يجمع عن صدق الإستفادة لما ربحه وأما شراء بدل التالف فيما كان مؤونة فهو أمر آخر، وإن جبره بالربح من باب أن شراء ذلك مع عدم وجوده يعد مؤونة، لا أنه جبر

(١) وذلك لا يصدق على قول يه، فإن الله تحصيل المال لا تحصيل رباته

للتألف من حيث التلف.

وأما الخسران فله صورتان:

أ - يحسر في ما يحترقه بيده أو في راعته، ويربح في تحرره بالشراء والبيع.

ب - يحسر في تحارة الملاصق، ويربح في تجارة الطعام

ج - يحسر في رراعة الحطة، ويربح في رراعة الترس، أو في زراعة الخضروات.

د - يحسر في ما يستعمله من الأرض، ويربح فيما يستعمله من الأشجار.

وضابط ذلك أن الحسارة ولربح قد يكونان في أمرين مختلفين بحسب الزمان كتحاربتين في نوع واحد، أو صف واحد في وقتين، وثالثة يكونان في أمر واحد بحسب أبعاضه كما إذا اشترى أشياء متعددة صفقة واحدة فباعها متدرجاً، فخسر في بعضها وربح في أخرى، أو باع أشياء متعددة صفقة واحدة وقد كان قد اشترىها تدريجاً.

أما لأخيراً يظهر عدم الخلاف في حرج الحسارة بالربح إذا كانت بسبب اختلاف السعر، ولو كانت بسبب التلف الفهري أو السرقة، كما إذا اشترى صفقة مائة فسرق بعضها وباع الباقي مائة، فلا يحلو من تأمل، وإن كان الأقرب الحرج، حيث أنه لم يستعد ما يريد على رأس ماله وهو المائة في المثال.

وأما الأولان فقد وقع فيهما - لا سيما في الأول منهما - الخلاف بين الأصحاب، وعن الشهيد في (الدروس) القاطع بحر الخسارة بالربح

سحقوا لإطلاق، وعن (المدارك) أنه يحبر خسران التجارة وبحوها بالربح في الحول الواحد فيلحق بالمؤونة.

وقال الشيخ الأنصاري بالحر في ما حصل الخسران والربح وكان في مال واحد في تجارتين متعاقبتين، ثم قاده ولو كانا في مالين ففي الحبر إشكال. أقره ذلك، كما قطع بالجران في (الدروس)، وعنده بعض بأد المايط الأرباح الحاصلة في تجارة كل عام، لا في حصص كل مال.

أقول: لما كان المدار في التحميس على صدق الربح وكونه مما يفصل عن المؤونة فلا بد في حصر الخسارة بالربح، إما من عدم صدق الربح بدونه أو كون ذلك معدوداً من المؤونة

وما حكى عن (المدارك) من اللحق بالمؤونة فيه نظر حكماً وموضوعاً، ضرورة أن الجبر ليس من مؤونة الرجل وعياله، ولا دليل على كونه في حكمها من حيث الاستثناء.

(٦ - أرض المسلم إذا اشتراها الذمي)

(قال المحقق: السادس - إذا اشترى الذمي أرضاً من مسلم وحب فيها الخمس سواء كانت مما فيه الخمس، كالأرض المفتوحة عوة^(١)، أو ليس فيه كالأرض التي أسلم عليها أهلها)

أقول: مال الشهيد الثاني في (فوائد القواعد) إلى عدم الخمس لاستصعاف الرواية في حين أنها موثقة^(٢) وفي (المدارك) أنها في أعلى مراتب الصحة. لكن يشكل في المفتوحة عوة أنها للمسلمين «وانما حق الاحتصاص لهم فيها، إلا إذا باع الحاكم أو اشترى ممن اشتراها منه.

نعم لو تصرف المملك الموقت ثبت ذلك، ويحتمل أن الأرض تملك وتزول الملكية بروال الآثار فيثبت ذلك.

ثم إن هاهنا فروعاً تترتب على الحكم المتقدم -

١ - إذا باعها الذمي لا يسقط الخمس إلا إذا كان المشتري الشيعي وقفاً بالعدم لكن يؤخذ الخمس من الذمي.

(١) حيث أنها من العائم

(٢) روه في لوسائل - باب ٩ من أبواب ما يجب فيه خمس، الحديث ١

٢ - إذا كان للبايع الخيار وفسخ، هل المصح من أصله أو من حينه؟
أو يقال بأن الرواية في الشراء المستقر

٣ - إذا ورث المسلم من الدمى الأرض التي اشتراها، فما الحكم؟

٤ - إذا كان الانتقال بغير البيع، فالأحوط أن يشترط الدائع أداء الدمى الخمس. وعن (كاشف العطاء) حريان الحكم في مطلق المعوضة، وعن ظاهر الشهيدين. مطلق الانتقال، ولذا عنون في (المصباح) بالأرض المستقلة إلى الدمى.

٥ - استقرار الملك مطلق أم لا؟ الظاهر هو الثاني، لأن المصح حل العقد من حينه لا أصله.

٦ - هل يبصرف إطلاق الأرض إلى غير الدار والدكان أم لا؟ ويشكل شراء الأرض بأن ذلك في كونه مقصودة بالاستقلال في قبالة شراء الدار والحاويات، نعم لو اشترى أرض الدار من واحد واشترى الباء من آخر يشتركان في ذلك فيشت الحكم. لكن يدفعه أن الأرض المفتوحة عوة هي العامة وقد أطلق الأرض على الدور وكذا حرمان الروحة من الأرض يشمل أرض الدار والحاويات

ولو باع الدمى الأرض التي اشترها من مسلم، فالظاهر أن بيع خمسها فضولي سواء قلنا بتعلق الخمس بالعين - كما هو ظاهر الرواية، لا سيما رواية المفيد - أو قلنا بأن ذلك في الدمة فعلى المسلم الرجوع إلى الحاكم.

والأرض مطلق فتعم ما كان بالتبع كما في إرث الروحة، والشراء

مطوب يعم ما يأتبع لكن الهيئة التركيبية في شراء الأرض ظهورها في كونها مشتراة بالأصالة

ثم إنه هل المراد من الخمس في هذا الحديث هو المعنى المعهود الذي يقسم ستة سهام، أم غير ذلك أي العشر لمصعب^(١) قال في (متقى لحيان) «ظهر أكثر الأصحاب الإنفاق على أن المراد من الخمس في هذا الحديث معناه المعهود، وللطر في ذلك محال، ويعزى إلى (مالك) القول بجمع النصف من شراء الأرض لعشرية وأنه يشتريها بصوغف العشر فيحب عليه لخمس، وهذا المعنى يحتمل إرادته من الحديث بموافقة عليه أو تقيده^(٢)، وإن مدار لثبته على الرأي الظاهر لأهل الخلاف وقت صدور الحكم، ومعلوم أن رأي مالك كان هو الظاهر في زمن السافر عليه اسلام، ومع قيام هذا الاحتمال، بل قرينه، لا يتحده لتمسك بالحديث في إثبات ما قلوه، وليس هو بمطه بلوع حد لاجماع يعنى عن طلب الدين، وإن جمع منهم لم يذكره أصلاً، وصرح بعضهم بالتوقف فيه، لا لما قلناه، بل استصعافاً بصرف لحر، وهو من العروة يمكن فإن الشيخ أورده في لتهذيب مكرراً بالطريق الذي ذكره، وليس في رحاله من يحتمل التوقف في شأنه، وجمعه جماعة من الموثق، وفي هذا وأشابهه شهادة واضحة برادة التفسير في لاحتها^(٣)»

تقريب كلامه (قده). أن الخمس هو بمعه من كونه رابع لكسور.

(١) أي قول المراد هو مصعب العشر وجمع، وبحسب حكمه يثبت في نفس الأمر، أو كونه حكمه بذلك من باب التهمة

(٢) متقى لحيان في الأحاديث الصحاح والاحسان موضح حسن من التهمة سابع ج ٢ ص ١٤١

وإنما يصرف إلى المحكوم بحكم حاص بحسب الاطلاق، وأمر هذا
الاطلاق هين ربما يحتل بأدنى شيء من الفرائض، وكون ضعف العشر
مذهباً لمالك المشتهر في زمن السافر عليه السلام وعدم تعرض جمع
لحكم الحمص في ما نحن فيه، يمنع عن استكشاف ذلك

لكن يدفع ما ذكره أولاً بأن الشايح في ربه كان هو مذهب أبي
حيفة، على ما ذكره صاحب (الحدائق)، وإنما اشتهر مذهب مالك
ولشافعي والحنلي في سنة حمسمائه وحمسين

وثاباً في هامش (الحدائق) حكى ذلك عن أبي يوسف حيث
قال إذا اشترى الدمى رص عشر مصاعف عليه لعشر، على ما حكى
عن أبي عبيد في كتاب (الأموال)

(٧ - الحلال المختلط بالحرام)

(قال المحقق السبع الحلال إذا اختلط بالحرام ولا يتميز،
وجب فيه الخمس)

لبحث في المصنف نرة في المراد مما فيه الخمس من أجناس
الاختلاط، وفي المقصود من خمس الرجب، أنه هل هو لمعهود
الذي يقسم ستة أقسام أو غيره؟

وأخرى في أن وجوب الخمس هل هو تكتيبي محض نرة بوجه
التصريح في الباقي من دون شرح شيء من من عبر عن ملكه، فلو
عرفه بعد حين وجب الخروج عن تعهده، وتحييره بين قبول ما أعطاه
خمساً وبين رد منه إليه - مثلاً - فتمت - بقدر مورد التصديق محله
المالك

هذا على تقدير أن ماله بمقدار خمس أو أقل، وما لو كان منه رطل
عليه وجب دفعه إليه على كل حال، أو أن وجوب الخمس عبارة عن
خروج مقدار احترام عن ملك صاحبه إذا كان بمقدار خمس بمقدار
خمس أو أقل منه، وأما لرائد عليه فوجب دفعه إليه، وإن وجوبه عبارة
عن خروجها عن ملك صاحبه إذا كان بمقدار الخمس أو أقل منه، وإما لرائد

عليه فيجب دفعه إليه، أو أن وحويه عبارة عن حروجه عن ملكه وإن كان رائداً على مقدار الخمس إلا إذا كانت عين الرائد باقية فيجب ردها إليه، أو حروجه عن ملكه وإن كانت الزيادة نعيمها باقية فيبقي البحث في المقام عن مسائل :-

المسألة الأولى:

ما إذا احتلظ الحلال بالحرام، ولم يتميز بوجه من الوجوه، لا بمقدار كميته ولا بحسب معرفة صاحبه. والمشهور وجوب التحميس فيه، وذلك هو المحار لما ورد من الروايات التي منها :-

١ - ما رواه الصدوق في (الخصال) بسند مصحح عن عمار بن مروان قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: في ما يحرع من المعادن والحجر والعيمة والحلال المحتلظ بالحرام إذا لم يعرف صاحبه والكثرة: الخمس»^(١).

٢ - ما رواه الصدوق عن السكوني عن أبي عبد الله عن أبيه عن أناته عليهم السلام، قال: «أقرب رجل علياً عليه السلام فقال: إني اكتسبت مالا أعمصت في مطاله حلالاً وحراماً، وقد أردت التوبة ولا أدري الحلال منه ولا الحرام، فقد احتلظ عليّ». فقال: أخرج خمس مالك، فإن الله تعالى رضي من الإنسان بالخمسة، وسائر المال لك حلال»^(٢).

(١) في (مسند) بشر في أنه لم يجد نرواه في كتاب (الخصال)، وانظر عدم صحته بسندته، فإن الرواية موهومة فيما ليد من السجدة، وكذا في نسخة صاحب (بوسائل) وصاحب (بحد ثل) فإنهما يرويان عنه لاحظ الوسائل باب ٣ من أبواب ما يجب به الحسن، الحديث ٦

(٢) من لا يحضره الفقيه ج ٣ ص ١٨٩، باب اثنين والقرص. والوسائل باب ٥ من أبواب الربا، الحديث ٥

وقد روى الكليني هذه الرواية عن السكوني وفيها: «قال أمير المؤمنين عليه السلام. تصدّق بحمس مالك فإن الله تعالى رضى من الأشياء بالخمسة...»^(١).

وربما أوهم ذلك أن المراد بالحمس غير ما هو المعهود بقرينة التصدّق الذي يناسب مجهول المالك ويعطى للفقراء.

وفيه: أن الصدوق رواها عن السكوني، وليس فيها الأمر بالصدقة بل بالاحراج، مضافاً إلى التعليل بحملة (فإن الله تعالى رضى من الأشياء بالحمس) فانه كما قال به الشيخ الأنصاري (قده): لم يُعهد في شيء - فضلاً عن الأشياء - أن يرصى الشارع في التطهير بغير الحمس المصطلح.

وأيضاً ما ورد في مصححة ابن عمار، صريح في الخمس المصطلح لأنه في سياق المعدن والعيمة والكوز، فلا بد من أن يكون هو المراد.

٣ - ما عن المفيد في (المقنعة) مرسلًا عن الصادق عليه السلام «عن رجل اكتسب مالا من حلال وحرام، ثم أراد التوبة من ذلك، ولم يتميز له الحلال بعينه من الحرام، فقال. يخرج منه الحمس، وقد طاب، إن الله تعالى طهّر الأموال بالحمس»

٤ - ما في صحيح علي بن مهزيار ذكر الفرائض والفوائد، والإستدراك إلى آية الحمس قال عليه السلام: «ومثل مال يؤخذ ولا يعرف له صاحب»^(٢) فإن إطلاقه يعم ما يحى فيه.

(١) الوسائل - باب ١٠ من أبواب ما يجب فيه خمس. الحديث ٤

(٢) الوسائل - باب ٨ من أبواب ما يجب فيه خمس. الحديث ٥

لكن الإصاف أنَّ المراد بذلك هو ما كان لقطة، فإنها بعد التعريف
سمة يجوز أن يملكها الملتقط، وحيث يكون من القوائد، والتخميس
ملحاط ثبوته في مطلق المائدة. وإنما أخذ مال الغير من دون أن يكون
لقطة، فالظاهر أنه لا يرتاب أحد في وجوب التصديق بجميعه دون أن
يحمس، ويطيب الباقي للأخذ، فانه يشبه أن يأخذ مال الغير عدواً
ويملكه بعد تخميسه.

٥ - ما رواه الشيخ في زيادات التهذيب عن الحسن بن زياد عن أبي عبد
الله عليه السلام قال: «إن رجلاً أتى أمير المؤمنين فقال: يا أمير
المؤمنين، إني أصبت مالاً لا أعرف حلاله من حرامه، فقال له أخرج
الخمس من ذلك المال، فإن الله عز وجل قد رصي من المال بالخمسة،
واجتنب ما كان صاحبه يعلم»^(١).

هذه الروايات تدل على لزوم التخميس، والظاهر أنها لا تعم ما إذا
كانت الشبهة محصورة بين أشخاص، فإن مورد العلم الاجمالي يصدق
عليه أن صاحبه معلوم - ولو بالإحمال - وقد أمر بالاجتناب عنه ثم
الأحوط لزوم الفحص إذا كانت الشبهة غير محصورة واحتمال الطفر
صاحبه، أما مع العلم أو الظن بالطفر به بسبب الفحص فيقوى القول
بلزومه لانصراف الرواية عنه، ولا أقل من عدم اطلاقها لمثله.

المسألة الثانية :

إذا علم مقدار الحرام تفصيلاً، وجهل صاحبه ففيه أقوال ثلاثة . -
أحدها - أنه يتصدق به سواء كان بقدر الخمس أو أقل أو أكثر، ذهب إلى

(١) الوسائل - باب ١٠ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ١

ذلك الشهيدان وصاحب المدارك وصاحب الحواهر.

ثانيها - ما نقله صاحب المدارك بقوله : وأوجب العلامة وجماعة في صورة الريادة إحراح الخمس والتصدق بالرائد

ثالثها - ما استظهره صاحب الحقائق من إطلاق الأخبار وحكم بوجوب التخميس^(١).

أقول. يتوجه على القول بالتصدق أن الاختلاط بوجوب الشركة مشاعاً، فلو تصدق بالمقدار الحرام لم يخص الباقي له، فانه على إشاعته، ولم يكن له ولاية إقرار حصة شريكه، وليس في دليل التصديق بمجهول المالك إطلاق يعم المختلط، فان ما دل عليه إنما ورد في ما كان متعياً في الحارح دون ما كان مختلطاً، ولو فرض إطلاق في دليله، واستكشف منه - بالدلالة الإلزامية - أن ولي الأمر قد أذن بالافراز فيما كان مشاعاً، وقع التعرض بيه وبين دليل التخميس، فان كلاً منهما له هذه الدلالة الإلزامية، وبسبب المعارضة بحسب المدلول، فيلزم إما القول بالترحيح على تقدير إمكانه وعدم إمكان الجمع الدلالي، أو المصير إلى تخميس وإعطائه لبني هاشم بقصد الواقع وإن كان صدقة، فإن مثلها تصل إليهم ولو كان رائداً يتصدق به على مطلق الفقراء، فاللازم حينئذ ذكر روايات التصديق بمجهول المالك ثم البحث عنها.

روايات التصديق بمجهول المالك :

١ - ما رواه الكليني بسنده عن علي بن أبي حمزة قال. «كان لي

(١) حيث إن مصححة عثمان لا ريب في إطلاقها، وكذا مرسته المعيد، وأما ما في الروايات الأخرى من عدم درايه التحلل من الحرام أو عدم معرفته كذلك إما هو في كلام السائل فلا يوجب تعيين لمصححه

صديق من كتاب بني أمية، فقال: استأذن لي على أبي عبد الله عليه السلام فاستأذنت له عليه، فأذن له، فلما دخل سلم وحلّس ثم قال جعلت فداك، إني كنت في ديوان هؤلاء القوم، فأصت من دنياهم مالا كثيراً وأغمصت في مطاله - إلى أن قال - جعلت فداك، فهل لي محرّج منه؟ قال عليه السلام: إن كنت لك تعمل؟ قال: أفعل، قال له فأخرج من جميع ما كسبت في ديوانهم فمن عرفت منهم رددت عليه ماله، ومن لم تعرف تصدقت به، وأنا أضمن لك على الله الحقة. (١)

٢ - ما رواه الكليني عن يونس عن نصر بن حبيب صاحب الحان، قال: «كنت إلى عبد صالح عليه السلام. لقد وقعت عدي مائة درهم وأربعة دراهم، وأنا صاحب صدق ومات صاحبه، ولم أعرف له ورثة فراك في إعلامي حالها، وما أصنع بها، فقد ضقت بها ذرعاً، فكتب أعمل فيها وأحرج صدقة قليلاً حتى يخرج» (٢).

٣ - ما قاله الصدوق بعد أن روى حديث هشام بن سالم ما أحاب به أبو عبد الله عليه السلام في الأخير لدي هلك، وكان له مال عبد أب السائل قال: «وقد روى في خبر آخر: إن لم تحد له ورثاً وعرف الله تعالى منك الجهد فتصدّق بها» (٣).

٤ - ما رواه الشيخ والكليني بسند صحيح عن يونس بن عبد الرحمان: قال: «سئل أبو الحسن الرضا عليه السلام، وأنا حاصر - إلى

(١) الوسائل - كتاب الحارة، باب ٤٧ من أبواب ما يكتب به، الحديث ١

(٢) الوسائل - كتاب العرقش والموارث، باب ٦ من أبواب ميراث الخشي وما أشبهه، الحديث

أن قال - رفيق كان لنا مكة فرحل منها إلى مرله، ورحلنا إلى مرلنا، فلما أن صرنا في الطريق أصابنا بعض متاعه معنا، فأبي شيء نصنع به؟ قال - تحملونه حتى تحملوه إلى الكوفة، قال - لسا يعرفه ولا نعرف بلده ولا نعرف كيف نصنع؟ قال - إذا كان كذا فبعه وتصدق شمه قال له: على من جعلت فداك؟ قال - على أهل الولاية^(١)

٥ - ما رواه الشيخ، والصدوق في (المقنع) عن حفص بن غياث قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل من المسلمين أودعه رجل من اللصوص درهم أو متاعاً، واللص مسلم، هل يردّ عليه؟ فقدّر: لا يردّ، فإن أمكه أن يردّه على أصحابه فعل، وإلا كان في يده بمنزلة اللقطة بصيها فيعرفها حولاً، فإن أصاب صاحبها ردّها عليه، وإلا تصدّق بها...»^(٢)

وروى الكليني والصدوق في (الفقيه) هذه الرواية على ما ذكره صاحب (الوسائل).

٦ - ما رواه الكليني والشيخ عن علي بن ميمون الصائغ قال. «سألت أبا عبد الله عليه السلام عما يكس من التراب فأبيعه فما أصنع به؟ قال عليه السلام - تصدق به فإنما لك وإنما لأهلك...»^(٣)

٧ - وما رواه الكليني أيضاً عن علي الصائغ قال. «سألت عن تراب الصوّاعين وأنا سبيعه، قال: أما تستطيع أن تستحلّه من صاحبه؟ قال: قلت لا، إذا أحرته أتهمي. قال. نعم، قلت بأي شيء سبيعه؟ قال:

(١) الوسائل - باب ٧ من أبواب اللقطة، الحديث ٢

(٢) الوسائل باب ١٨ من أبواب اللقطة، الحديث ١

(٣) الوسائل - باب ١٦ من أبواب الصبر، الحديث ١

بطعام. قلت فأبي شيء أصنع به؟ قال: تصدق به، وإما لك وإما لأهلك قلت: إن كان ذا قرابة محتاجاً أصله؟ قال: نعم^(١)

إذا عرفت ذلك وتأملت اتضح لك أن ليس في شيء من الروايات ما يعم المختلط بحيث يحوز إفراز مقدار الحرام والتصدق به، فإنه إما نص في المتعين - كما في أعدها - أو لو كان يحتمل الاحتلاط كما في الأولى والأخيرتين كان التصدق بحميمه لا شيء منه.

المال المختلط بين أدلة التحميس وأدلة التصدق:

والتحقيق: أن روايات التصدق وإن لم تعم ما نحن فيه، لكن روايات الحمس أيضاً لا تعمه، ولا بد من تقييدها، وعليه نبحث في الحالات الثلاث: -

أ - أما عدم شمولها لما إذا كان الحرام أقل من الخمس، فإن التعليل الوارد في بعض الروايات بأنه قد رضى الله تعالى عن الأموال بالحمس مفادها التسهيل والتخفيف، وذلك لا يباست لزوم التحميس فيما يكون الحرام أقل منه، فالرواية المتضمنة لهذا التعليل مختصة بغير هذا المورد، وبها يقيد إطلاق صحيحة عمار بن مروان ومرسلة المفيد، فإن الدليلين إذا كانا مشتتين لحكم واحد، واقترن أحدهما بعلّة الحكم فلا محالة يشتمل إطلاق الآخر. ولو تزلنا عن ذلك فشمول التكليف بإعطاء المكلف مال نفسه زيادة على ما اشتعلت به عهده بمثابة من الحقاء المانع عن ظهور الدليل في شموله له^(٢) فما كان مطلقاً لا يمكن

(١) الباب المتقدم، الحديث ٢

(٢) فإن مدار في الأحكام الدليل مدار الظهور، وربما يكون بمعنى واحد مرادف من النصوحية وظهور والأظهرية والحقاء بالإحصاء من الموارد، وذلك الذي يسميه صاحب نفصول بالشكك الأصولي

أن يؤخذ به، فكيف بما اتصل بما يصلح للتخصيص (أعني به التعليل) فليتدبر جيداً.

ب - وأما عدم شمولها لما إذا كان الحرام أكثر من الخمس وقد تحرّرت عهده على المكلف بسب عمله به، فحيث أن تحليل مال الغير بلا عوض - حتى نحو التصّدق عنه - مما يستقل العقل بعدم ملائمته لمقام التشريع، فذلك محض لشي لإطلاق دليل الخمس. وبوترنا عن ذلك فلا أقل من كونه مانعاً عن انعقاد إطلاقه، وخفاء صدقه

ج - وأما عدم شمولها لما إذا كان الحرام بمقدار الخمس، فلعدم قابلية التفكيك بينه وبين ما إذا كان أقل منه وأكثر، فتحصّر روايات التخميس بما إذا كان قدر الحرام مجهولاً يتردّد بين كونه بمقداره أو أقل أكثر، مضافاً إلى أن شمولها لذلك لا صير فيه، ولا ينافي التصديق، فإن الخمس بصفه يُعطى للسادّة ومثل هذه الصدقة تُباح لهم، فإنها ليست من الصدقات الواجبة بذاتها، وإنما بحسب العمل بها نظير وحب عمل الوصي بالتصّدق الموصي به، الذي لا ريب في حوار إعطائه لشي هاشم، وبصفه الآخر إما يُعطى لهم أو لغيرهم، وعلى كل حال يُعلم بإصانة الوقف، ونية التخميس لا توجب أثراً بعد أن حصلت القرّة.

فتلخص. أن كلتا الطائفتين من روايات الصدقة والتخميس لا تشمل مورد معلومية مقدار الحرام، لكن حيث أن خصوصية كون مال الغير ممتازاً في الحارج لادحالة لها في الحكم بالتصدق عنه، ضرورة أن المباط هو لروم إيصال مال الغير إليه، وحيث إنه مجهول لا يعرف حتى بعد الفحص، فالتصّدق عنه عبارة عن إيصال المال إليه ببدله، فهذا المباط القطعي يحكم فيما نحن فيه بالتصدق.

نعم لا بد من مراجعة الحاكم في إقرار مقدار الحرام لأجل إشاعته في المال الموجود. كما أنه لو أُلْغِيَ جميع المال المحتل بالحرام لزم مراجعته لأجل تعيين ما في الدمة فيما يدفعه إلى الفقير صدقة عن المالك، اللهم إلا أن يستفاد من أوامر التصديق في مواردها أن ولي الأمر قد أدرك في تبديل مال الغير بعوضه، ويتوسع في تنقيح المناط بحيث يستفاد إدنه في إقرار المشاع وتعيين ما في الدمة، وذلك في عاية الإشكال، لا سيما مع النظر إلى أن التبدل بالعوض لو كان مادوناً فيه، كان الظاهر كفايته، ولم يكن للمالك بعد الطهر به حق في أن لا يرصى به، مع أنه من المسلم أنه لو طهر به خيره بين قبول الصدقة ودفع المال إليه وهو العالم سبحانه.

إذا علم المالك وحهل مقدار الحرام.

وإذا علم المالك وحهل مقدار الحرام المحتل بصلحا برصاهما، ولو امتنع المالك عن ذلك، فمن العلامة أنه إن أبى دفع إليه خمس المال، لأن هذا القدر جعله الله تعالى مطهراً للمال^(١).

وكأنه (قده) نظر إلى ما ورد من التعليل بأنه تعالى رضي من المال بالخمسة، وأنه تعالى طهر الأموال بالخمسة، ونحو ذلك، فإن الإطلاق يعنى ما نحن فيه، والتعليل يفيد إباحة الباقي بعد الخمسة لكن لا يمكن المصير إليه، فإن في صحيحة عمار بن مروان التقييد بجملة (إذا لم يعرف صاحبه) ومفهومه يوجب إثلام الإطلاق في باقي الروايات وحكى صاحب (الجواهر) عن (الرياض) لا حوب مصلحته بما

(١) ذكره الفقهاء لتلأمه سحي

يرضى به، ما لم يعلم زيادته على ما اشتغلت الذمة به بيقين» ثم قال :
«وهو حينئذ، وعنده حسنة يتحبه إخراج الحاكم له على الصلح»^(١)

وعن بعض أنه لا سعد لاكتفاء بدفع - بيقين استفاؤه لأصله براءة
الذمة، عن الشغل بغيره.

وقال في العروة الوثقى : «إن لم يرص المالك بالصلح، فهي جواز
الاكتفاء بالأقل أو وحب إعطاء الأكثر، وجهان - الأحوط الثاني،
والأقوى الأول»^(٢).

قلت . يتم القول بذلك لو كان قد أنلف المالك المحتلط فيشك في
الصمد رائداً على المتيقن، أما إذا كان موحوداً، فإن لم يكن في يده فلا
أمانة له على ملكية الزائد، وإن كان في يده فهي وإن كانت أمانة على
ملكيته، لكن لا يمكنه إقرار الأقل في إعطائه للمالك ما لم يرص بذلك،
ولا يحصل له الباقي لقاء الإشاعة على حالها

والتحقيق أن يقال إن المال فيما نحن فيه على أنحاء ثلاثة . -
أحدها - أن يكون لمكلف قد أتبعه كله

ثانيها - أن يتوزع في يدهما، أو لا يكون في يد واحد منهما

ثالثها - أن يكون في يد المكلف دون الغير

أم في الأول . فلا يضمن إلا المقدار المتيقن، وتحري أصالة
العدم بالإصافة إلى الأريد

(١) الجواهر ج ١٦ ص ٧٥

(٢) العروة الوثقى ص ٤٣٦ طبعه دار الكتب الإسلامية

وأما في الثاني: فإن تصالحا فهو، وإلا فتارة يبحث عن الحكم بمذكيه كل منهما، وأخرى عن الإقرار في الخارج .

أ - أما بالإضافة إلى الملكية فيحكم بالمتيقن لكل منهما وأما الباقي فربما يقال بالتصنيف بينهما، نظراً إلى ما ورد في مثله من رواية الصدوق عن عبد الله بن المعيرة عن غير واحد من أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام . «في رحلين كان معهما درهمان، فقال أحدهما: الدرهمان لي، وقال الآخر: هما بيبي وببيك، فقال: أما الذي قال هما بيبي وببيك، فقد أقر بأن أحد الدرهمين ليس له وأنه لصاحبه، ويقسم الآخر بينهما»^(١).

ورواه الشيخ أيضاً إلا أنه قال: «ويقسم الدرهم الثاني بينهما نصيبين»

وكذا ما رواه الصدوق والمفيد عن السكوني عن الصادق عليه السلام عن أبيه «في رحل استودع رجلاً دينارين واستودعه آخر ديناراً، فصاع دينارهما، قال يعطى صاحب الديارين ديناراً، ويقسم الآخر بينهما نصيبين»^(٢).

ورواه الشيخ إلا أنه قال: «ويقسمان الديار الباقي بينهما نصيبين».

وقد ورد في كتاب القضاء في حديث «أن أمير المؤمنين احتصم إليه رحلان في دابة، أنه قال عليه السلام: ولولم تكن في يده جعلتها بينهما نصيبين»^(٣).

(١) مسائل - باب ٩ من كتاب الصلح، الحديث ١.

(٢) - - - باب ١٢ من كتاب الصلح، الحديث ١.

(٣) - مسائل - باب ١٢ من أبواب كيفية الحكم، الحديث ٣ و ٢ و ٤

ويؤيد ذلك ما رواه المشايخ العظام، ومنهم الحميد، عن إسحاق ابن عمار قال: «قال أبو عبد الله عليه السلام في الرجل يبصعه الرجل ثلاثين درهماً في ثوب، وآخر عشرين درهماً في ثوب فبعث الثوبين، ولم يعرف هذا ثوبه، ولا هذا ثوبه، قال: يباع الثوبان فيعطى صاحب الثلاثين ثلاثة حماس الثمن، ولآخر حمسي الثمن قلت: فإن صاحب العشرين قال لصاحب الثلاثين: يحتر أيهما شئت، قال: قد أبصعه»^(١)

أقول: الرواية لأولى واردة في مقام الترافع، وما نحن فيه أعم من ذلك، ومعارضة بما رواه الكليني عن سماعة قال: «إن رجلين اختصما إلى علي عليه السلام في دأنة، فرغم كل منهما أنها تحت على مدوده، وأقام كل واحد منهما بية سواء في العدد، فأقرع بينهما سرحين، فعلم السهمين كل واحد منهما بعلامة - إلى أن قال - فخرج سهم أحدهما فقصى له بها»^(٢).

مضافاً إلى أن ما ذكر من الروايات موردها ما يتردد الأمر بين أن يكون تمام المال له - ونسك، وذلك غير ما نحن فيه حيث يتردد الأمر بين ذلك، وبين اشتراكهما

لا يقال: إن مورد الودعي أيضاً الاشتراك، بلحاط اختلاط الديارين مع الديار، فضياع دينار لدى الودعي بلا ضمانه يوجب المضياع من الكل
لأننا نقول: لو كان الأمر كذلك كان الحكم أن يعطى ثلثا الديارين

(١) الوسائل - باب ١١ من كتاب بطلان الحديث ١

(٢) الوسائل - باب ١٢ من أبواب كسبه الحكم من كتاب القضاء، الحديث ١٢

لأحدهما وثلاثهما للآخر، لا أن يعطى لأحدهما دينار ونصف دينار، وللآخر نصف دينار.

والحاصل أن الأقوى فيما نحن فيه الاقتراع، لما ورد من أن كل مجهول فيه القرعة، وتواترت الروايات أن سهم الحق لا يحظى به، يلزم التفويض إليه سبحانه وتعالى، كما ورد التفيد بذلك في عدة من روايات القرعة. ولو اقتراع المحاكم كان أولى

وكيفية القرعة فيما نحن فيه، أن يؤخذ سهام ثلاثة يكتب على اثنين منها اسم واحد منهما، ويكون الثالث أبيض فإن لم يكن ذلك لأحدهما فلا محالة يحرج الثالث، وحينئذ يفرع بالإضافة إلى أحدهما ذلك المقدار كذلك حتى يحرج ما هو المتعبر

هذا كله بالإضافة إلى تعيين كمية ملك كل منهما بالإضافة إلى الباقي.

ب - وأما بالإضافة إلى إقرار ما تعين، فإن ترصيا به فلا إشكال، ولا أجزر المشتع منهما، ضرورة أن المشاع لو لم يرص بتقسيمه أحد الشريكين مع مطالبة الآخر تصدى الحاكم لذلك

وأما في الثالث وهو ما إذا كان المال المحتفظ بيد المكلف، فرما يقال بأن الغير إن لم يرص بالصلح أعطى له المقدار المتيقن، فإن يد المكلف أمانة لمالكه، فيكون الباقي له، لأن اليد إنما تسقط بمقدار قيام الحجة على خلافها.

قال في (العروة الوثقى) : «إن علم المالك وجهل المقدار تراصيا بالصلح ونحوه، وإن لم يرص المالك بالصلح ففي جوار الاكتفاء بالأقل

أو وحبوب إعطاء لأكثر وجهان . الأحوط الثاني ، ولأقوى الأول إذا كان المال في يده»^(١).

لو ورث الصغير مالاً محتلطاً بالحرام.

لو ورث لصغير مالاً محتلطاً بحرام ففيما يجب الخمس لا بد من تحميسه لوليّه، وكذا فيما يتصدق، وأما في مورد التصالح فيرعى عطفة الصغير، ولا فيشكل الأمر من حيث بقاء المال أو صرفه في معاشه، نعم في لصلح الإحصاري يرعى المحكم الجهات

لو كان المال المختلط في ذمته

إذا كان المال المختلط في ذمته، فتدبر بتلف المختلط فعليه الخمس، وأخرى يختلط في الذمة بمعنى أنه يتلف المال الحلال والحرام، ولا يدري كمية واحد منهما، وحيث لا دليل على التحميس، لكن لم يعلم مقدار لحرام أحد بالمتيقن، وكذا إذا علم مقداره، لكن كان جنسه معلوماً، أو كان النالف - أي ما كان - قيمياً، فله أن يأخذ بالمتيقن، أما إذا لم يعلم حسه وكان مثباً فيشكل الأمر، فإن كان في عدد غير محصور ويش بعد الفحص يتصدق عنه كما يستفاد من صحيح معاوية بن وهب المروى في كتاب ٢١ من أبواب الدين والقرص من (لوسائل) قال: «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل كان له على رجل حق ففقد، ولا يدري أحى أم ميت، ولا يعرف له وارث ولا سب ولا بلد، قال: اطله قال: إن ذلك قد طال فأتصدق به؟ قال:

(١) معراج الوثائق ص ٤٣٦ طبعه دار الكتب الإسلامية

أطله» (١)

أقول - يستفاد منه بحسب ارتكاز سؤاله أن الحكم هو التصديق بعد الطلب، فإنه سأل عن التصديق قبل الطلب.

وفي الباب نفسه قال الصدوق في الهامش «وقد روى في خبر آخر إن لم تحد له وارثاً وعرف الله عز وجل منك الجهد فتصدق بها» مصافاً إلى ما يستفاد بتقبيح المناط عن رواية التصديق بالمال المجهول المالك.

ثم إن تعيين ما في الدمة في ما يتصدق به يتوقف على إذن الحاكم، إلا أن يقال بأن الأمر بالتصدق دالٌّ بالالتزام على إذن ولي الأمر، فليتأمل.

لو علم مقدار الحرام وعلم المالك ضمن عدد محصور

لو علم مقدار الحرام وماله، سواء كان واحداً أو متعدداً فواضح، ولو علم المالك إجمالاً في عدد محصور، فيما أن يكون الحلط بتقصير أولاً، وعلى كل حال لا بد من إخراج يده عن الضمان بالأداء فكيف يؤدي؟

١ - فهل يحتمل لعدم المعرفة تفصيلاً بالمالك؟

٢ - أو يتصدق عنه لتعذر إيصال المال إليه، وإن كان معلوماً إجمالاً، كما هو مناط المجهول ماله؟

٣ - أو يوزع بينهم استظهاراً من تصفيف الدينار في الودعي؟

(١) وروى في باب ٦ من أبواب ميراث الحثي، حكم ميراث المعقود والمان المجهول المالك دفعته ولا بدري بن يطله ولا يسري إلى أن قال - ولا يعرفه - ورث ولا ساء ولا ولداً

٤ - أو يدفع المال إلى الحاكم كما احتمله الشيخ الأعظم الأنصاري^(١) فإنه من الأمور الحسية، ويرى الحاكم ما يراه

٥ - أو يجمعهم ويضع المال بين يديهم حتى يكون مؤدياً للمالك لواقعي، وحيث أن ليس له الإقرار بحمل جميع المال المختلط بين يديهم ويقول: إن كذا مقداراً منه لواحد منكم

٦ - أو يعينه بالقرعة.

٧ - أو يعطى لواحد منهم ذلك المقدار، للشر من الموافقة القطعية غير الممكنة إلى الموافقة الإحتمالية

٨ - أو لا يذ من إرضاء الجميع، ولو بإعطاء مثل المقدار المعلوم لكل واحد؟.

قال في (العروة الوثقى): «إذا علم قدر المال ولم يعلم صاحبه بعينه، لكن علم في عدد محصور، ففي وجوب التخلص عن الجميع ولو بارتصائهم بأي وجه كان، أو وجوب إجراء حكم مجهول المالك عليه، أو استحراج المالك بالقرعة، أو توزيع ذلك المقدار عليهم بالسوية، ووجهه. أقوها الأخير»^(٢)

مناقشة هذه الاحتمالات:

١ - أما التخميس فلا وجه له، حيث إن قوله عليه السلام: «ولم يعلم صاحبه» لا يصدق على المعلوم إجمالاً.

(١) قال فيه: «ويحمل ما يقدر به دفعه إلى الحاكم من المال المذكور ما يقين منه معلوماً في يده من الحرام، ويؤتى المسمية بنفس الحاكم بما استعوا عن الإجماع على هذه نفسه بالمشارة والتركيل، فيكون المال في يد الحاكم مردداً بين محصورين»

(٢) العروة الوثقى ص ٤٣٧ - ٤٣٨

٢ - وأما التصدق فهو فيما لا يمكن تحصيل العلم بوصوله إلى المالك وههنا ممكن ، ولو بالإرضاء بأي وجه كان . وعلى تقدير عدم وجوبه نظراً إلى إجراء قاعدة نفي الضرر فلا تصل النوبة إلى التصدق ، إلا إذا لم يكن هناك طريق شرعي من التوزيع أو القرعة أو غيرهما

٣ - وأما التوزيع فلا دليل عليه على إطلاقه ، وتصنيف الديار في الودعي إنما هو مع عدم الصمان ، ولا يستفاد منه قاعدة كلية

٤ - وأما الدفع إلى الحاكم فلا دليل على ولايته لعدم عينة المالك ، ولا امتناعه عن أمر يجب عليه .

٥ - وأما وصحه بين أيديهم ، فلو صدق الأداء مع عدم تمكن المالك من التصرف - إما لعدم علمه بكونه مالئاً ، أو لتداعي غيره معه - فهو الأقوى

٦ - وأما القرعة فلا يؤخذ بها لو كان هناك طريق شرعي ، مصافاً إلى التأمل في ارتفاع الصمان ، إلا أن يستفاد من قوله عليه السلام : «سهم الله لا يحطى» كونه حجة على براءة الدمة وإصابة الواقع

٧ - وأما الإعطاء لواحد فلا مساع له في الأمور الوضعية والصمان الشرعي .

٨ - وأما إرضاء الجميع فيعارضه نفي الضرر بالاصطفاء إلى المكلف ، وإن قال به في (مصباح الفقيه) أن كان قد تعمد في الخلط فتقصيره لا تحرى قاعدة نفي الضرر في حقه ، وأما إذا لم يقصر في ذلك فقال بجريانها .

قلت : لا محال لهذه القاعدة فانها تنهي الأحكام التكليفية دون
الوضعية في مقام فراغ الذمة.

المختار :

والأوجه أن يصع المال كنه بين أيديهم . وحيثئذ فلا يحلوا الأمر من
الحالات الآتية :

أ - أن يدّعيه واحد منهم ويعترف الآخرون بأنه ليس لهم ، فذاك
دعوى بلا معارضة ، فتقبل من غير استخلاف وإظهار عدم الخلاف
فيه ، وقد روى الكليني عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام
قال « قُتِ عشرة كانوا حديثاً وسطهم كيس فيه ألف درهم ، فسأل
بعضهم بعضاً أنكم هذا الكيس » فقالوا كنههم لا ، وقال واحد منهم
هو لي ، فلمن هو ؟ قال سدي إدّعاه ^(١) والسد صحيح حيث إن الراوي
عن منصور هو يونس بن علي ما رواه الشيخ ويكون ذلك حجة شرعية
لمحافظ يد المدعي على براءة الذمة .

إن قُت فعلى هذا لو ادّعاه قبل أن يصع المال بين أيديهم ونفى
الآخرون كونه لهم لا بد من المصير إلى ذلك

قلت لا يعد ذلك ، لكن لا من حيث الدعوى بلا معارضة ، فإن
الاجماع على حقيقتها لم يثبت مع عدم ليد ، بل من حيث انه يعلم أن لا
مالك له سوى هؤلاء المحصورين ، ويقرّ الآخرون بأنه ليس لهم ، فيسعى
ملكهم بإقرارهم ، فيتعين المالك في هذا المدعي

لكن يشكل ذلك : بأن إقرارهم ليس من الأمانة حتى يؤخذ به لا رها

(١) الوسائل - كتاب القضاء ، باب ١٧ من أبواب كمية الحكم

- وهو انحصار المالك في المدعى - فلا بد من أن يقيم البينة حتى يدفع
لمال إليه، أو يكون دفعه إليه برضا السابقين

ب - أن يدعى كلهم، وذلك على الظاهر مورد الترفع لدى
الحاكم، ويستحلون فيقسم بينهم إن حلف كلهم، وإن حلف بعضهم
دون الآخر يعطى له إن كان واحداً، ويقسم بين الحالفين لو تعددوا

ح - أن يفي العلم كلهم، فيتصلحون

د - أن يفيه عن نفسه كلهم، فهو مجهول المالك لدى الحاكم،
وبرصه يقرر لمال المشاع، ويأخذ من لغيره ويتصدق به

هـ - أن يدعى بعضهم ويفي العلم غيره، فهو بالإضافة إلى نفسه
مدع، وبالإضافة إلى غيره مكرر وإن أقدم البينة فهو، وإلا فالظاهر أنه
يحلف على نفي الغير.

ولاحصل: أنه يخرج عن عهدة ضمان ليد بوضع المال كله بين
أيديهم، وإنما يتوقف إفراز ماله عن ثبوت الحق لواحد معين منهم،
ودلك يثبت على القضاء من الحاكم حسب الصور التي تحتل من ادعاء
كلهم أو بعضهم واعتراف الآخرين بأنه ليس لهم أو سكونهم، إلى غير
ذلك.

﴿فروع﴾

هل يشترط الحرية والبلوغ:

(قال المحقق قده. فروع- الأول. الخمس يجب في الكفر، سواء كان الواحد حرّاً أو عبداً، صغيراً أو كبيراً، وكذا المعادن والغوص) قد كانت الحرية والنوع شرطاً في وجوب الركاة وصعاً وتكديفاً، فهل الأمر كذلك في الخمس أم لا؟ طاهر المحقق التفصيل بعدم الاشتراط في الكفر والمعدن والغوص، والاشتراط فيما عداها من العيمة، وأرباح المكاسب، والحلال لمحتلط بالحرم، والأرض لمشتراة من المسمم بالنسبة إلى الدمي

وقال في (العروة الوثقى). «الظاهر عدم اشتراط التكديف والحرية في الكفر والغوص والمعدن والحلال المحتلط بالحرام والأرض التي يشتريها الدمي من المسمم، فيتعلق بها الخمس، ويجب على الولي والسيد إخراجها، وفي تعلقه بأرباح مكاسب النضر إشكال، ولأحوط إخراجها بعد بلوغه»^(١).

وقال الشيخ الأنصاري (قده) «الظاهر أنه لا خلاف في عدم

(١) العروة الوثقى ص ٤٤٦

اشتراط البلوع والعقل في تعنق الخمس بالمعادن والكوز
والعوص. وأما العيمة والظاهر أنها كذلك. وأما لمكسب فظهر
إطلاق الفتوي عدم اشتراط البلوع فيها والحاصل أنه يفهم من
ستدلال العنماء لوجوب الخمس في الكبر ولمعدن والعوص بأنها
اكتسابات فتدخل تحت الآية، ثم نعميم الوجوب فيها للصي،
والمحسور، ثم دعواهم الإجماع على وجوب الخمس في مطلق
الاكتسابات، عدم الفرق في أرباح لمكسب بين المبالغ وغيره.
وعن العلامة والشهيد وغيرهم. دعوى لاتفاق في بعض ما ذكره
المحقق (قده)، لكن في (لمسند) ستظهر عدم ثبوت الخمس في مال
ليتيم مطلقاً، إلا أن يشت الإجماع كنباً أو في بعض الأنواع
ولظاهر أنه لا سبيل إلى نفي الخمس في مال الصغير والعبد، إلا
اتمسك بالأصل، واستيناس ذلك من عدم الزكاة في مالهما، والإطلاق
في صحيحه ررارة ومحمد بن مسلم فيما رواه الشيخ عنهما عن أبي جعفر
وأبي عبد الله عليه السلام «ليس على من اليتيم في لعين ولمال
لصامت شيء، فأما العلات فعليها الصدقة واحدة»^(١) وصحيحه أن
سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال «ليس في مال المملوك شيء،
ولو كان له ألف ألف، ولو احتاج لم يعط من الزكاة شيئاً»^(٢)
أقول. لا يمكن لتمسك بإطلاق (الشيء) فإن الدليل في كل منهما
بصلح للقريبة، ولا أقل يوجب لإحمال، والمنيفر من نفي لشيء هو
نفي الزكاة.

(١) الوسائل - باب ١ من أبواب من يجب عليه الزكاة - حديث ٢ وفي رواية النكبي «ليس على
مال يتيم شيء»

(٢) الوسائل - باب ٤ من أبواب من يجب عليه الزكاة، الحديث ١

والتحقيق أنه لا بد من ملاحظه الروايات -

أ - فكل نوع تمحص في الأمر باعطاء الحمس، فحيث إن التكليف مشروط بالبلوغ والعقل لا يشمل لصبي والمجنون، ولكنه يشمل العبد.

ب - وكل نوع كان بلسان الوضع مثل قوله عليه السلام (فيه الحمس) أو نحو ذلك فيلتزم شموله للكل حتى الصبي والمجنون.

ج - وما كان قد ورد فيه بكلا التعبيرين يؤخذ بهما، لعدم لمساواة

نعم، ربما يقع لإشكال فيما لو تمحص التعبير بأداة (على) وكان مدحولها المد، من حيث إنه هل المراد هو الكناية عن التكليف، كما إذا جعل لفعل مدحولاً لكلمة (على هذا) فإن مقام حينئذ كون الفعل في دمة المكلف، وكان من باب ذكر اللارم وإرادة لملروم (وهو البعث إلى ذلك الفعل) أو ذلك من استعمال لأداة بمعنى (هي) والمراد هو الوضع

فقول قد ورد بعنوان العموم عن أبي جعفر عليه السلام في حديث قال «لا يحل لأحد أن يشترى من الحمس شيئاً حتى يصل إلينا حقاً»^(١) وعن موسى بن جعفر عليه السلام في الحديث قال «والله لقد يسر الله على المؤمنين أرواقهم بحمسة دراهم جعلوا لربهم واحداً وأكلوا أربعة أحلاء...»^(٢).

ون ظاهر الروايتين الحق في المال والحرمة فيه، وذلك هو

(١) وسائل باب ١ من أبواب ما يجب فيه حمس، الحديث ٤

(٢) الباب المقدم، الحديث ٦

الوضع، فيعمّ الكل.

وأيضاً مفاد الآية المشاركة هو الوضع، ويعمّ الكل في جميع الأنواع، سواء على تفسيرها مطلق الاستفادة دون الاحتصاص بعيمة دار الحرب نعم، لا تعمّ الآية الحلال المحتلّ بالحرام، والأرض التي اشتراها الدقّي من المسلم

ثم إنه ينبغي ملاحظة ما ورد في كل واحد من العاوين.

١ - فمنها المعادن وقد ورد بسند صحيح عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «سألت عن المعادن ما فيها؟ فقال عليه السلام كل ما كان ركازاً ففيه الخمس»^(١).

وهكذا الغالب من الروايات الواردة في وجوب الخمس في المعدن^(٢). وأنت خير بأن مفاد أداة (هي) هو السبة بين الطرف والمطروف، وذلك هو الوضع، ضرورة أن المراد من الخمس هو الحق المعهود الذي هو له تعالى وللرسول ولذي القربى. إلى آخر الآية.

وبعبارة أخرى. إن طاهر جملة (فيه الخمس) أنه الحق لمحمول شرعاً، وتفسيره بأن اللام إشارة إلى ما يعهد وحب أدائه حتى يكون من باب ما تعتق به التكليف المحتص بالمكلفين، لا قرينة عليه، فلا يُصار إليه.

٢ - ومنها الكنز. ففي رواية الحلبي (أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الكنز، كم فيه؟ فقال: الخمس)^(٣).

(١) الوسائل - باب ٣ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٣

(٢) إنما قلنا العنايت، لأن في روايتين منها قد استعملت أداة (على)

(٣) الوسائل - باب ٥ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ١

وفي رواية أخرى تضمنت أن عند المطلب وحد كثرًا، فأخرج منه لحمس، وبصدق به، فأمر الله تعالى «واعلموا أنما عتتمتم.»^(١) ودلت - بمقتضى مفاد اللام - عبارة عن الحق المحعول وضعا، ولا ينافي ذلك ما رواه المصنف قال «سئل الرضا عليه السلام عن مقدار الكثر الذي يحب فيه الحمس، فقد ما يحب فيه الزكاة من ذلك بعينه فيه الحمس»^(٢) فإن الوحوت بمعنى الشوت، ولو فرض أن المراد هو التكليف لم يعارض ما تقدم

٣ - ومنها العوض وقد ورد في جواب السؤال عما يخرج من البحر وغير ذلك قوله «فيه الحمس»^(٣) وفي رواية أخرى أيضاً كذلك. نعم في بعض الروايات^(٤) قد استعملت كلمة (على) لكن لا وجه لمعارضتها، فإنها محملة، ولو كانت طاهرة في التكليف لم تناف مفاد غيرها وقد روى المصنف عن الصادق عليه السلام أنه قال: «في العسر الحمس»^(٥).

٤ - ومنها ما يفضل من مؤونة السنة: ففي رواية اليساوري في جواب سؤاله: ما الذي يجب لك من ذلك؟ أنه وقع «لي منه الحمس مما يفضل من مؤونته»^(٦) وفي رواية سماعة قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام في لحمس، فقال في كل ما أفاد الناس من قليل أو كثير»^(٧) وفي رواية ابن سنان حتى الحياط يحيط قميصاً بحمس دوايق، فلما منه دائق»^(٨)، نعم في بعض الروايات (أن عليه الحمس) لا ينافي ذلك على

(١) و(٢) الوسائل - باب ٥ من أبواب ما يجب فيه الحمس، الحديث ٣ و٦

(٣) و(٤) الوسائل - باب ٣ من أبواب ما يجب فيه الحمس، الحديث ٧٠٥

(٥) الوسائل - باب ٧ من أبواب ما يجب فيه الحمس، الحديث ٢

(٦) و(٧) و(٨) الوسائل - باب ٨ من أبواب ما يجب فيه الحمس، الحديث ٢ و٦ و٨

ما ذكرناه آنفاً.

٥ - ومنها الأرض، التي اشتراها الذمي من المسلم إذا كان المشتري من أطفال أهل الذمة، وفيها بشكل القول ثبوت الحق الوصعي، فإن الروايات الواردة تضمنت وحوب الخمس على الذمي، كما في رواية الحذاء قال: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: أيما ذمي اشترى من مسلم أرضاً فإن عليه الخمس»^(١) وفي رواية المفيد عن الصادق عليه السلام قال: «لذمي إذا اشترى من المسلم لأرض فعليه فيها الخمس»^(٢) ومقتضى الوحوب التكليفي الإختصاص بالمكلفين، فلا يشمل الصغير، لكن فيما رأيت من كلمات الفقهاء هو ثبوت الخمس في الأرض التي يشتريها المسلم من لذمي الذي اشتراها من مسلم ولم يؤدّ خمسها، وذلك يعطي أنهم استفادوا الحكم الوصعي، فعليه بشت لخمس، وإن كان المشتري من أطفال أهل الذمة

ويمكن تقريب كلامهم بأن الحكم التكليفي المتعلق بإعطاء لمال إنما لا يدل على الوضع إذا كان نحو الإطلاق، كما في إيجاب الكفارة، أما إذا تعلق بمال محصوص فيفيد الوضع، كما إذا وحب بالدر التصديق بمال محصوص فلا يحور له بيعه.

والعجب من صاحب (المستند) حيث أنه في مسألة اشتراط الخمس بالبلوغ يستظهر عدم الاشتراط، ويحفل عدم الاشتراط في الأرض التي اشتراها الذمي من المسلم أظهر لأجل أن ثبوت الخمس فيها بالحطاب التكليفي المختص بالكمّل لكنه في أصل مسألة ثبوت

(١) و(٢) الوسائل باب ٩ من أبواب ما يباح فيه الخمس، حديث ١ و ٢

الخمس في تلك الارض يقول: «ولو نقل الدمي الارض الى غيره قبل أخذ
الخمس لم يسقط الخمس، بل لا يصح النقل في قدره، فإنه إن كان أمراً
وصعياً فلم لا يشت في حق الطفل، وإن لم يكن كذلك قدم لا يصح النقل
في قدره؟ إلا أن يؤول كلامه بأن الوضع في خصوص ما اشترى الدمي
السالف دون الطفل، وذلك شبه التعسف، فليتدبر جيداً

٦- ومنها الحلال لمختلط بالحرام قال في (المستند) بعدم ثبوت
الخمس فيه في مال الصغير، مستنداً بما تقدم من أن ثبوته بالحطب
التكفيهي المختص بالتكمل

أقول ما ذكره من الحطب التكفيهي وإن كان صحيحاً، حيث إن
الوارد في الروايات قوته عليه السلام (أخرج الخمس) أو (وليست
بخمسه) ونحو ذلك، إلا أن التعليل بأن الله عز وجل قد رضى من ذلك
المان بالخمس، وقوله عليه السلام بعد ذلك في رواية أخرى: «وسائر
لمال لك حلال» يعطي أن الشارع إنما حذد الحرام تعدياً في مقدار
الخمس، أو جعل ذلك بدلاً من مقدار الحرام في الوقع، فالحكم
لوصفي وهو ممكن من الغير لصاحبه وكونه محرماً ثابت وغير ساقط،
فكيف القول به، ثبوت الخمس وكون جميع المال حلالاً له^(١).

(١) إن قلت قد وردت روايات تدل على حذو المختلط من الحلال والحرام غير المميز بينهما
ولا المعروف صاحبه، فمنها صحيحه ابن سنان وكل شيء فيه حلال وحرام فهو لك حلال أبداً حتى
تعرف الحرام منه يعني فتدعه ونحوه صحيحه بعدة، إلا أنه قال «لا بأس به حتى تعرف الحرام
بعينه» ومنها مؤنثة سماعة قال «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أصاب بدلاً من عمل بني أمية،
وهو يصدق منه، ويصل منه فريضة، ويجمع يعرف به ما كتبه، وهو يقول إن الحيات يدعس
السنان، فقال أبو عبد الله عليه السلام إن الحصة لا يكثر حطبها ولكن الحصة تحط تحطية ثم
قال «إن خلط الحرام حلالاً فاحتلها جميعاً فلا يعرف الحلال من الحرام» فلا بأس «ومنها صحيحه أبي
بصير عن شريح السرقه ونحوه فقال «لا بأس بكونه مختلطاً معه غيره، وما السرقه بعينه فلا» ومنها

الا أن يقال بكون الصغير أسوأ حالا من الكبير، بأن لا يكتفى
بالحمس في حقه، ويكتفى في الحلية بالمقدار المتيقن أنه له، وذلك
مما يقطع بخلافه.

عدم اعتبار الحول:

(قال المحقق فقه - الثاني - لا يعتبر الحول في شيء من الخمس،
ولكن يؤخر ما يجب في أرباح التحويلات احتياطاً للمكتسب).

أما عدم الحول فيما عدا الأرباح والموائد فواضح، بمقتضى إطلاق
الأدلة، لا سيما بالنظر إلى كونه حقاً وصعباً لا وجه في تأخيرها إلى مصي
الحول وقد نقل الإجماع وأنه قول العلماء كافة، ونحو ذلك في عدم
اشتراط الحول، وظاهر صاحب الحواهر إمكان الإجماع المحض على
ذلك، وعلى الفورية حيث قال: ويمكن دعوى تحصيل الإجماع

صحيحه الخلفي، وهو أن حلالاً ورب من به مالا وقد عرف أن في ذلك إماماً ولكن احتل في سجاره
معيه خللاً كان خللاً فيما يمكنه، وقد عرف فيه شك معلوم لا أنه رد فليأخذ من ماله ويرد الربا ومعه
صحيحه الخلفي بضم الهمزة، أي ورب مالا وقد علمت أن صاحبه الذي ورث منه قد كان يربي، وقد
عرفت أن فيه ربا، ثم ذلك وبسبب ذلك خلل له من علمي فيه إلى أن قال: فقال أبو جعفر عليه
السلام: من كتب بعهده مالا معروفاً ويعرف منه فحده رأس ماله، وود ما سوى ذلك، وإن كان
محيطاً فكنهه هباً، فإن الإمام ماله، إلى غير ذلك من الروايات فلا عجب لي أن ترد تحليته في مورد
تبعاً من الشارع

فتأولاً هذه الروايات معارضة بما ذكره عن التحريم كما في صحيحه صريحاً قال عليه السلام
«أما ما عمت أنه قد حلفه الحرام فلا يأكل» ورواه سحابة عن عبد الله بن مسعود أنه سئل عن رجل
أخذ ربه ربه عند الله بن ستمائة وكل شيء بك خلل حتى يحلله شاهدان بأن فيه الميتة، وما
كان فيه العمل سيئاً، قال: «لا بأس به» وأبي عبد الله عليه السلام وأنه مثل عن عمل السلفاء يحرر
فيه برجل - أي - بسلام - وقد فعل فصار في يده شيء فبيعت بمحملة إلى أهل البيت

وأيضاً الروايات المذكورة في البراءة مختص بمورد ما ذكر في بابه

وأيضاً في سائر ما كان محلوه، ثم يمكن جميع أمره محلاً بلائلاء، أو يحتمل أن ذلك
الشيء من ماله يأمر به به ويحوز شراره

عليه، بل وعلى وجوه قوراً ريادة على ذلك أيضاً، لأنه حق للغير المطالب به حالاً، إن لم يكن قولاً، مع أنه يكفي في عدم حوار إنقائه عدم الإذخ من مستحقه، إذ هو من قبيل لأمانة لشرعية عنده»^(١)

وأما عدم الحول في الأرباح فالمشهور المعروف ذلك، إلا ما يحكى عن ابن إدريس من اعتذر مصي الحول حيث قال «أما ما عدا الكنوز والمعادن من سائر الاستمدادات والأرباح والمكاسب والبراعات فلا يجب فيها الخمس بعد أحدها وحصولها، بل بعد مؤونة المستفيد ومؤونة من تحب عليه مؤونته سنة هلالية على جهة الاقتصاد، فإذا فصل بعد نفقته طول سنته شيء، أخرج منه الخمس قليلاً كان الفاضل أو كثيراً. ولا يجب عليه أن يخرج منه الخمس بعد حصوله له وإخراج ما يكون بقدر نفقته، لأن الأصل براءة لدمه، وإخراجه على الفور، أو وجوبه ذلك الوقت يحتاج إلى دليل شرعي وشرع حاله منه، بل إجماعاً منعقد بغير خلاف أنه لا يجب إلا بعد مؤونة المرحل طول سنته، فإذا فضل بعد ذلك شيء أخرج الخمس من قليله وكثيره

وأيضاً في : لا يعلم كميتها إلا بعد مصي سنة، لأنه ربما ولد الأولاد، وتزوج نروحات، وانهدم داره ومسكه، وماتت دابته التي يحتاج إليها، أو اشترى خادماً يحتاج إليها إلى غير ذلك مما يطول تعداده وذكره، والقديم تعالى ما كلفه إلا بعد هذا جميعه، ولا أوجب إلا فيما يفضل عن هذا جميعه طول سنته...»

أقول يدل على ما ذكره في نادى النظر ما ورد من قوله عليه

(١) الجواهر ج ١٦ ص ٧٩

السلام: (الحمسن بعد المؤونة) وقوله عليه السلام (الحمسن مما يفصل من مؤونته) وقوله عليه السلام (عليه الحمسن بعد مؤونته ومؤونه عباده، وبعد حراح السلطان. إلى غير ذلك والتقريب. أن كلمة (بعد) طرف زمان. والمؤونة عبارة عن مؤونة لسنة، فتعلق الحمسن - وصعاً وتكليفاً - بتوقف على مصي الحول، فيشكل على ما هو المشهور بأنه خلاف ما يستفاد من الروايات، كما يشكل عليه بما ذكره ابن إدريس من أن إحرار أن ما يؤديه من الحمسن فصل المؤونة بتوقف على مصي الحول، ويريد على ذلك إشكالا أنه بناء على ما يذهب إليه المشهور من تعلق الحمسن بالعين لو كان غير مشروط بمضي الحول فكل ربح في أثناء السنة يكون فيه الحمسن، ولا يحور أن يكتسب به، مع أن السيرة قائمة بالاكسب بمجموع رأس المال والأرباح المتحددة في طول السنة

والتحقيق. أن المشهور هو المصور، فإن كلمة (بعد) لا تتعين في الاستعمال في الزمان بالدلالة المطابقة، فإنها كما تستعمل في ذلك، كما في قوله تعالى ﴿وَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾^(١) وقولك. أتيت بعد الظهر مثلاً، تستعمل كذلك في الرتبة المتأخرة فيما ينشئ أمره على التأخر، فيقال ليركب السفينة مثلاً زيد بعد عمرو، وحالد بعد زيد، وهكذا وتستعمل في الرتبة المتأخرة، ويقال زيد بعد عمرو في الفصيلة، ومنه قولهم الأفضل فالأفضل. وتستعمل فيما لا أساس له بالزمان. كما في قوله تعالى ﴿وَأَنْ يَحْدِلْكُمْ عَنْ دَابِّكُمْ﴾^(٢) وقوله تعالى ﴿وَلَنْ رَأَى إِلَهُكَ﴾ من أحد من

(١) سورة بقره ٢٨

(٢) سورة آل عمران / ١٦٠

بعده ﴿١١﴾ وقوله تعالى ﴿فَأَيُّ حَديثٍ بَعْدَهُ يُؤْمَرُونَ﴾ (٢) وتستعمل في التحديد كما في قوله تعالى ﴿فَلَكُمْ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيَنَّ بِهَا﴾ . فلهن الثمن مما تركتم من بعد وصية توصون بها فأما السدس من بعد وصية . ﴿٣﴾ ونحو ذلك فإن كلمة (بعد) في هذه الآيات الشريفة لتحديد دائرة الإرث

فما ورد من أن (لحمس بعد المؤونة) لا بد من كونه محصصاً لعموم ما ورد من (أن الحمس في كل ما أفاده الساس من قليل أو كثير) وما ورد من قوله عليه السلام (على كل امرء عزم أو اكتسب الحمس مما أصاب .) ونحو ذلك . والخصيص بما أنه أفرادى يحرح به الفائدة التي تصرف في المؤونة عن ثبوت الحمس فيها، أو أنه أرماي يقيده إلى إطلاق تعلق لحمس ووجوب أدائه، بمعنى أن نعلق الحمس بكل ما أفاد الساس إنما هو بعد مصي الحول ومن المعلوم أنه لا يمكن أن يصار إلى الثاني فإن لارمه يحجب الحمس في جميع الأرباح حتى المصروف منها في المؤونة، وذلك خلاف المنصوص عليه، وخلاف الضرورة، فيتعين التخصيص في الأفراد ولا يمكن الجمع بين التخصيص فإنه من قيل استعمال اللفظ في المعين

وعلى هذا فلا دليل على تفيد إيجاب الحمس بمصي الحول، والإطلاق المقتضى لثبوته بالمعمل محكم (٤)

(١) سورة طه ٤١

(٢) سورة الأعراف ١٨٥

(٣) سورة النساء ١١ و ١٢

(٤) وبعبارة أخرى إن ما ورد من قوله عليه السلام (على كل امرء عزم أو اكتسب الحمس مما

إن قلت: إن ما ورد من الخمس مما يفضل من مؤوته لا يصدق إلا بعد مصي الحول فإن المؤونة هي مؤونة السنة

قلت. ما يربحه في أثناء السنة إذا كان رائداً على نفقة سته التي يمون بها نفسه وعياله يصدق عليه أنه يفضل من مؤوته (١٢) نعم لا بد من إحراره حتى يبحر التكليف ولذا قال المحقق (قده) «ولكن يؤجر ما يحب في أرباح التجارات احتياطاً للمكتسب»

وأما ما أشكله ابن إدريس بقوله: «وأيضاً فالمؤونة لا يعلم كميتها إلا بعد مصي سنة» فهو أحسن عن مقالة المشهور، فإنهم في مقام ثبوت الخمس في الربح بمحرّد ظهوره في أثناء السنة، وهذا الاشكال مرتبط بعدم تنحر التكليف بأداء الخمس في الأثناء لعدم العلم بالكمية. وقد إترم المشهور بذلك، وربما ادعى الإجماع بحوار التآخر للاحتياط والإرفاق بالمكتسب

وأما الذي أشكله زيادة على ما ذكره ابن إدريس فيدفع على ما هو التحقيق من كون الخمس حقاً مالياً في الربح، ويحب أداؤه، لا كونه كسراً مشاعاً مملوكاً لأربابه، فتبدّله بمال آخر ليس إتلافاً له. بل يدفع

صاحب: «وقوله عنه السلام (حب عندك فيه الخمس) وبحود ذلك، صاهره كون الوحي مطلقاً غير مشروط، وكون العلم مسبقاً لآمره، وما ورد من أن (الخمسة بعد مؤونه) إمّا أنه بعد إطلاق الوحي وبعد كونه مشروطاً بما بعد خوف، أو أنه حصص العام بخرج ربح المصروف في المؤونه ولا يمكن الجمع بينهما، وحيث إن التخصيص الفردي معز فلا يصح. بل كون الوحي مشروطاً

ثم لا يوهم أن التخصيص بعاص مؤونه يندم عند الجمع بين الأمرين، لا بداهة بأن: إحرار كون الربح رائداً على المؤونه يوجب على مصي الحول، وأما في نفس الأمر فالربح اندي لا يصرف في المؤونه ويبقى إلى آخر سنة هذا تعلقه بالخمسة والتكليف لا يدري أنه كذلك، ولذا يفرض العلم في أثناء السنة تنجرّ عليه التكليف المطلق

(١) خصوصاً إذا كان المضارع بمعنى الاستقبال

الإشكال أيضاً على القول بالإشاعة وتعلقه بالعين، بقبام السيرة، والاستفادة من مجموع الروايات بنصم بعضها الى بعض، فإن قوله عليه السلام في صحيحة علي بن مهزيار: «وَمَا الْعَدْنُ وَالْعَوَائِدُ فَهِيَ وَاحِدَةٌ عَلَيْهِمْ فِي كُلِّ عَامٍ» وقوله عليه لسلام: «الْحَمْسُ مِمَّا يَفْصَلُ مِنْ مَوْزُونَةٍ» إلى غير ذلك إذا بنصم إليه حوار التأخير اثبت بالضرورة والإجماع، يستفاد منه جوار لإتحار برأس المال مع ما ربحه أولاً وثانياً وهكذا.

تنبيه

إذا ربح وعلم برمادته على مؤونة سبه التي يحتاج إليها فيها، كان اللارم إيجاب أداء الخمس فوراً بمطالبة ذي الحق بلسان حار أو المقاد، وما ذكره المحقق وغيره من الإحباط بما هو مما لا يعلم برمادته على مؤونة السنة، وحيث لا يتمسك بعدم في الشبهة المصداقية، ولا يتحرر الحكم ما لم يحجر موضوعه بقدر بالاحتياط في حق المالك وتحويل تأخيرته. وأما مع العلم بذلك فلا محال له، فاللارم المصير إلى الفور ولا محيص عنه، إلا أن يدعى الإجماع على حوار التأخير مطلقاً. وفيه عدم ثبوت ذلك، وإطلاق كلامهم مصروف إلى العلب، وهو عدم العلم برمادته على ما يحتاج إليه في سنة، فليتدر جيداً

ثم إنه لو أعطى شيئاً من الخمس حيث يعتقد أو بطل زيادة الربح على مؤونة السنة، ثم طهر عدم زيادة الربح، وأنه لم يكن عليه الخمس فإن كانت العين باقية استردّها، وأما إن كانت تالفة فإن كان لم يسم حين الدفع أنه خمس لم يكن له المطالبة لأنه سلط العير على ماله بلا عوض، وإن كان سماًه خمساً فإن كان في ذلك دلالة إلتزامية بأن التسليط بلا عوض إنما على تقدير كونه خمساً في الواقع، فهو ضامن لعوضه، وإن

لم يكن كذلك وكان اعتقاده بتعلقه في حقه داعياً لتسليط المحامي،
فتخلف الداعي لا يوجب الصمان.

اختلاف المالك والمستأجر في الكنز
(قال المحقق الثالث - إذا اختلف المالك والمستأجر في الكنز،
فإن اختلف في ملكه فالقول قول المؤجر مع يمينه، وإن اختلف في قدره
فالقول قول المستأجر)

هذا الكلام يشتمل على مسألتين: -

المسألة الأولى اختلاف المالك والمستأجر، وبحوه اختلاف
المعير والمستعير، في ملكية الكنز بنحو الشبهة الموضوعية، بأن
يدّعي كلّ منهما أنه دونه، وأنه مالكة واختار المحقق تقديم قول
لمالك، وعن المحقق الثاني أنه المشهور. لكن عن الشيخ الطوسي في
(الحلاف) والعلامة في (المختلف) والشهيد لثاني وغيرهم أنه يقدم
قول لمستأجر.

واحتج الأول بأمور:

١ - إن الملك للموَجَر، فهو ذو اليد، ومنى كان الاختلاف بينه وبين
غيره قُدِّم قوله بيمينه إذا لم يكن لغيره اليد

٢ - إن يد المالك أصدية والمستأجر إنما يملك المبيعة، ويده على
العين من أجل المقدّمية لاستيفاء ما يملكه، فتقدّم يد المالك لأصالتها

٣ - ما عن (المعتس) من أن دار المالك كيده.

أقول يتوجه على الأول بأن محرّد الملكية لا يوجب كون المالك ذا
اليَد، فأبها عبارة عن الإستيلاء، وليس بينهما التلازم. ومن الواضح أن

المستأجر هو المستولي بالفعل.

ويتوجه على الثاني بأن الإحارة ليست هي تمليك المصفعة، ولذا تتعدى إلى العين، ويقال: آجرت الدار، وكريت الدار، بل هي التسليط على العين لأجل استيفاء المصفعة. مصفاً إلى أنها لو كانت تمليكاً للمصفعة كان لازمها التسليط على العين، ولذلك يجب تسليمها إلى المستأجر فعليه السلطة والاستيلاء له. ولو قيل بأن الإحارة تمليك مؤقت محدود بالمدة كان الأمر أوضح.

ويتوجه على الثالث بأنه إن أريد أن إضافة الدار إلى المالك توجب ترتب آثار اليد فلا ستمه، فإن اليد هي الاستيلاء، ومحدد تلك الإضافة أحسية عنه. وإن أريد أن ما في الدار من أنواع الدار وملكية الدار دليل على ملكية تواجها، كما أن اليد دليل على ملكية ما فيها، ففيه أن الكفر لا دليل على كونه من التواع، مصفاً إلى أن ما في الدار إما يحكم بأنه في يد المالك إذا كانت الدار فعلاً في يده، لا ما إذا كانت في يد المستأجر.

واحتج للثاني كما في (المالك) حيث قل «الأصح تقديم قول المستأجر لأنه صاحب اليد حقيقة» وهو الأقوى

وربما يضاف على ذلك بأن المالك لا يؤجر داراً فيها كنز، وكان المقصود أنه لو كان قد دونه المالك فيها لما كان أحرها، فظاهر الحال يكشف عن عدم كونه ملكاً له.

وفيه أنه من الطواهر التي لا يُعتمد عليها نعم يورث شيئاً من الطن، ولا أثر له.

تنبيه :

لو وحده المستأجر كترأ له قدمة في العين المستأجرة، فهل له أن يملكه بعد تحميسه أو أنه للمالك؟ مقتضى عموم (لبيد ما أخذت) ^(١) وقوله عليه السلام: «من سق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو له» أن يكون الكنز له، لكن يقال إن يد المالك على الدار يد على ما فيها من المباحات الأصلية.

وربما يحجب عنه بأنه على ذلك يدرم أن يراجع المالك المتقدمين على المالك المؤجر.

وفيه: إن المالك المتقدم حجب ناع الدار للمالك الآخر فقد ملك جميع ما هو مملوك له بالأصالة وبالبيع

والتحقيق: أن ما حل في اليد لو كان فيه شيء يكون قد حل فيه بالبيع، كما لو اصطاد سمكة وكن في حوزها ذرة، لكن اليد أمانة أو شبه أمانة على الملكية ^(٢)، ولا دليل على كونها من الأسباب المملوكة قهراً، ويدون قصد التملك أو التناول. وربما يستظهر لزوم القصد من كلمة السبق والأخذ، ولو فرض السببية القهرية لما عمت ليد التبعية التي يكون ما فيها غير منتفت إليه، وتكون اليد بالنسبة إليه شبه يد النائم وعلى هذا فلا مساع للحكم بأن الكنز الموحود في ملك الغير على إطلاقه ملك للمالك، فهو لواحده بمقتضى عموم دليل الحيارة،

(١) ويظهر منه في الفقه بأن (من حاز ملك)

(٢) ناقش سيدنا الحق (قدس سره) أدلة أمارة يد بالتفصيل، ورجح أن يكون اليد برزخاً بين الأمانة والأصل، أي حاز حقيقياً ولكن لا على كشعها عن التملك الوافعية وقد قطع ما كسبه في هذه القاعدة وباعده أصالة النصحة مع الجزء الثالث من هذه المحاضرات

وخصوص المدلول الإلزامي لأذلة وجوب التخميس لواحد الكنر.
نعم قد ورد في بعض النصوص الحكم بأن ما وحده للمالك، أو
لرؤم تعريف المالك كما في صحيحة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله
عليه السلام قال «سألته عن الدار يوجد فيها الورق، فقال عليه السلام:
إن كانت معمورة فيها أهلها فهو لهم، وإن كانت خربة قد جلا عنها أهلها
فالذي وجد المال أحق به»^(١).

وصحيحته الأخرى عن أحدهما عليهما السلام قال «وسألته عن
الورق يوجد في دار فقال. إن كانت الدار معمورة فهي لأهلها، وإن
كانت خربة فأنت أحق بما وجدت»^(٢).

وموثقة محمد بن قيس أو صحيحته عن أبي جعفر عليه السلام قال:
«قصي علي عليه السلام في رجل وجد ورقاً في خربة أن يعرفها، فإن وجد
من يعرفها وإلا تمتع بها»^(٣).

وموثقة إسحاق بن عمار قال: «سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن
رجل نزل في بعض بيوت مكة فوجد فيها نحواً من سبعين درهماً مدفونة
فلم تر معه ولم يذكرها، حتى قدم الكوفة كيف يصنع قال: يسأل عنها
أهل المنزل لعلهم يعرفونها قلت فإن لم يعرفوها؟ قال. يتصدق
بها»^(٤).

وصحيحة عبد الله بن جعفر قال. «كتبت إلى الرجل أسأله عن رجل
اشترى حزوراً أو بقرة للأصاحي، فلما دبحها وجد في جوفها صرة فيها
درهم أو دينار أو حويرة لمن يكن ذلك؟ موقع عليه السلام عرفها
السايع، فإن لم يكن يعرفها فالشيء لك رزقك الله تعالى اياه»^(٥).

(١ - ٥) الوسائل باب ٥ من كتاب اللقطة

الظاهر من هذه الروايات أن ما وحده لقطة، ويظهر أو يحتمل معرفة صاحبه، فلا تشمل الكثر الذي له قدمة ويعلم أنه ليس للمالك فإن التعريف الذي في الرواية إنما هو طريقي، فلا مجال له فيما لا أثر له بل يستدل بهذه الروايات على أن الكثر في ملك الغير لواحد، فإنها تضمنت قوله عليه السلام (فإن لم يكن يعرفها فليشيء لك) وقوله عليه السلام (تمنع بها) ولو فرض عموم الروايات لغير النقطة أعني الكثر، فليس الدليلين عموم من وجه، وأدلة الكثر والحيارة أظهر شمولاً لمادة الاجتماع. فليست حيداً

المسألة الثانية: إختلاف المؤخر والمستأخر في قدر الكثر بعد الحكم على ما احتاره المحقق (قده) من أنه لمؤخر، فالقول قول المستأخر مع يمينه، فإنه إذا ادعى المؤخر الرتبة في الكثر ولم تكن له يمين، وأبكرها المستأخر كان الحكم كما ذكره قدس سره

استثناء مؤونة التحصيل:

(قال المحقق الرابع - الخمس يجب بعد المؤونة التي يقتدر إليها إخراج الكثر والمعدن من حفر وسك وغيره)

لا إشكال في أن مؤونة السعة لا تلاحظ فيما عدا الأرباح، وبما الكلام ها هنا في مؤونة التحصيل أي لخسارة المالية التي يتحملها واحد لكثرة مستخرج المعدن وكذلك العوص. ولظاهر عدم الخلاف في أن الخمس إنما يجب بعدها

وفي (المدارك) أنه مقطوع به في كلام لإصحاب

وعن العلامة الإستدلال عليه بأن المؤونة وصدة إلى تحصيل المال

وطريق إلى تناوله، فكانت من الجميع كالشركين

وهذا الكلام يشبه تنقيح الماسط، لكنه ليس بمقطوع به، ولا يتم على مسمى كون الخمس حقاً مالياً لا كسراً مشاعاً، والأولى أن يستدل عليه بنحو التحصيص أي خروج ما يعادل المؤونة عن موضوع الخمس في المعدن والكسر، فإن ثبوت الخمس فيهما يلحظ مصداقيته للعيمة، حيث إنه ورد في صحيحة ابن سنان قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ليس الخمس إلا في الغنائم خاصة»^(١)

ونحوه موثقة سماعة عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام قال سالت أحدهما عن الخمس، فقال: ليس الخمس إلا في الغنائم»^(٢).

وورد أيضاً: «الخمس من خمسة أشياء من الكور والمعادن والعوص»^(٣). ونحوه سائر الروايات الدالة على الخمس في هذه الأصناف والجمع بين الروايات بأن ثبوت الخمس في ذلك باعتبار مصداقيته للموضوع الوارد في آية ﴿اعلموا أنما غنمتم﴾ ومن الواضح أن العيمة لا تصدق إلا بعد المؤونة التي هي حسارة مالية.

ويمكن الإستشهاد على ذلك بما رواه الكليني عن يربد في حديث سؤاله عن الفائدة في مكائبه أجاب عليه السلام «الفائدة مما يعيد إليك في تحارة من ربحها، وحرث بعد العرام»^(٤)

ويمكن الاستدلال على ذلك بنحو التحصيص، أي تخصيص ما

(١) و (٢) الوسائل باب ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ١ و ١٥

(٣) الوسائل - باب ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ١١

(٤) الوسائل - باب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٧

ورد من إيجاب الخمس في الكثر والمعدن بما ورد من أن الخمس بعد المؤونة كما في الصحيح عن ابن أبي نصر قال: «كُتبت إلى أبي جعفر عليه السلام: الخمس أخرج قبل المؤونة أو بعد المؤونة فكتب عليه السلام: بعد المؤونة»^(١) وعن الهمداني: أن في توقيعات الرضا عليه السلام إليه: «أن الخمس بعد المؤونة»^(٢) إلى غير ذلك من الروايات

لا يقال: إن المؤونة في هذه الروايات هي مؤونة نفسه وعياله لا مؤونة ما وحده أو استخرجه، حيث أنه جاء في رواية الهمداني: «فاختلف من قلنا في ذلك، فقالوا: يحب على الصياع الخمس بعد المؤونة، مؤونة الضيعة وحراحها، لا مؤونة الرجل وعياله، فكتب عليه السلام، وقرأه على من مهيأ: عليه الخمس بعد مؤونته ومؤونة عياله وبعد خراج السلطان»^(٣)

لأن نقول: إن الرواية محتصة بما أوجبه عليه السلام على أصحاب الضياع نصف السدس بعد المؤونة فلا ربط لها بعموم ما ورد من أن الخمس بعد المؤونة، مضافاً إلى ما يستفاد من رواية السيدي من استثناء ما يصرف في عمارة الضيعة في الخمس، حيث إنه سأل أبا الحسن الثالث عن رجل أصاب من صيعته من الحنطة مائة كراً ما يزكى، فأخذ منه العشر عشرة أكرار، وذهب منه بسب عمارة الضيعة ثلاثون كراً وبقي في يده ستون كراً، ما الذي يحب لك من ذلك؟ وهل يحب لأصحابه من ذلك عليه شيء؟ فوقع عليه السلام: لي منه الخمس مما يفضل من مؤونته»^(٤).

(١) و (٢) الوسائل - باب ١٢ من أبواب ما يحب فيه الخمس، الحديث ١ و ٢

(٣) و (٤) الوسائل - باب ٨ من أبواب ما يحب فيه الخمس، الحديث ٤ و ٢

أقول: تقريره عليه السلام لما صرفه في عمارة الصيغة يفيد استثناء
كما تستثنى مؤونة النفس والعيال، التي صرح بها بقوله عليه السلام مما
يفضل من مؤنته.

فتلخص أنه لا إشكال في أن الخمس فيما يحتاج تحصيله إلى
المؤونة يكون بعدها.

تذييل وتكميل:

الأقوى أن النصاب إنما يلاحظ بعد المؤونة، فإن بلغ الكثر
والمعدن والغوص النصاب بعدها ففيها الخمس، وإلا فلا كما هو
المشهور المعروف بين الفقهاء إلى زمن صاحب (المدارك) حيث حثار
اعتبار النصاب قبل المؤونة

وتقريب كلامه: أن عموم الخمس في المعدن مثلاً قد خصص
بأمرين. أحدهما المؤونة، والآخر النصاب، وهما في عرص واحد لا
يتقدم أحدهما على الآخر. وعلى هذا فلو نقص عن النصاب بعد إخراج
المؤونة لم يسقط الخمس.

وفيه: أولاً - إن الكثر والمعدن والغوص إنما يتعلق بها الخمس
بعنوان مصداقيتها للقيمة على ما قدمناه وذكرنا أن خروج المؤونة
بالتخصيص فكان العام هو ثبوت الخمس فيما أخرج منه المؤونة
فينحصر تخصيصه بالنصاب، فلا محالة يكون اعتباره بعد المؤونة.

وثانياً - إن صحيحة الربطي^(١) وغيرها مما دل على اعتبار النصاب

(١) هي ما رواه عن مولاه لوصا عليه السلام قال سألت عما يخرج من المعدن من قليل وكثير، هل
فيه شيء؟ قال: ليس فيه شيء حتى يبلغ ما يكون في مثله الركعة عشرون ديناراً

طاهرها ثبوت الخمس حتى في مقدار النصاب تمامه، فلو اعتبر
النصاب قبل المؤونة لزم ثبوت الخمس في بعض مقاديره.

قال الشيخ الأنصاري: «الأقوى أن النصاب بعد المؤونة لأن الطاهر
من قوله عليه السلام: ليس فيه شيء حتى يبلغ عشرين، هو وحب
الخمس فيه إذا بلغ عشرين، بأن يكون الخمس في نفس العشرين ولا
يتأتى ذلك إلا إذا «عشر العشرون بعد المؤونة»

المبحث الثالث في قسمة الخمس

(قال لمحقق: الفصل الثاني في قسمته يقسم ستة أقسام، ثلاثة للنبي صلى الله عليه وآله، وهي سهم الله وسهم رسوله وسهم دي القربى، وهو الإمام وبعده للإمام القائم مقدمه، وما كان قبضه النبي (ص) أو الإمام ينتقل إلى وارثه، وثلاثة للأيتام والمساكين وأساء السبيل).

وقيل: بل يقسم خمسة أقسام، والأول أشهر

ها هنا مسائل: -

المسألة الأولى في تقسيم الخمس وأن سهامه ستة

ودلت هو مشهور المعروف، بل قال بعضهم: إنه من دين الإمامية، وبعضهم به مذهب أصحابنا، وبعضهم نقل الإجماع عليه صريحاً. واستدلوا عليه بالآية المدركة، وبالروايات أما الآية فهي آية لقيمة^(١) فإن الأمر الواحد إذا جعل لمتعدد، فظاهره التقسيم فيهم.

نعم، ربما يقال: إن الله تعالى لم يقل ﴿يَنْ خُصْهُ﴾ والله ورسوله ولدي لقربى ﴿كما قال في آية الميء﴾ ﴿مَا لَّيَّ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ

(١) سورة الأنعام / ٤١.

القرى فدلَّه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل» (١)
 بل أحرَّ اسمَ أنَّ وقال عر من قائل «فإنَّ لله حمسه . . .» وهذا يفيد إنَّ
 الخمس بأجمعه له تعالى، وأنَّ عطف حملة ولرسوله، ولذي القربى
 لإفادة أنَّ لهما حقَّ التصرف فيه، كما يقال. إنَّ السَّتان لزيد ولو كيله
 ولمن يتولى أمره ونحو ذلك.

لكن ذلك خلاف ظاهر العطف، ولعل تأخير اسم أنَّ وتقديم لفظ
 الحلالة لأجل التعظيم أو بيان شرافة الخمس

وأما السر في عدم ذكر اللام في اليتامى وصاحبيه فلا يحصرني ما
 اعتمد عليه بكلام قاطع، والعلم لديه تعالى نعم على ما تضمنه بعض
 الأحاديث من أنَّ الخمس يصل كلُّه إلى الإمام، ويده الأمر، وأنَّ
 الأصناف الثلاثة من بني هاشم عائلته، وهو يتولى أمرهم، فليس لهم
 حصة استقلال، فمقتضى ذكر اللام أي إنَّ هؤلاء الأصناف وإن كانوا
 يستحقون الخمس ولهم سهامهم، لكن ذلك بإعطاء الإمام لهم، وإنَّ
 أعورت نَمَمها من نصيبه، وإن فصلت أحد ما يفصل، يمكن أن يكون
 ذلك بعض السر في ذلك.

وكيف كان فإن الآية بظاهرها تدلُّ على تقسيم الخمس ستة أسهم
 إن قلت: كيف يستدلُّ بالآية على تقسيم مطلق الخمس ستة أقسام،
 مع أنها تحتص بعيمة الجهاد، لأنها بعد قوله تعالى ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى
 لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَخُوفَ الدِّينَ كُلُّهُ﴾ . . . ﴿

قلت إنَّ الآية لها العموم، حيث إنها بمثابة (أن كل شيء

غنتموه) والعام لا يحصن بالموارد، فهي شاملة لحمس المعدن والعوص والكرو وأرباح المكاسب أيضاً. نعم، شمولها لخمس الحلال المختلط بالحرام، والأرض التي اشتراها الذي يحتاج إلى مزيد التأمل.

وأما الروايات فمهما:

١- ما رواه الكليني في حديث قال (عليه السلام): «الخمس من خمسة أشياء - إلى أن قال -: ويقسم بينهم الخمس على ستة أسهم: سهم لله، وسهم لرسول الله، وسهم لذي القربى، وسهم لليتامى، وسهم للمساكين، وسهم لأبناء السبيل...»^(١).

٢- وفي رواية أخرى: «وأما الخمس فيقسم على ستة أسهم: سهم لله، وسهم للرسول، وسهم لذوي القربى، وسهم للمساكين، وسهم لأبناء السبيل»^(٢).

٣- وعن السيد المرتضى نقلاً عن (تفسير النعماني) بإسناده عن علي عليه السلام قال: «الخمس بحري من أربعة وجوه، من الغنائم التي يصيبها المسلمون من المشركين، ومن المعدن، ومن الكوز، ومن الغوص ويحري هذا الخمس على ستة أجزاء، فيأخذ الإمام منها سهم الله وسهم الرسول وسهم ذي القربى، ثم يقسم الثلاثة السهام الدقية بين يتامى آل محمد ومساكينهم وأبناء سبيلهم...» إلى غير ذلك من الروايات.

المسألة الثانية: أن ثلاثة من السهام للنبي (ص) في حياته، وبعده

(١) الوسائل - باب ١ من أبواب قسمة الخمس، الحديث ٨

(٢) الوسائل - الباب المنقول، الحديث ٩

للإمام القائم مقامه.

يدلّ على ذلك الرويات المصرّحة بأنّ سهم الله تعالى لرسوله، وهو أحقّ به، وهوله خاصة، وهذان السهمان للإمام والحقّة في زمانه^(١) وأما أن الثلاثة في حياة النبي (ص) له خاصة فلا، الإمام في حياته وأما ما ورد في بعض الأحبار من أن سهم الله تعالى يصرف في سبيله تعالى، وأن سهم ذي القربى لأقاربه كما في حرر كزبا ابن مالك الحمفي^(٢) وما في رواية محمد بن مسلم من تفسير ذي القربى بقربة رسول الله وبي الله^(٣) فمعارض سائر الروايات الصحيحة، وعلى خلاف ما عليه أصحاب الإمامية، ومحمول على التقيّة، فإن العامة لا يحصّون ذلك بالإمام

المسألة الثالثة أن ما قضه النبي (ص) والإمام ينتقل إلى وارثه. لأنه بالقبض قد صار ملكاً لشخصه وما في الروايات من أن ما كان لرسول الله (ص) فهو للإمام عليه السلام، وكذلك ما يستفاد من الروايات من أن ما كان للإمام عليه السلام يكون للإمام بعده الذي هو لأن صاحب العصر والزمان عليه آلاف السلام والتحية فالمراد من ذلك هو جهة الاستحقاق الذي هو سبب لتملك بالقبض، فبعد القبض يكون كسائر ما يمكنه، ولذا قال في (الخواهر) وهو احتمال اختصاص الإمام عليه السلام به - أي بما قضه النبي - أيضاً لقبض النبي صلى الله عليه وآله له مثلاً بمصب لسوءه أيضاً باطل قطعاً، إذ هو وإن كان كذلك، لكنه

(١) لاحظ في ذلك الوسائل باب الأول من أبواب قسمة خمس، وغيره

(٢) الوسائل - باب ١ من قسمة الخمس - الحديث ١

(٣) الباب المتقدم، الحديث ١٣ و ١٧ -

صار ملكاً من أملاكه بقصه، وإن كان سبه مصب النوة»^(١)

أقول إن ما ذكره علي بن القول بأن الخمس حق مالي، وأما ما
على كونه ملكاً مشاعاً، فلا يفرق بين المشاع وامتعيين بالقصر في
الانتقال إلى الورثة اللهم إلا أن يقال بأن الخمس ملك مشاع لعنوان الإمامة
لا لشخصه عليه السلام، وإنما يكون ملكاً لشخصه عليه السلام
بالقبض، لكن فيه أن ذلك لا يستقيم بالإضافة إلى النبي صلى الله عليه
وآله، فلا يتم التفصيل بين لقصر وعدمه بالإضافة إليه، إلا بالقول بأن
السهم المارك حق مالي.

ثم إنه روى لصدوق بإساده عن علي بن رشد قال «قلت لأبي
الحسن الثالث عليه السلام إن يؤتى بشيء، فيقال: هذا كان لأبي
جعفر عليه السلام عندنا، فكيف يصع؟ فقال ما كان لأبي سبب
الإمامة فهو لي، وما كان غير ذلك فهو ميراث علي كتاب الله تعالى وسنة
نبيه»^(٢)

توضيحه: أن ما عني بن راشد قد كان وكيلاً للإمام أبي الحسن
الهادي عليه السلام ولم يذكر في الرواية أن شيء الذي كان يؤتى به
كان مما قصه الإمام أبو جعفر الحواد (ع) أو قصه وكيله، ولعل العنة
في ذلك أن السهم حق مالي، أو أن اللهم ملك لعنوان الإمامة، ولم
يكن أبو جعفر عليه السلام قصه حتى يكون ملكاً شخصياً لكن للتأمل
محد، فإن حملة (ما كان لأبي) لها عموم خصوصاً مع اقتراحها بحملة (وما
كان غير ذلك فهو ميراث) التي مفادها ما يملكه بغير سبب الإمامة.

(١) الحواهر ج ١٦ ص ٨٨

(٢) الوسائل - باب ٢ من أبواب الأنفال، الحديث ٦

فليتدبر جيداً

المسألة الرابعة :

ربما يسبب إلى بعض أنه قال : يقسم الخمس خمسة أسهم ، ولم يعلم القائل تفصيلاً ولا دليلاً . وربما يستدل عليه بما رواه حماد عن ربعي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا أتاه المنعم أخذ صفوه - إلى أن قال - ثم قسّم الخمس الذي أحذه خمسة أحماس ، يأخذ خمس الله عز وجل لنفسه ، ثم يقسم الأربعة أخماس بين ذوي القربى واليتامى والمساكين وأساء السيل ، يعطي كل واحد منهم حقاً ، وكذلك الإمام أحد كما أخذ الرسول »^(١)

أقول لا وجه للاستدلال بهذه الرواية وإن كنت صحيحة سبب حماد الذي هو من أصحاب الإجماع لأنها حاكية عن فعل المعصوم عليه السلام ، وعلته كان لأجل التوفير على سائر الأصناف ، يكتفي بما يأخذه لنفسه من خمس الله عز وجل ، أي السدس الذي هو سهم الله تعالى ، وكذلك الإمام يكتفي بذلك ، ويأخذ لنفسه ما كان الرسول (ص) يأخذه ، مضافاً إلى أن الرواية معارضة بسائر الروايات المستفيضة ، فلا يحوز الاستدلال بها على القول المذكور

الإنتساب إلى عبد المطلب :

(قال المحقق . ويعتبر في الطوائف الثلاث انتسابهم إلى عبد المطلب^(٢) بالآتوة ، فلو انتسبوا بالأم خاصة لم يعطوا من الخمس شيئاً على الأظهر).

(١) الوسائل - باب ١ من أبواب قسمه الخمس ، الحديث

(٢) المراد من انتسابهم إلى عبد المطلب هو الإنتساب إلى هاشم فإنه سم بحلف إلا إليه

المعروف المشهور، بل كذا أن يكون إجماعاً، هو الذي ذكره
 لمحقق (قده)، لكن عن السيد المرتضى أنه لم يعتر ذلك، وحمل
 المنتسب بالأم أيضاً من الطوائف الثلاثة، واختار ذلك صاحب الحقائق،
 بل ينسبه إلى كل من قال بأن ابن التست وولدها من الأساء والأولاد في
 لإرث والوصية وغيرهما

والمحقق يقضي بما اختاره المحقق (قده)

أما أولاً فلأن الروايات مصرحة بأن الخمس عوض الزكاة وبدلها،
 ومن الضروري أن من كان أبوه غير هاشمي يستحق الزكاة، وإن كانت
 أمه هاشمية، فلو استحق لحمس أيضاً لزم الجمع بين العوض
 والمقوص، والبدل والمُبدل، وذلك حلف مستحيل

وأما ثانياً فإن في صريح الرواية قوله عليه السلام: «والنصف
 لليتامى والمساكين وأساء السبيل من آل محمد عليهم السلام الذي لا
 تحلّ لهم الصدقة ولا الزكاة»^(١) وذلك يدل على أن الموضوع مقيد بهذا
 الوصف، فيقتد به إطلاق ما ورد من أن النصف الباقي بين أهل بيته،
 فسهم ليتامهم، وسهم لمساكينهم، وسهم لأبناء سبيلهم، وغير ذلك
 من المطلقات. فإن تلك لحمة من الرواية تعكس بعكس القبيض إلى
 أن من حلت له الزكاة ليس له هذا النصف، وغير الهاشمي من الأب
 تحلّ له الزكاة، فلا يكون له حق في هذا النصف

وأما ثالثاً فإنه لو كان الهاشمي من قبل الأم يعطى من الخمس
 لشاع وذاع بين الشيعة ولم يذهب الصدر الأول ومن بعدهم إلى خلافه.

(١) الوسائل - الباب ١ من أبواب قسمة الخمس، الحديث ٩

وأما رابعاً - فلما وقع التصريح بذلك في مرسنة حمّاد، وهو من أصحاب الإجماع، في حديث طويل قال عليه السلام «ومن كنت أمه من بني هاشم وأبوه من ساير قريش، فإن الصدقات تحلّ له، وليس له من الخمس شيء، لأن الله تعالى يقول: ﴿ادعوهم لأبائهم﴾» (١). ولو نوقش في السد من حيث الإرسال، ولم يكتف بحالة حمّاد فيما صح عنه، فالرواية مسخرة لعمل الأصحاب.

وربما يستدل على ذلك بأمور: -

مها - أن الخمس إنما هو لسي عبد المطلب كما في الحديث (٢) وإطلاق الإس على اس الست محار، لصحة أن يسلب عنه كونه إساً لحدّه من أمه.

وفيه: أن السلب كذلك بمثابة سلب اس الإس عن كونه إساً لحدّه، والمراد هو سلب السّوة بلا واسطه، فلا يكون دليلاً على لمحار.

ومها - أن الأم وعاء لماء الرجل والإس من مائه، فلا يصدق الإس على إس الست. ويشهد على ذلك ما رواه الشيخ والصدوق عن عبد الله ابن هلال عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألت عن رجل يتزوج ولد الزنا، فقال لا بأس، إنما يكره محافة العار، وإنما الولد ليصلب وإنما المرأة وعاء قلت: الرجل يشتري حادماً ولد ربا فيطأها؟ قال: لا بأس» (٣).

أقول لا يمكن المصير إلى ذلك، لما ورد في تفسير آية ﴿يُخْرِجُ

(١) الوسائل - الباب ٩ من أبواب قبضة الخمس، الحديث ٨

(٢) الوسائل - الباب المتقدم والحديث فيه

(٣) الوسائل - كتاب النكاح - باب ١٤ من أبواب ما يحرم بالمصاهرة، الحديث ٨

مَنْ تَبَيَّنَ الصُّلْبَ وَالثَّرَائِفَ ﴿١١﴾ أي صلب الرجل وثرائف المرأة، وذلك موضع القلادة منها بين الصدر والحر، فالولد محبوق من المائتين وورد في تفسير ﴿إِنْ حَقَّكَ الْإِنْسَانُ مِنْ نُطْقَةٍ أَمْسَاحٍ﴾ ﴿١٢﴾ أن النطقة ماء الرجل والمرأة، والأمساح أي الاحتلاط من ماء الرجل وماء المرأة في الرحم، ولما قال الإمام موسى بن جعفر عليه السلام في جواب هارون حيث قال لم حوَّرتُم للعامة والمحاصة أن يسسوكم إلى رسول الله صلى الله عليه وآله ويقولون يس رسول الله (ص) وأنتم من علي عليه السلام، وإنما يسب المرء إلى أبيه، وفاطمة إنما هي وعاء، والبي حذكم من قبل أمكم؟ فأجاب عليه السلام لو أن البي سُئِر، فحطبت إبيك كريمتك، هل كنت تحبيه؟ فقال سبحان الله لم لا أحبيه، بل أفتخر على العرب وفريش بك، فقال (ع) لكه لا يحطب إلي ولا أزوجه لأنه ولدني ولم يلدك.

وفي رواية أخرى عن أبي الحارود عن أبي جعفر (ع) «ما يقولون في الحسن والحسين؟ قلت سكرتون عليهما إنما رسولا رسول الله (ص) قالوا، ولد الإساءة لا يكون من الصلب، فقال أبو جعفر، يا أبا الحارود لأعطينكها من كتاب الله تعالى أنهما من صلب رسول الله لا يردها إلا كاهن قال قلت جعلت فداك، وأين ذلك؟ قال حيث قال الله تعالى ﴿وَحُرِّمْتُ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتَكُمْ وَسَاءَتَكُمْ﴾ إلى أن انتهى إلى قوله تعالى ﴿وَحَلَائِلُ أَبَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ ﴿١٣﴾

(١) سورة طه ٧

(٢) سورة الاسد/٢

(٣) سورة الباء / ٢٣

فَسَلِّتُهُمْ يَا أَبَا الْجَارُودِ هَلْ كَانَ يَحِلُّ لِرَسُولِ اللَّهِ (ص) نِكَاحُ حَدِيثَتِهِمَا ؟
فَانْ قَالُوا . نَعَمْ ، فَكُذِّبُوا وَاللَّهِ وَفَجَرُوا ، وَإِنْ قَالُوا : لَا ، فَهُمَا وَاللَّهُ إِبْنَاهُ
لَصَلِّهِ . وَمَا حَرَمْتَا عَلَيْهِ إِلَّا لِلصَّلْبِ «^(١)

والحاصل . أنه لا يمكن القول بأن المرأة وعاء لماء الرجل ، ولا
يمكن الأخذ بالرواية مع ضعف سندها ، ومعارضتها بالآيات
والروايات ، وموافقتها للعامة .

ومنها . ما تمسك به بعضهم من قول الشاعر البدوي من القدماء .
بِئْسَ مَا سَوَّيْنَا بَيْنَنَا وَبَيْنَهُنَّ أَيْتَاءَ الرِّجَالِ الْأَسَاعِدِ
بتقريب أنه بيان لما عليه العرف العام من العرب .

وفيه : أنه لا حجية لقوله ، ولا شاهد في كلامه على أنه يريد
العرف العام ، وإنما هو ادعاء منه لنفسه ، ولا يمكن التمسك به في قول
ما استفيد من الآية والرواية .

ومنها : أن الخمس إنما يُعطى لمن يصدق عليه بالحمل الشايع أنه
هاشمي ، ومن كانت أمه هاشمية لا يصدق عليه ذلك ، ضرورة أنه من
كانت أمه من بني تميم وأبوه من عشيرة أخرى ، لا يقال له أنه تميمي بل
ينسب إلى تلك العشيرة .

وفيه . أن صاحب الحقائق ذكر دلالة حمده من لأخبار على صحة
نسبتهم ، بل جميع الدرية إليه ، بأن يقال محمد بن علي ، كما يقال .
علوي ، وروى عن الكافي صحيحة عبد الرحيم عن أبي جعفر عليه
السلام ، وفيها . « قلت له . هل لولد الحسن فيها (أي في الإمامة)

(١) بحار الأنوار ، مجلد العاشر من ٦٦ من الطبعة القديمة

نصيب ؟ فقال . لا والله ، يا عبد الرحيم ، ما لمحمدي فيها نصيب
غيرنا » وروي أيضاً عن الصدوق بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام -
إلى أن قال عليه السلام - « فمن حالفك على هذا الأمر فهو رديق .
فقلت . وإن كان علويّاً فاطمياً ؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام . وإن
كان محمديّاً علويّاً فاطمياً .

والتقريب . أنه عليه السلام أطلق نسبة المحمدي إلى ولد الحسن
(ع) وإلى من كان علويّاً فاطمياً ، مع أن النسبة إليه صلى الله عليه وآله
تكون من قبل بته .

هذا وقد ذكر صاحب الحقائق من الآيات والروايات والأحكام
الفقهية ما فيها دلالة واضحة على أن ابن السنت يستحق إطلاق النسبة
والذرية والأهل عليه . والله دره فيما ذكره ولقد أحسن وأجاد . ولكن
الكلام في أنه لم ينص في رواية واحدة على أن من كانت أمّه هاشمية
يستحق الخمس ، وإنما هو رحمه الله يستدلّ بالمطلقات ، فيتوجه عليه
تقييدها بما ذكرناه من الأدلة الأربعة . فليتدبر جيداً

هل يجب الاستيعاب في التقسيم :

(قال المحقق . ولا يجب استيعاب كل طائفة ، بل لو اقتصر من
كل طائفة على واحد حاز) المقصود أنه لا يلزم إيصال سهم السادة إلى
جميع أفراد كل فرد من الطوائف الثلاث ، أعني النامي والمساكين والس
السيب . وهناك مسألة أخرى وهي الإيصال إلى إحدى الطوائف الثلاثة
سيأتي التعرّص لها من المحقق (قدّه) مع حكمه هناك بالاحتياط .

وما ذكره هاهنا من عدم وجوب الاستيعاب هو المشهور والمعروف

بين الأصحاب وقد استدلّ عليه بأمر : -

١ - الأصل .

وفيه أنه لا يمكن الأحده ، بناء على أن اللام للملكية أو نحوها من الاحتصاص ، وبطراً إلى أن لفظ التامى والمساكين عام مستعراقي

٢ - إن الجمع المعروف باللام في لكتاب والسنة يُراد به الجنس ، وذلك يصدق على المتنسب بالمدأ وإن كان واحداً

وفيه أن ذلك لم يصل إلى حدّ الحقيقة في لسان الكتاب والسنة فلا يُصار إليه إلا بالقرينة .

٣ - حيث يتعدّد العموم المستغرق في أغلب الأوقات والأحوال ، خصوصاً بعد انتشار الدرية الطاهرة في سائر الأماكن ، فلا بدّ من أن يكون المراد من الآية والرواية الواردتين نحو لقضية التحقيق الكنية هو الجنس .

وفيه أن ذلك يكون قرينة على عدم الاستيعاب لا على إرادة الجنس وكفاية الإكتفاء من كل طائفة بواحد ، فلازم وجوب الإيصال إلى عدّة لا نقل عن أقل الجمع

٤ - إن كثيراً من جنس الأشخاص أنفسهم لا يقلل خمس كل واحد منهم الاستيعاب ، مع أن المحاطب هو كل واحد منهم
وفيه : نظير ما تقدم في سابقه .

٥ - إن الحطاب للجمع ، بمعنى أن لجميع يجب عليهم الدفع إلى جميع المساكين ، بأن يعطى كل بعض بعضاً

وفيه : أن الخطأ ليس للمجموع المكلّفين ، بل لجميعهم ،
ومعناه كون كل واحد مكلّماً بدفع سهم المساكين لهم ، فالموضوع في
تكليف كل واحد هو العام المستغرق . نعم لو كان المجموع من حيث
المجموع مكلّماً بالدفع اليهم لتمّ القول بما ذكر .

٦ - إن الخمس ركاة في المعنى وعوض عنها ، ولا يجب
الإستيعاب في الركاة فكذلك في الخمس

وفيه . أن عوضيته عنها مسلم ، قد دلت عليه الرويات ، وأما
حريّن حكم المعوّض عليه يحتاج إلى دليل يقوم عليه ، وما ذكر يوجب
الإستيناس لا الإستدلال

٧ - ما ورد في صحيحة الربطي عن الرضا عليه السلام أنه قيل
له : « أفرأيت إن كان صنف من الأصناف أكثر ، وصنف أقل ، ما يصع
به ؟ قال : ذلك إلى الإمام . أرايت رسول الله صلى الله عليه وآله كيف
يصع ؟ ليس إنما كان يعطي على ما يرى ؟ كذلك الإمام » (١)

أقول : بشكل الاستدلال بهذه الرواية على ما نحن فيه ، فإن السائل
كأنه كان يتوهم لزوم التساوي في ما يصل إلى الطوائف الثلاثة ، وقد
أشكل عليه ذلك حيث أنه يقتضى أن يصل إلى أربعة أنفس من طائفة ما
يعادل أربعائة من طائفة أخرى ، فسأل إن كان صنف أكثر وصنف أقل ،
فأجابه عليه السلام بأنه يعطي على ما يرى ، ومعاده عدم لزوم التساوي ،
وأين ذلك من الاكتفاء بالرحل الواحد مع إمكان الإيصال إلى كثيرين ؟
لأنهم إلا أن يقال بأن المدار على عموم الحواف لا خصوص السؤال ،
وقوله عليه السلام : كذلك الإمام أي أنه عليه السلام يعطي على ما

(١) الوسائل - باب ٢ من أبواب قسمه الخمس ، الحديث ١

يرى، يعم جميع الصور.

لكن حينئذ يشكل الاستدلال بأنه عليه السلام ولي الأمر، والايصال إليه ايصال إلى الجميع، مضافاً إلى أنه لو لم يعط جماعة من طائفة، وحصر سهمهم بواحد تدارك ذلك باعطائهم من نصيب نفسه، فان ذلك من قبيل إعوار السهم الذي يتداركه المعصوم من نفسه



والتحقيق يقتضي أن يبحث عن أن سهام اليتامى والمساكين وابن السبيل، كل سهم منها ملك لكل طائفة منهم أو حق؟ وقبل البحث ينبغي تقديم مقدمة فيها أمور:

الأول: إن الحق بمعناه الأولى اللعوي يعم الملك وغيره، لكن في عالم العمل والتشريع يختلفان بحسب الاعتبار.

وبعبارة أخرى: الحق في اللغة بمعنى الحقيقة الثابتة المتعينة، سواء استعمل بالمعنى الوصفي كما في قوله تعالى ﴿إِنْ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا﴾^(١) أو بالاشتقاق كما في قوله تعالى ﴿لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ﴾^(٢) وقوله تعالى ﴿وَيُحَقُّ اللَّهُ الْحَقُّ﴾^(٣) ففي التكوينية يتبادر منه هذا المعنى، وأما في التشريع هو اعتبار كون له الحق حقيقة وأهلاً لشيء، سواء كان في مورد الوحوب أو التدب.

الثاني: إنَّ للحق أنحاء خمسة من الأضافة.

(١) سورة قاف / ٥٥

(٢) سورة يس / ٧

(٣) سورة يونس / ٨٢

فتارة. يضاف إلى ما يستحقه من فعل نفسه كحق القضاة وحق
الحيار.

وأخرى. يضاف إلى ما يستحقه من فعل الغير كحق المقة على
الوالدين أو الولد أو الزوج .

وثالثة. يضاف إلى السبب لفعل بهه كحق التحجير وحق
الوصاية

ورابعة: يضاف إلى السبب بفعل الغير كحق الأوة وحق الجوار.
وحامسة. يضاف إلى من له الحق كحق المارة، وحق الناس في
الماء والكلا. وغير ذلك.

الثالث: إن الاضافة الحامسة إذا كان المضاف إليه عاماً مجموعياً
فهو لجميعهم سحر العموم الاستعراقي، فان كانوا يستحقون لفعل
نفسهم كالأكل في حال المرور والشرب من الماء، فالاختيار لهم في
إعمال الحق، وليس يجب على صاحب الستان أو الماء أن يحكمهم على
إعمال الحق، وإنما الذي عليه أن لا يمنعهم. وإن كانوا يستحقون
الصرف فيهم، فتارة يجب الصرف في جميعهم كحق الأولاد، وأخرى
يجب الصرف في دائرتهم بحيث يكون الاختيار بيد من عليه أن يصرف
كما في الوصية بإطعام الفقراء، والتدر للعلماء، والوقف للطلاب وبحو
ذلك، فلا يجب عليه أن يستوعبهم، ويكفي ما يصدق عليه أنه صرفه
فيهم

نعم، الظاهر أنه لا بد من رعاية التعدد فيمن يصرف فيه بحيث لا
يقل عن أقل الجمع وفي جميع هذه الموارد لا تفاوت في ناحية الحق

فإن الأهلية ثابتة لجميع الأفراد بسحق الاستغراق والعموم ، وإنما يختلف الحكم الشرعي .

الرابع : إنه يشكل المصير إلى كون سهام السادة ملكاً لهم (١) ، لأنه لو كان ملكاً لهم لزم التساوي في التثليث وإن قلّ عدد بعض الطوائف عن الآخر بمراتب ، مع أنه ليس الأمر كذلك بالضرورة وأيضاً لو كان ملكاً لهم وتعدّر الاتصال إليهم جميعاً لتشتتهم في ليلاد وعدم إمكان الاحاطة بأجمعهم ، لزم أن يعامل معاملة مجهول المالك فيما لا يمكن اتصاله إلى صاحبه ، لا أن يعطى لغيره من صنعه ، وذلك باطل بالضرورة .

والحاصل أنه لو لم نقل بعدم الملكية ووب الحمس حقاً مالياً فلا أقل من أن يشك في ذلك ، ولا وجه للحزم بالملكية ولا استطهارها من عطف سهامهم إلى مدخول أداة اللام واستطهار كونها للتعميث مع كثرة استعمالها في غيره .

إذا عرفت ذلك فنقول إن مقتضى الأصل بقاء المال في ملك صاحبه تمامه ، وعدم خروج حمسه عن ملكه ما لم يقم الدليل عليه . نعم لا يثبت بذلك كون الحمس حقاً ، فانه من النوارم ، والأصل بالسنة اليها مثبت لا يؤخذ به فمضى شك في كون الحمس ملكاً أو حقاً تصل النوبة لا محالة إلى مرجع الأصل في الحكم الشرعي ، وحيث يحتمل أن يكون الحق لهذا العام المستغرق بمعنى كونهم كذلك أهلاً وحقيقاً للصرف فيهم ، والمتيقن من الوحوب هو وحوب الصرف في دائرتهم ،

(١) أي ملكاً مشاعاً بهم فيما بأيديهم بحيث يحرق ، معامو عليها بالإشاعة قبل أن يعرضها

والأصل الرأفة من القيد الرائد أعني الصرف في أحجمعهم سحو الاستيعاب لكل فرد فرد نعم ، قد أشرنا فيما تقدم الى أنه يشكل لاكتفاء في كل طائفة برجل واحد ، ون الصرف في مثل هذه الأمور يكون لمتميز من غير التعدد ولا أقل من أقل الجمع

هـ ، والذي يظهر من الروايات المستفيضة أن سهم السادة ليست ملكاً لهم ولا حقاً لهم ، بل الخمس كله حقٌ للامام عليه السلام ، وأنه عليه السلام يعطيهم منه على قدر كفايتهم ، فهم مستحقون ومستأمنون بذلك ، لا أنهم يستحقون سهمهم من الناس

وإليث بعض هذه الروايات :

١ - ما عن الرضا عليه السلام في حديث « تروون عما حقاً جعله الله لنا ، وجعلنا له وهو الخمس »^(١).

٢ - ما في حديث قال « قلت لأبي عبد الله عليه السلام إني كنت وليت العوص ، فأصبت أربعمائة ألف درهم ، وقد حثت بحمستها ثمانين ألف درهم ، وكرهت أن أحبسها عنك ، وأعرض لها ، وهي حقك الذي جعل الله تعالى في أموالنا »^(٢) ويفهم منه أن كون الخمس حقاً لهم قد كان مرتكز لدى لسائل ، وقرره الامام عليه السلام على ذلك .

٣ - ما عن أبي جعفر عليه السلام قوله : « إن لنا لخمس في كتاب الله »^(٣).

٤ - ما عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام قوله « ورحراح

(١) الوسائل - الباب ٣ من أبواب الأنفال ، الحديث ٣

(٢) الوسائل - الباب ٤ من أبواب الأنفال ، الحديث ١٢

(٣) الوسائل - الباب ٤ من أبواب الأنفال ، الحديث ١٤

الحمس من كل ما يملكه أحد من الناس ، حتى يرفعه إلى ولي المؤمنين وأميرهم (أي أمير المؤمنين) ، ومن بعده من الأئمة من ولده»^(١)

٥ - ما عن أبي عبد الله عليه السلام : «خذ مال الناصب حيثما وجدته وادفع إلينا الخمس»^(٢)

٦ - سأل الراوي أنا الحسن الثالث عن رجل أصاب من ضيعته مائة كز - إلى أن قال - وبقي في يده ستون كزاً ، ما الذي يجب لك من ذلك ؟ . فوقع عليه السلام «لي منه الخمس مما يفصل عن مؤنته»^(٣) .

٧ - «قلت له : أمرني بالقيام بأمرك ، وأخذ حقك ، فأعلمت مواليك بذلك ، فقد لي بعضهم . أي شيء حق ، فلم أدر ما أجيبه ، فقال : يجب عليهم الخمس»^(٤) .

٨ - ما عن أبي عبد الله عليه السلام قوله «على كل امرء عنم أو اكتسب ، الخمس مما أصاب لفاطمة عليها السلام ، ولمس يلي أمرها من بعدها ، من درّيتها المحجج على الناس ، فذلك لهم خاصة يصعوبه حيث شؤوا وحرم عليهم الصدقة ، حتى الحياطين يخط قميصاً بخمسة دوايق فلنا منه دايق»^(٥)

٩ - ما عن تفسير العماني بإساده عن علي عليه السلام قال . «وأما ما جاء في القرآن من ذكر معاش الحلق وأسبابها ، فقد أعلمنا

(١) الوسائل - الباب ٤ من أبواب الإنفال ، الحديث ٢١

(٢) وسائل - باب ٢ مما يجب فيه الخمس ، الحديث ٦

(٣) - سنن - باب من أبواب ما يجب فيه الخمس ، الحديث ٢

(٤) - سنن - باب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس ، الحديث ٢

(٥) وسائل باب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس ، الحديث ٨

سبحانه ذلك من خمسة أوجه : وجه الإمارة ، ووجه العمارية ، ووجه
 لإجارة ، ووجه التجارة ، ووجه الصدقات فأما وجه الإمارة فقوله
 تعالى : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ حُمُسُهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي
 الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ ﴾ ^(١) فجعل لله خمس العائمه ، والخمس
 يخرج من أربعة وجوه . . . » ^(٢) .

والتقريب : أن الخمس إذا كان وجه الإمارة فيفهم منه أنه للامام
 عليه السلام ، فانه الأمير ، وأما اليتامى والمساكين وأساء السبل فهم
 عائلة الأمير .

١٠ - ما عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله عز وجل . ﴿ وَاعْلَمُوا
 أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ حُمُسُهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ ﴾ قال : « هم
 قرابة رسول الله (ص) ، والخمس لله وللرسول ولنا . » ^(٣)

ويدل على مفاد هذه الروايات ما يستعاد بالجمع بين روايتين :
 إحداهما ما رواه السيد المرتضى في (رسالة المحكم والمتشابه) عن
 علي عليه السلام ، وقد ذكره صاحب الوسائل في الباب الثاني مما يجب
 فيه الخمس قال : « وأما وجه الإمارة فقوله تعالى : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ
 مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ حُمُسُهُ ﴾ » وثانيهما ما رواه في (الوسائل) في الباب
 الثاني من الألفاظ عن أبي علي بن راشد قال . « قلت لأبي الحسن
 الثالث : أنا يؤتى بالشيء فيقال : هذا كان لأبي جعفر عليه السلام
 عندما ، كيف نصنع ؟ فقال : ما كان لأبي بسبب الإمارة فهو لي ، وما كان
 غير ذلك فهو ميراث على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله . »

(١) سورة الأنفال ٤١

(٢) الوسائل - باب ٢ من أبواب ما يجب فيه خمس ، الحديث ١٢

(٣) الوسائل - باب ١ من أبواب قسمه الخمس ، الحديث ٥ .

وهاتان الروايتان بمنزلة الصغرى والكبرى في القياس ، والنتيجة
أن الخمس للامام عليه السلام .

أقول : يمكن أن يقال : ان المحتمل في عدم ذكر أداة اللام في
هذه الطوائف الثلاث حيث لم يقل حل وعلا : ﴿ ولليتامى والمساكين
وان السيل ﴾ وبما ذكرها ثلاث مرات ، أن جميع الخمس أولاً له
تعالى ، وجميعه ثانياً للرسول (ص) ، وجميعه ثالثاً للامام (ع) ،
والطوائف الثلاث تابعين له (ع) والعلم عنده تعالى

تنبيه

الأحوط إن لم يكن الأقوى : أن في عصر العيبة لابد من إيصال الخمس
كله إلى من له النيابة العامة من الامام عليه السلام ، حتى يصرف هو
سهم السادة في الدرية الطاهرة بطوائفهم ثم الأحوط بل الأقوى في
حقه أن لا يقتصر في كل طائفة برحل واحد على ما أشرنا إليه مما تقدم ، بل
أقول : إنه لو قيل في سهم السادة بأنه ملك لهم لا بد من الاستيذان من
حاكم الشرع ، ضرورة أنه ملك مشاع ، وإقرار القسمة يحتاج إلى
رضا الشركاء ، وحيث إن الحاكم له الولاية على الكلّي الطبيعي سواء على
أن المراد من الطوائف هو الخمس ، فلا بد من الاستيذان منه ، فيستدّر
جيداً .

مستحقو الخمس

(قال المحقق وهما مسائل الأولى - مستحقو الخمس من ولده
عند المطلب ، وهو سوا أبي طالب والعباس وأحارث وأبي لهب ، الذكرو
الأشئ وفي مستحق في المطلب تردّد أظهره المع)

أما أن المستحق هو عبد المطلب ، وهم بنو هاشم ، فلما تقدم من رواية حماد بن عيسى وفيها قوله عليه السلام : « وهؤلاء الذين جعل الله لهم الخمس هم قراءة النبي صلى الله عليه وآله وهو بنو عبد المطلب أنفسهم ، الذكر منهم والأشئ ، ليس فيهم من أهل بيوتات قريش ولا من العرب أحد - إلى أن قال - ومن كنت أمه من بني هاشم وأبوه من سائر قريش فإد الصدقات تحل له ، وليس له من الخمس شيء . » (١)

ولما ورد من عدم حلية الصدقة لسي عبد المطلب أو لولد العباس وبصرائهم من بني هاشم ، كما في الحديث عن أبي جعفر عليه السلام قوله . « إن الصدقة لا تحل لسي عبد المطلب » (٢) وعن أبي عبد الله قال . « لا تحل الصدقة لولد لعاس ولا لطرانهم من بني هاشم » (٣) .

وأما أن من ولده عبد المطلب هم بنو أولئك الأربعة ، فلأن عبد المطلب لم يحلف إلا منهم ، ومن عبد الله ، أما عبد الله فمن حلفه لرسول صلى الله عليه وآله وفاطمة (ع) ، وسهمهم غير السهام التي في كلام المحقق فانحصر مستحقها في أولئك الأربعة لكن يقع الاشكال في أنه قد وردت روايت في أن الخمس لآل محمد (٤) أو ذرية رسول الله (ص) وأهل بيته ، وبحو ذلك ، وهذه أحص من رواية حماد بن

(١) الوسائل - باب ١ من أبواب قسمة الخمس ، الحديث ٨

(٢) الوسائل - باب ٢٩ من أبواب المستحقين بركة ، حديث ٧

(٣) الوسائل - باب ٢٩ من أبواب المستحقين للركاة ، الحديث ٣

(٤) كما في الباب ١ ، الحديث ٦ ، والباب ٣ ، الحديث ٧ من أبواب قسمة الخمس ، وكذا

عيسى وغيرها ، فلا بد من تخصيص سهم السادة لخصوص أولاد أبي طالب من علي عليه السلام ، دون غيره ، ودون أولاد العباس وأخويه . ويمكن الجواب عنه . بأن التصريح بعدم حلية الصدقة لولد العباس ونظرائهم من بني هاشم يدل بالالتزام علي حلية الخمس لهم ويؤكد ذلك العموم ، فتحمل تلك الروايات على الأفضلية ، مصافاً إلى أن العموم إجماعي ظاهراً .

وأما ما ذكره المحقق (قدس) من التردد في استحقاق سي المطلب وهو أخو هاشم ، فلأجل ما يحكى عن المفيد وابن الجنيد من استحقاقهم إشتاداً إلى الموثق ، أعني ما رواه علي بن الحسن بن فضال بسنده عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال : « إله لو كان العدل ما احتاج هاشمي ولا مطلق إلى صدقة ، إن الله جعل لهم في كتابه ما كان فيه سمعتهم . . . » (١)

وقد أجيب بأنه خير واحد نادر وبأنه لا تعويل على ما يفرد به علي بن الحسن بن فضال ، وبأن المراد من المطلق هو المنسوب إلى عبد المطلب ، فإن النسبة في المركب الاصافي تكون إلى حرثه الثاني ، كما يقال : مناق في المنسوب إلى عبد مناف ، ويحكى ذلك عن سيويه ، بل عن المترد أنه إن كان المصنف إليه معروفاً بليقاس حذف الأول والنسبة إلى الثاني . لكن يقع الاشكال فيما نحن فيه في عطف المطلق على الهاشمي مع ترادفهما ، ناء على أن المراد هو المنسوب إلى عبد المطلب ، ولا محال للحواب عنه بأن ذلك من قبيل عطف البيان ، وفائدته التسيه بأن الهاشمي ينحصر في عبد المطلق ، ضرورة

(١) الوسائل - باب ٣٣ من أبواب المنتحقين للمركبة ، الحديث ١ .

انه في مثل ذلك لا يذكر العامل ، أي لو كان الأمر هكذا ، لقال : ما احتاج هاشمي ومطليبي ، دون أن يقول : ولا مطليبي

نعم ، يمكن أن يقال : ان المخير معارض لما صرح به في حديث حماد بن عيسى بعد قوله عليه السلام : وهم بنو عبد المطلب ، قال (ع) : « ليس فيهم من بيوتات قريش ولا من العرب أحد » وقال فيمن كان أبوه من ساير قريش « انه ليس له من الخمس شيء » فعلى ذلك كده كان ما استظهره المحقق (قده) من الجمع هو المتعين

هل يجوز تخصيص طائفة بالخمس ؟

(قال المحقق : الثانية - هل يجوز أن يخص بالخمس طائفة ؟ قيل : نعم ، وقيل : لا ، وهو الأحوط)

المشهور المعروف بين الأصحاب هو الأول ، ويحكى الثاني عن أبي الصلاح حيث قال : « يلزم من وجب عليه الخمس إحراج شطره للإمام ، ولشطر الآخر للمساكين واليتامى وأساء السبيل لكل صنف ثلث الشطر . وكذا يحكى عن الشيخ في (المبسوط) حيث قال : « والخمس إذا أحده الإمام ينبغي أن يقسمه سنة أقسام - إلى أن قال - : وسهم ليتامى آل محمد ، وسهم لمساكينهم ، وسهم لأبناء سيدهم ، وليس لغيرهم من ساير الأصناف شيء على حال ، وعلى الإمام أن يقسم بينهم على قدر كفايتهم ومؤنتهم في السنة على الاقتصاد ، ولا يخص فريقاً منهم بذلك دون فريق ، بل يعطي جميعهم على ما ذكره من قدر كفايتهم »

وقد احتار ذلك صاحب (الحقائق) ، والراقي في (المستند) والسروري في (الذخيرة) .

وما ذكره الشيخ هو عين ما ورد في الروايات من أن الامام « يقسم
 النصف الباقي بين أهل بيته ، فسهم لبيتاهم وسهم لمسكينهم وسهم
 لأساء سبلهم ، يقسم بينهم على الكفاف والسعة ما يستعون به في
 سنتهم » (١) وأنت حبير بأن فعل الحجة لا يدل على كونه واحداً ، بل
 على تقدير وحيه لا يدل في مثل المورد على كونه واحداً على الغير
 أيضاً .

ثم به استدال على عدم حوار التخصيص بإحدى الطوائف الثلاثة
 بأصالة الاشتغال ، حيث انه بالاعطاء لجميعهم يحصل اليقين بالبراءة ،
 حلالة لو اعطى لطائفة واحدة .

قلت : يتفرع ذلك على أن يشترط وجوب الإعطاء للطوائف
 الثلاث ، فيشتك في أن ذلك هل سحو التعيين أو التحجير بيه وبين
 الاعطاء لواحدة منها ، فانه في مثل ذلك من دوران الأمر بين التعيين
 والتحجير ، لا يحصل العلم بقرع الدمة إلا بالاعطاء للجميع دون
 واحدة ، لكن الكلام في المقام في ثبوت الوجوب كذلك ، فهو لم يشك
 وشك في اعتبار الخصوصية زائداً على ما ثبت إجمالاً من الوجوب
 فأصل البراءة محكم .

وبعبارة أخرى . إن المتيقن بإحباب الإعطاء لدرية رسول الله صلى
 الله عليه وآله ، لا إيجابات ثلاثة ، فالرائد على الإيجاب الواحد
 مشكوك ، كما أن الخصوصية في الدرية أيضاً مشكوك ، ومقتضى
 الأصل هو الاقتصار على المتيقن ، وبقي ما شك فيه

(١) الوسائل - باب ٣ من أبواب قسمه خمس ، الحديث ١ وفي رواية بكسبي : يقسم بينهم
 على الكتاب والسنة .

وبعبارة أخرى . إن المعلوم هو تثليث السهام ، وأما أن استحقاق أربابها هل هو بنحو المعية كحق الشركاء ، أو حق الثقة للأولاد ، أو بنحو الإقتضاء وأن الواجب هو الإعطاء للدرية في دائرة هذه الطوائف الثلاثة ، وحيث لم يحصل العلم بزيادة على هذا الواجب فالأصل البراءة .

واستدل أيضاً على ذلك بأن المستفيض من الروايات دلت على أن السهام ستة ، وللايتام والمساكين وأساء السيل سهام ثلاثة ، ومن الواضح لزوم إيصال السهام إلى أربابها من غير فرق بين أن يكون المراد هو العام الإستعراقي في كل منهم أو المحس ، ولا بين أن تكون السهام ملكاً لهم أو حقاً ، أو كونهم مصرفاً ضرورة أنه لا بد من مراعاة التعدد على كل حال .

وفيه . أن ظاهر هذه الروايات هو لتثليث بالتبوي ، فكل طائفة - وإن انحصر أفرادها في واحد - تمام الثلث ، فلا يعطى ما رد على كفاية ستة هذه الطائفة لطائفة أخرى وإن اشتدت حاجتهم ، بل لو لم يوجد من طائفة فرد أصلاً كما إذا اتفق أنه لم يكن من سبل مثلاً ، فيما أن يسقط ذلك السهم بالكلية ، أو يذبح برحاء أن يوجد فيما يأتي ، وكل ذلك بخلاف الضرورة .

وبعبارة أخرى . إن ظاهر الآية والرواية يقتضي أمرين . أحدهما - التساوي في سهام الطوائف ، وإن كانت أفراد طائفة أقل من الأخرى ، بل وانحصر فرداها في واحد ، فلا يعطى من سهمه للطائفة الأخرى ، وإن كثرت واشتدت حاجتها .

ثانيهما - أنه إذا لم يوجد من طائفة فرد أصلاً من باب الإتفاق ، سقط سهمه ، أو لم أن يدخر ، ولم يُعطَ للطائفة الأخرى مع شدة احتياجها ، وكلا الأمرين خلاف الضرورة . فذلك لا يكون مجال لإحراء أصالة الظهور ، وينكشف أن المساق مساق القضايا لاقتصائية ، فالمقتضى في جميع الطوائف وفي جميع أفراد كل طائفة موجود من دون دلالة على لزوم الإيصال لجميع الطوائف ، ولا إلى جميع أفراد كل طائفة .

ولو تنزل ، ولم نقل بالإكشاف كذلك ، فلا أقل من الشك في تعدد الواجب وفي اعتبار الحصوصيات المتعددة ، فيُبنى بالأصل ويقتصر على المتيقن ، وهو الإيصال والإعطاء إلى الذرية الطاهرة

ويؤكد ما ذكرناه أنه لا يمكن المصير إلى وحب الإيصال والإعطاء إلى يرمى كرة الأرض ومساكنها وأساء السيل فيها في جميع الأرملة ، وإرادة خصوص من في البلد أو في القريب منه ، وكذا إرادة خصوص هذا الرمان أو الأزمنة المتقاربة لا دليل عليها .

وأيضاً يؤكد ، بل يدل على ما ذكرناه ، أنه لو كان ظاهر الآية ولروية مراداً بماله من اللوارم ، أعني الأمرين اللذين قدما ذكرهما ، لما كان المعصوم عليه السلام يعطى على ما يرى ، كما في حديث البزنطي عن الرضا عليه السلام ^(١) .

هذا كله بناء على قطع النظر عما ذكرناه فيما تقدم ، من أن المستفاد بحسب الروايات المستفيضة التي ذكرنا منها عشرة ، أن المحسن كله للمعصوم (ع) ، وهو الذي يعيل الذرية الطاهرة حسب ما

(١) الوسائل - باب ٢ من أبواب قسمة المحسن ، الحديث ١ .

يرى ، ولذا كان ما يفضل منهم له عليه السلام على ما سذكره إن شاء الله تعالى .

وعلى ذلك ، فلورأى الحاكم في عصر العيبة أو المأدون من قبله أن يعطى بعض الطوائف الثلاث كان له ذلك . نعم ، مع وجود اليتيم وابن السبيل والعلم بهما ، كان الأحوط أن لا يحرمهما رعاية لحكمة التشريع ، فليتدبر جيداً .

أخذ الإمام للزائد ، والإتمام عند الإعواز .

(قال المحقق . الثالثة - يقسم الإمام على الطوائف الثلاث قدر الكفاية مقتصداً ، فإن فصل كان له ، وإن أعوز أتم من نصيبه)

فائدة البحث عن ذلك ، مع أنه راجع إلى ما يفعله المعصوم (ع) . وهو الأعراف بالأمور ، تظهر في موارد ثلاثة .

أحدهما : في أنه لو استميد من الدليل أن للسادة في صورة الإعواز حقاً في سهم الإمام عليه السلام لزم في حال الغيبة مراعاة ذلك ، وتتميم نصيبهم من ذلك

ثانيهما : أنه ربما يستفاد من الدليل عدم جوار الإعطاء للسادة وزيادة على كفاية سنتهم ، على خلاف ما يقال في الزكاة ، فلا يحتص عدم الإعطاء فوق العسى بالإمام (ع) .

ثالثها . أنه يتعين على الفقيه ، بناء على عموم النيابة ، أن يقسم سهم السادة كما كان الإمام يقسمه .

وبالمحملة فما ذكره المحقق هو المشهور المنصور المقطوع به في

كلام أكثر الأصحاب ، وحالف في ذلك ابن ادريس ، وتوقف فيه العلامة في بعض كتبه ويدل على المشهور روايتان
 ١ - ما أرسله حماد بن عيسى - وهو من أصحاب الإجماع - عن بعض أصحابنا عن العبد الصالح في حديث قال « وله يعني للإمام نصف الخمس كمالاً ، ونصف الخمس الباقي بين أهل بيته ، وسهم لليتامهم وسهم للمساكين وسهم لأناء سبيلهم ، يقسم بينهم على الكتاب والسنّة ما يستعون به في مستهم ، فإن فصل منه شيء فهو للولي ، فإن عجز أو نقص عن استعائهم ، كان على الولي أن ينفق من عده بقدر ما يستغنون به ، وإنما صار عليه أن يمويهم لأن له ما فصل عنهم » (١)

٢ - مرفوعة أحمد بن محمد في حديث قال . « فالنصف له ، يعني نصف الخمس للإمام خاصة ، والنصف لليتامي والمساكين وأناء السبيل من آل محمد الذين لا تحل لهم الصدقة ولا الزكاة ، عوضهم الله تعالى مكان ذلك بالخمس ، فهو يعطيهم على قدر كفايتهم ، فإن فضل شيء فهو له ، وإن نقص عنهم ولم يكفهم أنمّه لهم من عده ، كما صار له لفصل كذلك يلزمه القصص » (٢)

وأنت حير بأن هاتين رويتين لا قصور في دلالتهم ، ويحير سندهما بعمل الأصحاب ، حيث يوجب الوثوق بصدورهما ، مصفاً إلى ما أشرنا إليه من أن راوي الأولى حماد بن عيسى من أصحاب الإجماع .

(١) الوسائل باب ٣ من أبواب قسمة الخمس ، حديث ١ لكن في رواية الشيخ الطوسي (على الكفاة والسعة) بدلاً من (على الكتاب والسنة)

(٢) الوسائل - باب ٣ من أبواب قسمة الخمس ، الحديث ٢

وأما ابن ادریس ـ فمی (المدارك) أنه استدلّ على مقالته بوجوه
ثلاثة :

الأول أن مستحق الأوصاف يحتص بهم ، فلا يحور التسلط على
مستحقهم من غير إذن ، لقوله عليه الصلاة والسلام « لا يحلّ مال
امرء مسلم إلا عن طيب نفس منه » (١)

الثاني أن الله سبحانه جعل للإمام قسطاً وللباقين قسطاً ، ولو
أحد الفاصل وأتمّ لفقص لم ينق لتقدير فائدة (٢)

الثالث أن لذين يجب عليهم الإنفاق محصورون وليس هؤلاء
منهم ، فلو أوحسا عليه إتمام ما يحتاجون إليه ، لزدوا فيمن يجب عليهم
الإنفاق فريقاً لم يقيم عليه دلالة (٣)

أقول أولاً ـ بعد حجية الروايتين كشف فعل المعصوم (ع) عن
الحوار والحلية ، لا سيما بالنظر إلى أنه الأولى من غيره في النفس
والمال .

وثانياً أن السادة لم يشتكوا منهم ملكين للأسهم الثلاثة ، وإنما
هم مصرف لها ، وعلى تقدير ملكيتهم وإنما يملكون بمقدار الكفاية فما
رأى عنهم ، فإن يدحروهم للمسيين الآخر ، وإنما أن يصرف في مصرف
آخر .

والروايتان دلتا على عدم الإدحار ، وصرّفه للمعصوم نفسه

(١) لعنه أولاد بدئت المعارضة بين نبت الروايتين وهذه الرواية

(٢) لعنه أراد ـ التخلص بقطع بمرسته ، وتقدير كدث يعني ذلك

(٣) أراد بذلك أنه بـ قد يوجب إضراره من ماله ثم ـ يكون سادة واحبي بصفة بالإمام (ع)

ليس فيما عد من وحيي اسمعه من الآباء والأولاد وغيرهما ذكر من ذلك

وثالث . إن التقسيط والتقدير بلحاظ الإستحقاق ، وكون السادة أهلاً لأن يصرف فيهم نصف الخمس حسب ما يراه المعصوم (ع) ، ولذا كان في صحيحة البرنطي أنه عليه السلام يعطى على ما يرى ، إذا كان بعض الأصناف أقل وبعضهم أكثر .

ورابعاً : إن الحصر في واحبي النفقة إنما هو فيما يرجع إلى نوع المكنتين ، فلا غرو في أن يكون من خصائص المعصوم زيادة فيمن يجب نفقته عليه

وحامساً . أنه على ما تقدم من الروايات المستفيضة كان الخمس كله للإمام . فما فضل عن السادة كان بالطلع له وإن أعوز فالإعاق عديهم يكون من الخمس الذي قضه ، وكان له ، حيث أنه عليه السلام وليهم ، وهم أهل بيته وعائلته . مصافاً إلى ما ورد عنهم (ع) أن الإمام وارث من لا وارث له ، ويعول من لا حيلة له .

ثم إن البحث عن لزوم التتميم من سهم الإمام عليه السلام في عصر الغيبة وعدمه موكلول إلى ما سيأتي في المقصد الثاني .

وأما الإعطاء للسادة زائداً على مقدار الكفاية ، فقد حكى الشيخ الأعظم عن سيد مشايحه صاحب (المناهل) تقويته لكن بشكل القول به فإنه لو كان الأمر كذلك لكان في عاية البعد أن يقتصر الإمام على مقدار الكفاية ويأخذ الفاضل .

وثانياً . لما كان الموضوع هو المساكين ، والإعطاء لهم بطاوع قصهم ، وكيف يعقل أن يقبض المسكين مالا يكون قبض بعضه - بلحاظ أنه بمقدار كفاية السنة - مخرجاً له عن موضوع الإستحقاق

للبعض الآخر ، فكما لا يحوز تعدد الإعطاء أي إعطاء الخمس لمن حصل له مؤونة السنة في الدفعة الأولى ، كذلك لا يجوز الإعطاء الواحد الذي يكون أحد حزتيه وائياً بمؤونة السنة ، فلمكان حصول التهافت بين الجزئين لا يمكن القول بحواره .

وأما أن الفقيه يلزمه أن يقسم كما كان الإمام يقسم ، فيصار إليه لو حصنت جميع الأحماس في يده ، بناء على عموم النيابة ، فإن ما ثلث من تقسيم الإمام عليه السلام إنما هو فيما يحصل لديه جميع الأحماس ، ولم يثبت ذلك في كل واحد منها إذا أوتي إليه فليتدر جيداً .

هل يعتبر الفقر في ابن السبيل واليتيم :

(قال المحقق . الرابعة - ابن السبيل لا يعتبر فيه الفقر ، بل الحاجة في بلد التسليم ، ولو كان غنياً في بلده ، وهل يراعى ذلك في ليتيم ؟ قيل . نعم ، وقيل . لا ، والأول أحوط) .
يبقي تفريع البحث إلى فرعين . أحدهما في ابن السبيل ، والآخر في اليتيم .

أما ابن السبيل فعدم اعتباره كونه مسكيناً في بلده لا إشكال فيه ، وأما اعتبار الحاجة في سفره المنقطع فيه فهو المشهور ، وما ربما يقال من عدم اعتباره بمقتضى الإطلاق ، لا يمكن المصير إليه ، فإن السؤة للسبيل ، وإن كانت استعارة عن العربة ، بحيث لا معروف له من أب أو عشيرة ، إلا أن الشائع المعروف في استعماله هو المنقطع في العربة بحيث لا يتمكن من تحليص نفسه عن الإعترا بآن يوصل نفسه إلى بلده ، فلا محالة تعترف فيه الحاجة الفعلية .

مضافاً إلى ما في حديث حماد من قوله عليه السلام « وجعل
للفقراء قراءة الرسول بصف الحمس » .

ثم هل يعتبر عدم التمكن من الإستدانة أو بيع ماله العائب لدي له
في بلده ؟ الطاهر ذلك فإنه ان تمكن من ذلك لم يصدق عليه المسقط
وأيضاً هل يعتبر أن لا يكون سفره معصية أم لا يعتبر ذلك ؟ لا بعد
اعتباره لما ورد من أن الحمس كرامة منه سبحانه لهؤلاء الأوصاف
الثلاثة ، ومقتضى المسألة بين الحكم والموضوع ، هو أن لا يكون سفر
ابن السبيل معصية .

وأيضاً كان ابن السبيل في الحمس مكان ابن السبيل في الزكاة وقد
ورد فيها كما في حديث علي بن ابراهيم عن الصادق عليه السلام قال .
« ومن السبيل أسء الطريق الذين يكونون في الأسفار في طاعة الله
فيقطع عليهم ، ويذهب مالهم ، فعلى الإمام أن يردهم الى أوطانهم من
مال الصدقات » ^(١) وهذه الرواية وإن كانت مرسية ، والمذكور فيها كونه
السفر طاعة دون عدم المعصية ، وأنه كان للإمام ذلك ، لكن لا خلاف
في اعتباره عدم كونه السفر معصية ، ويقرب تفسير لطاعة بذلك وكذلك
عدم اختصاص ذلك بالإمام (ع)

وأما اليسيم فالمشهور اعتباره الفقر فيه ، وعن الشيخ وابن دريس
عدم الإعتبار نظراً الى الإطلاق ، وإلى المقابلة في الآية والروايات بين
اليتامى والمساكين ، فهو اعتبر الفقر لم تحصل المقابلة

وفيه - أن الإطلاق لا محال له ، بعد ما ورد في الحديث من قوله

(١) الوسائل - باب ٦ من أبواب المسحوقين للزكاة ، الحديث ٧

عليه السلام . « وجعل للفقراء قراءة الرسول نصف الخمس » وكذا ما ورد من أن الإمام يعطى لليتامى والمساكين وأساء السبل على قدر ما يستمعون به في مستهم ومن الواضح أن اليتيم العبي حارج عن الموضوع

وأما المقابلة بين السامي مع فقرهم ولماكين فذلك بطير (حافظوا على لصوات والصلاة لوسطى) تكون لكنته في ذلك ، ولعلها حجة الإهتمام شأنهم كإهتمام بشأن الصلاة الوسطى

هل يعطى الخمس لواحد الفققة ؟

هل يحوز إعطاء لحمس لواحد الفققة من ايتامى والمساكين أم لا ؟ والكلام في مقامين :

الأول : في إعطاء من علمه لحمس حمسه لمن عليه بفقته

لثاني في عطائه حمسه لمن عسى غيره بفقته

ثم إن وجوب الفققة ، نارة تكليف محض كسفعة الولدين والأولاد وغير ذلك ، وأخرى تكون مع الوضع كسفعة لروحة

أما الذي لا محذور لتوهم حوار إعطاء الخمس مطلقاً فإن الروحة تمتدك البقعة ولو يوماً بيوم ، فهي كالمحترف الذي يملك معاشه كل يوم

وأما لأول فبالنسبة إلى إعطاء حمسه لمن عليه بفقته فالظاهر عدم حوره ، ضرورة أن الإتياق علمه واحب تعبسي ، فلا تصل معه النوبة إلى الواجب المحير بين الأفراد ويمكن الاستدلال عليه بأبروايات لوردة في باب الركاه الدانة على عدم حور عطائها لواحد الفققة ،

تنقيح المناط ، والعلم بوحدة المناط ، لا سيما مع ملاحظة أن الحمس عوص الركاة ، ومن تلك الروايات صحيحة ابن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « حمسة لا يُعطون من الركاة شيئاً : الأب والأم والولد والمملوك والمرأة وذلك أنهم عياله ولازمون له » (١)

وهي رواية أخرى : التعليل بأنه يجبر على النفقة عليهم . وفي الروايتين إشارة إلى عدم وصول النوبة مع الوحوب التعيبي إلى غيره . وأما بالنسبة إلى إعطاء الحمس إلى من يحب على العير نفقته ، فإن كان العير ممتعاً فلا إشكال في جواره . وأما مع كونه مستعداً للإنفاق ، ففيه تأمل ، لكن لا يعد الحواز

لا يقال : إن التعليل بقوله عليه السلام : « لازمون له » ليس بأمر تعدي ، بل هو بلسان الحكومة بأنهم أغنياء ، بملاحظة ما لهم من حق النفقة الواجبة .

لاندفاعه : بأن التعليل يمكن أن يكون من باب الإشارة إلى أن الواجب التعيبي للشخص نفسه لا يبقى محالاً للواحب لمخير ، ولو بحسب الأفراد وهذا المعنى غير متحقق بالنسبة إلى الغير ، كما هو واضح ، إذ الجميع بالنسبة إليه على حد سواء مصافاً إلى أن وحبوب النفقة أما يحدث كل يوم بالإضافة إلى ذلك اليوم ، فهو بالإضافة إلى الأيام الآخر مسكين بالحمل الشايح ولا يلزم نفقته على منفقته ، فالعير يعطى الحمس لأجل معاشه في الأيام الآخر من سنته

نعم عندئذ لا يبقى الموضوع لوجوب إتيان المنفق بعد أن قص

(١) انوار الباق - باب ١٣ من أبواب المسكين بركاة ، بحديث ٨

لحمس من الغير ، وعلى هذا كان الأحوط في حق العير أن لا يعطى
 الخمس لواجب الثقة على العير بمقدار تمام السنة حتى يوم الإعطاء
 ثم لا يتوهم أن قوله عليه السلام . « خمسة لا يعطون » يعم إعطاء
 المسفق وغيره ، ممن لا يحب عليه الإيفاق ، ضرورة أن ما في ديله من
 التعجيل يدل على اختصاصه بإعطاء المسفق

حمل الخمس الى غير بلده :

(قال المحقق : الحامسة - لا يحل حمل الخمس إلى غير بلده مع
 وجود المستحق ، ولو حمل والحد هذه ، صمن ، ويحور مع عدمه)
 ما ذكره من عدم الحلية لعه المشهور ، ويحكي ذلك عن العلامة
 والشهيد الأول . لكن الطاهر جواز الحمل الى غير البلد وقد حكى
 ذلك عن ابن ادريس ولشهاد الثاني وصاحب المدارك ، ولعه المشهور
 بين المتأخرين .

وقد استدل على عدم حلية النقل مسافته لضرورة واستلزامه تأخير
 الحق مع مطالبة صاحبه ولو بلسان حاله .

وفيه - انه لو - الأمر كذلك لم يحل التأخير من ساعة الى ساعة
 ولا النقل من الأقرب إليه والأقرب في أمكنة بلده ومحلاته . مصافاً الى
 أن الخمس لو كان ملكاً مشاعاً لجميع أربابه ، فحصة من البلد لا يحور
 حملها ، وأما حصص من في البلاد الأخر فيحب حملها اليهم ، وان
 كان ملكاً لشكلي الطبيعي المحرود والأمر لا يدل على القور

وإن كد حور النقل ، بل يدل عليه أن لخمس عوص عز الركاة ،
 وهي على الأقوى يحور نقلها ، على ما دلت عليه الروايات المذكورة في

لباب ٣٧ و ٣٩ من (الوسائل) ، وإن كان بعضها دالا على حوز نصر شيء من الركاة ، وبعضها باطراً الى جهة الصمان وعدمه ، لكن حيثما حكم بالصمان لم يه السائل عن النقل

ثم إن ما ذكره المحقق بقوله (ولو حمل والحال هذه صم) على القاعدة ، ساء على أن الخمس واجب مالي ، فانه ما لم يعطه إلى أربابه باق في ملكه ، والتلف وإن كان قهرياً إنما هو من ماله وصمانه حيث ، بمعنى أنه لم يؤد ما كان يجب عليه ، وأما ساء على أنه ملك مشاع للكلبي الطبيعي (أعنى حسن اليتيم والمسكين وابن السبيل) فمع فرص حواز النقل وعدم الأثر لمطالبة الموحودين ، لعدم استحقاقهم بأعيانهم ، والمفروض عدم مطالبة الحاكم الذي له الولاية على الكلبي الطبيعي ، فيشكل القول بالصمان ، إذ هو أمانة في يده ، والمفروض في المقام هو التلف لا عن تفریط ^(١) ، لكن لا بد من القول به لأجل ما يستمد تشحيح المساط القطعي مما ورد في باب الركاة لا سيما مع ملاحظة أن الخمس معمول عوضاً عنها . ففى الصحيح عن محمد بن مسلم قال « قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل بعث بركاة ماله لتقسم ، فصاعت هل عليه صمها حتى تقسم ؟ فقال إذا وجد لها موضعاً قدم يدفعها إليه فهو لها صام حتى يدفعها ، وإن لم يجد لها من يدفعها إليه فعث بها لى أهلها ، فليس عليه صمان ، لأنها حرحت من يده » ^(٢)

اعتبار الايمان في مستحق الخمس :

١ قال محقق . لسادسة - الايمان معتبر في المستحق على

١ . لا صمان لانتفاء كلامه به

(٢) الوسائل - باب ٣٩ من أبواب المسكين - ج ١ - ص ١٠٠

تردد ، والعدالة لا تعتر على الأظهر) .

أما لايمان فلا وجه لتردد في اعتباره ، إلا بالنظر الى الإطلاق ، وعدم الدليل بالخصوص .

وفيه ان القدر الميقن في مقام التحايط هو المؤمن ، وذلك يمنع عن انعقاد الظهور الاطلاقى ، والأصل العملى يقتضى باعتبار الايمان على مسلك من يرى الاشتغال فيما دار الأمر في الأقل والأكثر بين الحاص وعاقبه .

ولتحقيق أن في رواية حماد قوله (ع) : « ووصف الخمس النقي بين أهل بيته ، فلهم لتمامهم وسهم لمساكيتهم وسهم لأساء سيلهم - لى أن قال - وبما جعل الله هذا الخمس لهم خاصة ، دون مساكين أساس وأساء سبيهم عوضاً لهم من صدقات الناس تريها من الله لهم ، بقرائتهم برسول الله وكرامه من الله لهم عن أوساخ الناس »

ومن الواضح ان الهاشمى لمخالف لرسول الله من حيث توليه لأعدائه ليس من أهل بيته ، وأنه عمل غير صالح ، ولا يستحق الكرامة مصداقاً لى أن الخمس عوض الركة ، واعتبر في مصرفها الايمان ، وأيضاً قد تقدم أن لخمس كله للامام بمقتضى الرويات العشرة لمتقدمة ، وقد ورد في الحديث « أن الله عرّو حل حرم أموالنا وأموال شيعتنا على عدوين »^(١) فعلى هذا لا يحوز إعطاء الخمس للمخالف وإن كان هاشمياً .

وأما العدالة فربما يذال إن اعتارها بلارم اعتبار الايمان ، نظراً الى المقابلة بين المؤمن والمصدق في قوله تعالى « فمن كان مؤمناً

(١) الوسائل - باب ٥ من أبواب المستحقين للركة ، الحديث ٨

كَمْ كَانَ فَاسِقًا ۝ ^(١) فَالْفَاسِقُ لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ فَلَا يَسْتَحِقُّ الْخُمْسَ

وَفِيهِ . أَنَّ الظَّاهِرَ ارَادَةَ الْكَافِرِ مِنَ الْفَاسِقِ .

وَرَبَّمَا يُقَالُ . إِنْ أُعْطِيَ الْخُمْسَ لِغَيْرِ الْعَادِلِ مُعَوْنَةً لِلظَّالِمِ أَوْ رُكُونًا إِلَى الظَّالِمِ عَمَلًا ، وَكَذَا هُوَ مُوَادَّةٌ لِمَنْ حَادَّ اللَّهَ

وَفِيهِ : أَوَّلًا - يَنْصَرَفُ عَنِ الظَّالِمِ عَمَّا ظَلَمَ بِهِ نَفْسَهُ بِفُسْقه .
وِثَانِيًا : لَا دَلِيلَ عَلَى حُرْمَةِ مُعَوْنَةِ الظَّالِمِ فِيمَا لَا يَكُونُ إِعَايَةً عَلَى الظَّلَمِ
وَأَمَّا الرُّكُونُ وَالْمُوَادَّةُ فَلَا يَصْدَقَانِ عَلَى إِعْطَاءِ الْخُمْسِ ، مُصَافًا إِلَى
انْصِرَافٍ عَنِ الظَّالِمِ عَنِ الْفَاسِقِ
تَنْبِيْه :

لَوْ كَانَ مُتَحَاوِرًا بِالْفُسْقى ، وَكَانَ تَرَكَ إِعْطَاءَ الْخُمْسِ مُوَحَّاتًا لِأَنَّهُ يَتْرَكَ
الْمَعْصِيَةَ ، وَحُبُّ تَرْكِهِ مِنْ بَابِ كَوْنِهِ عَمَلًا بَهِيًا عَنِ الْمُسْكِرِ ، وَمُقَدِّمَةً
لِلْإِرْتِدَاعِ عَنِ الْمَعْصِيَةِ وَحَيْثُ لَا يَحُوزُ الْإِعْطَاءَ ، فَلْيَتَدَبَّرْ حَيْدًا

(١) سورة السجدة ، ١٨

المبحث الرابع

﴿ الأنفال ﴾

(قال المحقق : ويلحق بذلك مقصدان - الأول - في الأنفال وهي ما يستحقه الإمام من الأموال على جهة الخصوص ، كما كان للنبي صلى الله عليه وآله ، وهي خمسة : الأرض التي تملك من غير قتال ، سواء أنجى أهلها أو سلموها طوعاً ، والأرض الموات ^(١) سواء ملكت ثم باد أهلها أو لم يحرق عليها ملك كالغياض ^(٢) وسيف البحار ^(٣) ورؤوس الحبال ، وما يكون بها ، وكذا بطون الأودية والأحجام ^(٤) .

الأنفال . جمع نفل سكون الفاء أو فتحها ، بمعنى العيمة ولزيادة ، وتسمى صلاة التطوع نافلة لربادتها على الفريضة ولعل السر في التسمية هاها هو زيادتها على الخمس الذي يستحقه الإمام عليه السلام . وما قاله المحقق . (ما يستحقه الإمام) مع أن الآية المشاركة . ﴿ يسألوك عن الأنفال ، قل الأنفال لله والرسول ﴾ ^(٥) لم يذكر فيها ما

(١) وهي ما لا يتمتع به لانقطاع الماء أو لكونها سبعة

(٢) المعارة . الملاة لا ماء فيها ، جمعها مغاور

(٣) بكر السين أي ساحل البحر ، و يظهر أن ذلك والمعاور مثالان لما لم يحرق عليها ملك لا يها

مستعمل من الأنفال ، منه ثم يفسر عنه في حديث الأنفال

(٤) جمع أجرة كقصبة ، وهي الشجر الكثير اللث .

(٥) سورة الأنفال / ١

يفيد ذلك ، ناظر إلى ما ورد في الأحبار من أن ما كان لله والرسول فهو للامام (ع) .

وبالحكمة ، يدل على ما ذكره من الاستحقاق سحر الحصص بنفس هذه الآية ، مصافاً إلى الروايات الدالة على ذلك ، وعلى تعدد الأنفال وهذه الروايات كثيرة ذكرها صاحب (لوسائل) فهي بعضها قوله عليه السلام : « والأنفال كل أرض حرية بد أهلها ، وكل أرض لم يوحف عليها بحيل ولا ركاب ، ولكن صلحو صلحاً ، واعطوا بأيديهم على غير قتال ، وله رؤوس الحال ويطون الأودية والآحام ، وكل أرض ميتة لا رب لها . » وفي بعضها : « وكل أرض حرية ، ويطون الأودية ، فهو لرسول الله (ص) ، وهو للامام من بعده يصعه حيث يشاء » .

أقول مقتضى قوله عليه السلام (يصعه حيث يشاء) وكذا قوله في سائر الروايات (ليس للناس فيها شيء) وقوله (فهو حصص للامام وليس للناس فيها سهم) وقوله (ع) (يصعه حيث يحب) إلى غير ذلك ، أن الأنفال ليست مما يقسم إلا أن يختار لمعضوم عليه السلام تقسيمه ، فيحمل على ذلك ما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم قال : « سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : وسئل عن الأنفال فقال كل قرية يهلك أهلها ، أو يحلونها عنها ، فهي ثلث لله عز وجل ، نصفها يقسم بين الناس ، ونصفها لرسول الله (ص) ، فما كان لرسول الله (ص) فهو للامام » .

قلت : وبوأيت عن هذا الحمل ، فلا بد من رد علمه إلى أهله لعدم إمكان جعله معارضاً لتلك الروايات المستفيضة ، من المتواترة

لو كان على رؤوس الحال ، وهي بطون الأودية شجر ونحوه ،
فذلك من الأنفال بمقتضى التبعة .

صفايا الملوك وقطائعهم :

(قال المحقق وإذا فتحت دار الحرب ، فما كان لسلطانهم من
قطائع وصفايا فهي للامام ، إذ لم تكن معصومة من مسلم أو معاهد ،
وكذا له أن يصطفى من العيمة ما شاء من فرس أو ثوب أو جارية أو غير
ذلك ما لم يجحف) .

تدل على ذلك صحيحه داوود بن هرقند ، قال « قال أبو عبد الله
عليه السلام . قطائع الملوك كلها للامام ، وليس لباس فيها شيء » ^(١)
وكذا ما في الروايات الأخر المتضمنة لقوله عليه السلام « أو شيء
يكون للملوك فهو حصص للامام ، وليس لباس فيها سهم » ^(٢) أو قوله
عليه السلام « وله صوفي لملوك » ^(٣) أو قوله عليه السلام « ما كان
للملوك فهو للامام » ^(٤) ونحو ذلك

وأما التقييد بعدم كونها معصومة ، فواضح ضرورة أنه مع
العصب لا يكون ذلك لسلطانهم بل هي ممالكها مضافاً إلى التصريح
بذلك في حديث حماد بن عيسى حيث قال « وله صوافي الملوك ما
كان في أيديهم من غير وجه العصب ، لأن العصب كنه مردود » ^(٥)
وما أرى له أن يصطفى من العيمة ما شاء مما ذكر ، مضافاً إلى قول

(١) الوسائل - باب ١ من أبواب الأيمان - حديث ٦

(٢) (٣) و(٤) - باب ١ من أبواب الأنفال ، الحديث ١٨ ، ٤ ، ٣٦

(٥) الوسائل - باب ١ من أبواب الأنفال ، الحديث ٤

العلامة : (عدد علمائنا أجمع) تدل عليه الأحاديث التي منها . -

١ - ما رواه أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سألته عن صفو المال ، قال : الامام يأخذ الحاربة الروقة ^(١) ، والمركب الفاره ، والسيف الفاطم ، والدرع قبل أن تقسم الغنيمة ، فهذا صفو المال » ^(٢) .

٢ - ما رواه حماد عن ربعي عن أبي عبد الله عليه السلام قال « كن رسول الله صلى الله عليه وآله إذا أتاه المعتم أخذ صفوه ، وكان ذلك له - إلى أن قال - : وكذلك الامام أخذ كما أخذ الرسول » ^(٣)

٣ - ما رواه أبو الصاح الكتاني قال : « قال أبو عبد الله (ع) : نحن قوم فرض الله تعالى طاعتنا ، لنا الأنفال ولنا صفو المال » ^(٤)

٤ - ما رواه حماد بن عيسى عن بعض أصحابنا عن العبد الصالح في حديث قال : « وللامام صفو المال أن يأخذ من هذه الأموال صفوها : الجارية الفارحة ، والدابة الفارحة ، والثوب والممتع مما يحب أو يشتهي ، فذلك له قبل القسمة ، وقبل إخراج الخمس ، وله أن يسدّ بذلك المال جميع ما ينوبه من مثل إعطاء المؤلفة قلوبهم ، وغير ذلك مما ينوبه ، فإن بقي بعد ذلك شيء أخرج الخمس منه ، فقسّمه في أهله وقسم الباقي على من ولي لك ، وإن لم يبق بعد سدّ النوائب شيء فلا شيء لهم - إلى أن قال - وله بعد الخمس الأنفال ، والأنفال كل

(١) الروقة - صفة مشبهة من راقى جملة أي أعجى

(٢) الوسائل - باب ١ من الأنفال ، الحديث ١٥ .

(٣) الوسائل ، باب ١ من أبواب قسمة الخمس ، الحديث ٣

(٤) الوسائل - باب ٣ من الأنفال ، الحديث ٢

أرض خربة باد أهلها . . . » (١).

تنبيهات :

الأول لا يعد أن تكون القطيعة هي الأراضي التي احتارها السلطان ، وأفررها لنفسه ، والصفايا . كل ما اصطفاه لنفسه .

الثاني : يظهر من رواية الكسائي أن صفو المال الذي يأخذه الإمام غير الأموال ، ولا يعد أن تملك الأنفال يكون بعسها ، وتملك الصفو بالأخذ ، كما في رواية حماد .

الثالث : يستفاد شيء من الحكمة في أخذه صفو المال ، فإن الطاهر أنه المشار إليه في قوله عليه السلام ، في رواية حماد : « وله أن يستبد ذلك جميع ما ينوبه . . » وهناك حكيم أحرر متصورة ربما تكون علة لوجوب أخذه ذلك .

الرابع . الطاهر من تقييد المحقق (قده) بعدم الاجحاف أن ذلك بالاصافة إلى الوالي وقائد الجيش الذي يصطفي للإمام من العبيمة ، فلا يتوجه ما ذكره في (المدارك) بقوله : « القيد مستغنى عنه ، بل كان الأولى تركه » .

غنيمة القتال من دون إذن الإمام .

(قال المحقق وما يغنمه المقاتلون بغير إذنه فهو له) .
عن الشهيد الثاني . أنه لا قاتل بحلاف ذلك ، وعن الشيخ في (الحلاف) واس ادريس . الاجماع على ذلك ، وعن (جامع المقاصد) انه المشهور بين الأصحاب ، ويدل عليه مرسلة الوراق عن

(١) الوسائل - باب ١ من الأموال ، الحديث ٤ وروايه مصنفه . ذكرها الكسائي في الأصول

أبي عبد الله عليه السلام قال « إذا عرا قوم بغير إذن الامام فعموا ، كانت العيمة كلها للامام ، وإذا عروا بأمر الامام فعموا كان للامام الحمص » (١) .

وصعف الرواية لإرسال محمر يعمل الأصحاب بها ، بل لو فرض محرد موافقتهم لها لكفى ، حيث إن مصيرهم إلى ذلك من الصدر لاول يوجب الوثوق بالامام بصدور الرواية .

وربما يستدل بالمفهوم من صحيحة معاوية بن وهب قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام السرية بعثها الامام فيصيبون عاثم ، كيف تقسم ؟ قال : إن قتلوا عليها مع أمير أمره الامام عليهم أخرج منها الحمص لله ولرسول ، وقسم بينهم أربعة أحماس (٢) ، وإن لم يكونوا قاتلوا عليها المشركين ، كان كل ما عموا للامام بحمله حيث أحب » (٣) .

نكن للتأمل في فقه الحديث محال

أما أولا فالنظر الى أن السرية معونة من ناحية لامام ، فما وجه الشرطية ؟

وثانيا . ما المراد من المعقولة مع غير المشركين التي تكون العيمة فيها للامام خاصة ؟ فليتدبر جيدا .

ثم إنه حكى في (المدارك) عن العلامة في (المستهى) قوة القول

(١) الوسائل - باب ١ من الأعمال ، الحديث ١٦

(٢) لذكور في (وسائل) في باب الأعمال ثلاثة حمص ، نكر في (مدوع الكافي) أربعة خمس ، كبح أن في (الوسائل) في باب الجهاد كذلك

(٣) الوسائل - باب ١ من الأعمال ، الحديث ٣

بمساواة ما يغتم بغير إذن الامام مع ما كان بآذنه ، لإطلاق آية الخمس ،
ولصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام « الرجل يكون في
لوائهم ، فيكون معهم فيصيب غنيمة ، فقال يؤدي حملاً وطيب
له »^١ ولما في صحيح علي بن مهزيار من تمثيل ما فيه الخمس حيث
قال عليه السلام « ومثل عدو يصطلم فيؤخذ ماله » .

وفيه . أن الاطلاق لا بد من تقييده بحديث الورق بما اذا كان
الاعتماد بآذن الامام ، وكذا الاطلاق في الصحيحين لو فرض عدم
احتصاصهما بصورة عدم الادن ، وأما على تقدير أن طاهرهما
الاختصاص بتلك الصورة فلاكتفاء منه بالخمس ، مع أن كنه له عليه
السلام من أحل التفصل ، ويكون ذلك من الروايات الدالة على إباحة
الأفعال للشريعة ولو أربعة أحماستها .

في زمن الغيبة :

ثم إنه لا يحتص كون ما يغتم بغير إذن الامام من الأفعال برمان
الحضور ، بل يغتم رمان الغيبة ، فالأراضي التي أحدثت من الكفار في
رمان الحضور بدون إذنه عليه السلام ، أو في رمان الغيبة هي من
الأفعال ، ولا تكون للمسلمين من أحل كونها المفتوحة عبوة
ثم إن كثيراً من الأراضي مأخوذة بالقتال بعد النبي صلى الله عليه
واله ويشك في أنه كان بآذن الامام أم لا ؟ واستصحاب عدم تحقق
القتال المأذون فيه لا يشت كون القتال بغير إذنه حتى لا يحكم بأنها من
الأفعال ، والقول باستصحاب عدم الادن بمعنى أن الموضوع للنقل هو
القتال مع عدم اتصافه بالآذن فيه ، وأحد الحزبين وهو القتال محرز

(١) الوسائل - باب ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس - الحديث ٨

بالوحدان ، والآخر بالتعدد ، يبتنى على حريان الاستصحاب في الأعدام الأزلية ، وهو خلاف التحقيق . واستصحاب عدم الاذن فيه سحر السلب الناقص ، لاحالة سابقة له ، فيتردد الأمر في هذه الأراضي بين كونها من الأنفال المحتصة بالامام ، وبين كونها كلاً أو أربعة أخماسها لعموم المسلمين . والذين يهون الحطب للشيعة حواز تصرفهم فيها على كل حال ، لما ورد من إباحتهم الأنفال لشيعتهم ، فليتدبر جيداً .

هل المعادن من الأنفال ؟

لم يذكر المحقق (قده) المعادن من الأنفال ، لأجل أنه لم يثبت عنده ذلك . كما صرح به في كتاب إحياء الموات ، حيث قال في الطرف الرابع منه . « ومن فقهاءنا من يحصص المعادن بالامام ، فهي عنده من الأنفال ، وعلى هذا لا يملك ما ظهر منها ولا ما بطن ، ولو صح تملكها بالإحياء لزم من قوله اشتراط إذن الامام ، وكل ذلك لم يثبت » (١) .

لكن عن جماعة التصريح بأنها من الأنفال ، سواء كانت ظاهرة أو باطنة ، من غير فرق بين كونها في سائر البقاع والأمكنة ويعزى هذا القول إلى الشيخ المفيد وسلاّر والشيخ الطوسي والديلمي وعلي بن ابراهيم في (تفسيره) وإلى غيرهم من المتقدمين والمتأخرين . وقد صرح الكليني بذلك في كتاب الحجّة في (باب الفياء والأنفال) حيث عدّ من الأنفال الأحام والمعادن والبحار والمفاور وقال : « هي للامام خاصة ، فان عمل قوم بادن الاماء فلهم أربعة أخماس وللامام الخمس

(١) الشرايع ج ٣ ص ٢٧٨ ، الطبعة الحديثة

والذي للامام يجري محرى الخمس ، ومن عمل فيها بغير إذن الامام فالامام يأخذ كله ليس لأحد فيه شيء » إلى آخر كلامه المشتمل على تمثيله بالتصرف في ملك الغير بالعمارة وإحراق القنطرة بدون اذنه

ويقابل هذا القول ما عن الشهيد وجماعة من أن المعادن مطلقاً ليست من الأنفال ، والناس فيها شرع سواء ، وكلامهم يعم المعادن التي تكون في ما يملكه الامام من الموات ورؤوس الحال والأودية وغير ذلك .

وهذا قول ثالث يحكى عن ابن ادریس والعلامة في (المنتهى) والشهيد الثاني ، وهو التفصيل بين المعادن التي تكون في ما يملكه الإمام ، وهي له خاصة ، والتي تكون في غير ذلك فليست من الأنفال .

والذي نختاره هو القول الأول ، وأن المعادن مطلقاً - أيها كانت - من الأنفال .

ويذكر عليه روايات :

الأولى : ما رواه في (المستدرک) عن كتاب عاصم بن حميد الحناني عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام في حديث قال : « ولنا الأنفال . قال قلت له : وما الأنفال ؟ قال : المعادن منها ، والأجام ، وكل أرض لا رب لها ، ولنا ما لم يوحف عليه بحيل ولا ركاب ، وكانت فلك من ذلك » (١)

الثانية : ما رواه العياشي عن داود بن فرقد عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث ، قال : « قلت : وما الأنفال ؟ قال : بطون الأودية ورؤوس الحال والآجام والمعادن ، وكل أرض لم يوحف عليها بحيل ولا

(١) مستدرک الوسائل - مطب ١ من الأنفال ، الحديث ١

ركاب ، وكل أرض ميتة قد جلا أهلها ، وقطائع الملوك » (١) .

الثالثة . ما رواه العياشي عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال : « لا الأنفال قلت وما الأنفال ؟ قال منها المعدن والأحام ، وكل أرض لا رب لها ، وكل أرض ناد أهلها فهو لها » (٢) .

الرابعة . ما رواه علي بن ابراهيم في الموثق عن اسحاق بن عمار قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الأنفال ، فقال : هي التي قد خربت واسحل أهلها ، فهي لله ولرسوله ، وما كان للملوك فهو للإمام ، وما كان من الأرض بحرية لم يوحف عليه بحبل ولا ركاب ، وكل أرض لا رب لها ، والمعادن منها ، ومن مات وليس له مولى فماته من الأنفال » (٣) .

أقول : الظاهر أن كلمة (والمعادن) موضوع ، وحرره كلمة (منها) ، والصمير يرجع إلى الأنفال ، لكن قل أن الودو لعطف ، والصمير راجع إلى الأرض مع تأييد ذلك بما قيل من أن في بعض النسخ ذكرت كلمة (فيها) بدلاً عن كلمة (منها) ، فيكون احاصل ما ذكره إس ادريس والعلامة والشهيد الثاني من التفصيل المذكور

قلت . لم يثبت ما ذكر من بعض السح ، ورجوع الصمير إلى الأرض خلاف الظاهر ، مصافاً إلى اعتصاد هذه الرواية بالروايات الأخرى ، وعمل المشايخ لعظامها ، فلا يحصى من القول بأن المعادن من الأنفال مطلقاً ، أي سواء كانت في الأراضي الموات ، أو في المفتوحة عوة ، أو في ملك الغير بما تملكه بالأحياء أو بغير ذلك .

(١) الوسائل - باب ١ من الأنفال ، الحديث ٣٢

(٢) الوسائل - باب ١ من الأنفال ، الحديث ٢٨

(٣) الوسائل - باب ١ من أبواب الأنفال ، الحديث ٢٠

ورعنا يستشكل في ذلك بالمعارضة (تارة) بالروايات الواردة في وجوب الخمس في المعدن ، فإنها دالة على أن لباقي بعد الخمس للمستخرج ، وأن الخمس الذي فيها يقسم ستة أقسام ، وثلاثة منها بسادة . و (أخرى) مما دلّ على أن من أحصى أرضاً فهي له ، غيرها تدل على كونه به مما فيها من المعدن وغيرها و (ثالثة) مما دلّ على أن لأراضي المفتوحة عبوة للمسلمين ، سواء كانت ذات معدن أولا .

ولجوب أم عن لأول : فبأن المعارضة بين تلك الروايات وبين ما دلّ على أن لمعادن من الأنفال ، وأنها للإمام وإن توهم كونها بالعموم من وجه ، بطراً إلى أن روايات الخمس في المعدن تعم ما كان منه في الأرض الميتة وفي لأودية ورؤوس الجبال ، مع أنه لا ريب في كونه متكاملاً للإمام وما سوى ذلك ، وروايات كون المعادن من الأنفال أيضاً كذلك ، لكن لتحقيق أنه لا معارضة بينها أصلاً ، فإن لمعدن في نفسها وبمعناها الأولى من الأنفال ، ويطرأ العنوان لثانوي (وهو الإستخراج) تصير أربعة أحاسنها للمستخرج ، ويقسم خمسها ستة أسهم ، وذلك نظير كون لإحياء مملكتاً من الميتة التي هي من الأنفال ، وكون احتيازة مملكة للأحجار الثمينة مثلاً ، التي هي جزء من تلك الأرض ، وبحو ذلك . وأما عن الثاني فأن الذي يملك بالأحياء هي الأراضي ، وللمعادن حارحة عن اسم الأرض ، والتعنية ليس عليها دليل لمعطي حتى يعارض ما دلّ على كونها من الأنفال .

وأما عن الثالث فبما تقدم من أن المعادن حارحة عن اسم الأرض ، والعنوان في المفتوحة عبوة هو الأراضي

لا يقال إن المراد من ذلك مطلق غير المقول ، دون حصوص

الأراضي ، فالسبة بين الطائفتين عموم من وجه

لأننا نقول لا أثر لذلك على تقدير تسليمه ، فإنه ليس مفاد الدليل إلا ما يؤخذ عوة منهم ، بما هو لهم ، لا ما ليس لهم بل هو من أصله لغيرهم ، كالأقاليم التي كانت المعادن منها

فتحصل أن الأقوى كون المعادن من الأقاليم في حدّ نفسها نعم ،
عمقتصي أدلة الخمس في المعدن يملك المستخرج أربعة أحماسها
تنبيه :

قد ورد في الحديث : « لا يحلّ لأحد أن يتصرف في مال غيره بغير
إذنه » ^(١) فكيف يحلّ ذلك في مالنا فتوقف حلية التصرف بالإستخراج من
المعدن على إذن الأئمة عليهم السلام . وحيث أنه هل يتوقف تملك
المستخرج للأربعة أحماس من المعدن على كون المستخرج شيعياً حيث إن
الأقاليم لا تحلّ لغيره ، أو أن مطلق الإستخراج يوجب تملكها وإن لم يكن
من الشيعة ، وكان تصرفه بالإستخراج حراماً ؟

ربما يتوهم الثاني ، بتقريب : أن حرمة التصرف عبارة عن حرمة
إيجاد السبب ، ولا ينافي ذلك ترتب المسبب عليه على تقدير تحققه ، وأدلة
الخمس في المعدن بمطلقة ، وطاهاها تملك المستخرج على الإطلاق لما عدا
الخمس

وفيه . أولاً - أن أدلة الخمس في المعدن باطرة إلى مقام التشريع ،
وليس لها الإطلاق من هذه الجهة ، أي من جهة المدلول الإلزامي ، وهو
تملك المستخرج لما عدا الخمس .

(١) الوسائل - باب ٣ من أبواب الأقاليم ، الحديث ٦

وثانياً - ان الخلية التي في تحليل الأنفال للشيعي هي الخلية الوصعية ، فلا يملك غير الشيعي شيئاً من الأنفال ، لا أنه مجرد الحرمة التكليفية ، وعلى ذلك فالمعادن التي يستخرجها غير الشيعي الإمامي باقية على كونها من الأنفال ومحللة لشيعتهم . بل يمكن أن يقال : ان اطلاق التحليل يقضي بأن يملك الشيعي جميع ما يستخرجه من المعدن ، ولا يجب عليه الخمس ، لكنه خلاف طواهر أدلة وجوب الخمس في المعدن .

إلا أن يقال : ان هناك روايات أخر دالة على تحليل الخمس لشييعي الإمامي ^(١) ، وهي وإن كانت من بعض الجهات محتملة ، لكن ربما كان المتيقن منها مثل المعادن ونحوها وبعبارة أخرى الخمس ثابت في المعادن في حد نفسها ، لكن في أعصار عبدة سلطان الجور من بني أمية وبني العباس ، وفي عصر الغيبة قد أباحوا ذلك لشيعتهم ، فليتدر جيداً .

لا يقال : إهم عليهم السلام أباحوا للشيعة سهمهم من الخمس ، وهو نصفه ، فلا تشمل الإباحة سهم السادة .

لأننا نقول أولاً - هذا الخمس إنما يقال به فيما يختص بهم ، لكونه

(١) فهي أبواب الأنفال من (الوسائل) - قال أمير المؤمنين ع في حال عليه السلام هلك الناس في بطونهم وفروعهم ، لأنهم لم يؤدوا إليهم حصصاً ، ألا وإن شيعة من دينك وبانهم في حق ، وفي بعضها - سألت الرجل ، فقال جمع هذا ، مع في أيدينا لأموال والأرباح ونحوها ، نعلم أن حقك فيها ثابت ، وأن عن ذلك معصرون ، فقال أبو عبد الله - ما أنصصاكم ان كلفاكم ذلك اليوم ؟ وفي بعضها عن حكيم ع أبي عبد الله عليه السلام قال - « قُبِ به - واعلموا أي عمتهم من شي ، فإن الله حقه ودرسول ؟ قال - هي والله الإفاضة يوماً بيوم ، إلا أن أبي جعل شيعة من ذلك في حل ليركو . وفي بعضها في ح - ث عن أبي جعفر (ع) قال - « يا سبي إن لنا الخمس في كتاب الله ، وبه الأنفال ، وبه صغر المال - إلى أن قال - اللهم إنا قد أحضرت ذلك لشيعة » وفي بعضها في حديث عن صاحب الزمان عجل الله فرجه - « وأما الخمس فقد أبغ لشيعة وجعلوا منه في حل إلى أن يصهر من نطيط ولادهم ولا تحث » إلى غير ذلك

من الأتقال فلا عرو في عدم الحكم به في أعصر خاصة .

وثانياً : قد تقدم أن الخمس من وحوه الإمارة ، وما كان نسب
الإمارة فهو للإمام عليه السلام ، والسادة عياله المفق عليهم ، وهو يقسم
بينهم كيف شاء

المبحث الخامس كيفية التصرف في مستحق الخمس

(قال المحقق : الذي في كيفية التصرف في مستحقه ، وفيه مسائل .

إذن الإمام :

الأولى . لا يجوز التصرف في ذلك بغير إذنه ، ولو تصرف متصرف كان غاصباً ، ولو حصل له فائدة كست للإمام)

ما ذكره (فقه) على طلق لقاعدة الكلية ، ويعم رمان الحضور ورمان لعيبة ، فإنه متى ثبت كون شيء ماعلاً ، وأن النفل للإمام ثبت عدم حوار التصرف بدون إذنه ، وكون ذلك غصباً وأيضاً الفائدة التي تحصل منه تتبع أصله ، ومع عدم الإذن تكون له عليه السلام .

ثم إنه لا يعتبر الإذن الخاص ، ولا لفظ الادن ، بل يكفي الإذن العام ، وكل ما دلّ على الرضا كالإباحة والتحليل منهم للمشيعه .

نعم ، رى يقال . ان المطلوب من التصرف في الأموال هو التملك ، وذلك يتوقف على الأذن ، فإنه حينئذ يكون بمرلة الهبة ، بخلاف التحليل والإباحة لتي لا تريد على الرخصة ، وعليه ليس لأحد في عصر العيبة إلا مجرد حلية التصرف دون التملك .

لكن يجاب عنه بأن الحلية - حتى بالإضافة الى التصرفات المتوقفة على

الملك - يدل بالإلتزام على التملك ، وكونه بمنزلة إهبة .

ثم إنه لما كان التحليل مختصاً بالشبهة فغيرهم من فرق المسلمين أو الكفار لا يملكون شيئاً من الأنفال ومما يخرج منها ، وعلى ذلك فالمعاملات التي تكون ببيع غير الشيعي لشيء من الأنفال أو بمصالحاة أو هبة وغير ذلك تقع باطلة ، فإن يده عليها لم تكن مملكة .

إن قلت : قد قامت السيرة على المعاملات مع غير الشيعي ، فتكشف عن صحتها ، الملازمة لكونه مالكاً

قلت : أما تنفع السيرة مع عدم الردع ، وقد وردت الروايات الدالة على تحريم أموالهم من الأنفال والقيء وغير ذلك على غير أوليائهم . وبالحملة ، فالذي يصل من الأنفال إلى الشيعي بالمعاملة مع غيره ، إما يستكشف من إطلاق التحليل الإحارة للمعاملة الواقعة فضولية ، وحواز إعطاء الثمن للفصول ، أو يقال بأن الشيعي يملكه ابتداء ، ويكون ما يؤديه من الثمن لأهل عناوين آخر من حفظ النظام والتقية ، وعدم طرؤ بعض عناوين السوء ، بل قال بعض الأكابر : إنه يظهر من الأحبار وحوب المعاملة مع المخالفين وسائر الملل على ما يعتقدونه في مثل الملكية والزوجية ، ولذا لا يجوز أحد ما في يدهم بالسرقة والخذعة والفهر ونحو ذلك .

لو قاطع الإمام :

(قال المحقق . الثانية إذا قاطع الإمام على شيء من حقوقه ، حل له ما فضل من القطيعة ووجب عليه الوفاء)

الإقطاع عبارة عن إعطاء قطعة من الأرض لتصرف فيها ، وإعطاء

القطيعة ، التي هي بمثابة الأجرة ، فما يفضل منها حلال للمقاطع ، ويجب عليه أن يفي بالقطيعة ، وذلك كله واضح ، ولا فرق في ذلك بين ما يقاطعه الإمام من ما يملكه كالأنفال ، وبين ما يقاطعه غيره فيما يملكه

ثم إنه هل للحاكم - بناء على إطلاق بيانه عن المعصوم - أن يقاطع شيئاً من الأنفال لشيء ، أم لا معنى له بعد أن كان بإباح له التصرف من قبله عليه السلام ؟ وأيضاً هل له أن يقاطع ذلك لغير الشيعة أم حيث أنه يحرم لغير الشيعة التصرف في الأنفال ، فلا تجوز مقاطعته ، إلا أن يملك الحاكم ذلك لنفسه بناء على أن الإباحة تعم التملك ، لكن على هذا لا يكون فرق بين مقاطعة الحاكم أو سائر الشيعة ومقاطعتهنم الإباحة للشيعة في عصر الغيبة .

(قال المحقق : الثالثة - ثبت إباحة المأكح والمساكن والمتاجر في حال الغيبة ، وإن كان ذلك بأمره للإمام (ع) أو بعصه ، ولا يجب اخراج حصّة الموجودين من أرباب الخمس منه)
حكى العلامة الحلي في (المختلف) عن الشيخ الطوسي في (النهاية) و (المسوط) الترخيص في هذه الأمور الثلاثة في زمان الغيبة . وعن المفيد : الترخيص في حصص المأكح ، وعن سائر ما يصيد عموم الإباحة لغير هذه الأمور الثلاثة . وعن اس أدريس الترخيص في التصرف في حقوق الأئمة عليهم السلام للشيعة مما يتعلق بالأخمس وغيرها مما لا بد لهم من المأكح والمتاجر والمساكن ، وفسر المتأخر بأن يشتري الإنسان ما فيه حقوقهم ويتجر في ذلك ، وإنما يخرج الخمس مما يربح

وعن أبي الصلاح : المبع مطلقاً ، حيث قال : « ويلزم من تعيين عليه شيء من أموال الأنفال ما يشاء في شطر الخمس لكونه جميعاً حقاً

للإمام ، فإن أخلّ المكلف بما يجب عليه من الخمس وحق الأفعال كان عاصياً لله سبحانه ، ومستحقاً لعاجل اللعن المتوحه من كل مسلم إلى طالمي آل محمد (ص) ، وأخلّ العقاب لكونه محلاً بالواجب عليه ، ولا رحمة في ذلك بما ورد من الحديث فيها ، لأن فرض الخمس والأفعال ثابت بنص القرآن والإجماع من الأمة ، وإن اختلف في من يستحقه ، والإجماع من آل محمد صلى الله عليه وآله على ثبوته وكيفية استحقاقه وحمله إليهم ، وقصصهم إياه ، ومدح مؤذيه ، ودمّ المحلّ به ، ولا يجوز الرجوع عن هذا المعلوم بشاذ الأخبار »

والإبصار . أن الأمر ليس كما ذكره من الشدود فإن روايات الرخصة والتحليل مستفيضة ، وثبت فرض الخمس والأفعال بنص القرآن والرواية والإجماع ، لا ينافي ذلك ، فإن التحليل فرع الملكية الثابتة بذلك .

نعم ، لا بد من الجمع بين ما دلّ على حرمة التصرف فيما يستحقونه ، وبين ما دلّ على الرخصة والتحليل ، وسدّ ذلك في طي ما يأتي من الكلام إن شاء الله .

وبالحملة ، فإباحة المساكن والمساكن والمتاجر هو المشهور المعروف ، سواء كانت بأجمعها للإمام كما إذا سببت الحارثة في العروة بغير الإذن ، أو كان المسكن أو المتجر كله من الأفعال ، أو كانت بعضها له ، كما إذا كان السبي في العروة المأدود فيها ، أو كان المسكن أو المتجر مما فيه الخمس

ويدل على ما ذهب إليه المشهور ما رواه في (المستدرک) عن (عوالي اللئالي) قال : « سئل الصادق عليه السلام فقيل له يا من رسول الله ما حال شيعتكم فيما خصكم به . إذا غاب غائبكم ، واستتر قائمكم ؟

فقال ما أنصفناهم إن واحدناهم ، ولا أحبناهم إن عاقبناهم ، بل
سيح لهم المساكن لتصح عباداتهم ، ونبيح لهم المساكن لتطيب ولادتهم ،
ونبيح لهم المتاحر ليزكوا » (١)

هذه الرواية وإن لم تكن في محامع الحديث التي عليها العمل ، لكنها
توافق مضموناً لما ذهب إليه المشهور من الصدر الأول ، وبذلك يحصل ما
هو الملاك لحجية الخبر ، وهو الوثوق بصدوره ، مصافاً إلى دلالة لروايات
الأخر بعمومها ، التي منها :

١ - رواية سالم بن مكرم عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث ،
يسأل الرجل أن يحل حادماً يشتره ، أو امرأة يتزوجها ، أو ميراثاً
يصيبه ، أو تجارة أو شيئاً أعطيه ، قال : « هذا لشيعتنا حلال ، الشاهد
منهم والعنت ، والميت منهم والخبي ، وما يولد منهم إلى يوم القيامة فهو
لهم حلال ، أما والله لا يحل إلا لمن أحسنا له » (٢)

٢ - صحيحه القضاة عن أبي جعفر قال : « قال أمير المؤمنين علي
بن أبي طالب عليه السلام هبت الناس في بطونهم وفروجهم ، لأنهم لم
يؤدوا إليهم حقاً ألا وإن شيعت من ذلك وأناؤهم في حل » (٣)

٣ - ما في رواية يونس بن يعقوب أن رجلاً يقول لأبي عبد الله عليه
السلام : « جعلت فداك ، تقع في أيدي الأموال والأرواح وتحررات تعلم
أن حقلك فيها ثايت ، وإنا عن ذلك مقصرون ، فقال أبو عبد الله عليه

(١) مستدرك الوسائل - باب ٤ من الأفعال ، الحديث ٣

(٢) الوسائل - باب ٤ من الأفعال ، الحديث ٤

(٣) الوسائل - باب ٤ من الأفعال ، الحديث ٦

السلام ما أنصصاكم ان كلفاكم ذلك اليوم»^(١).

٤ - ما رواه حكيم مؤذن بني عيس عن أبي عبد الله عليه السلام قال «قلت له . واعلموا أنما عنتم من شيء فإن لله حمسه ولرسوله . قال . هي والله الافادة يوماً بيوم ، إلا أن أبي جعل شيعتنا من ذلك في حل ليزكوا»^(٢).

٥ - ما رواه الحارث بن المغيرة عن أبي عبد الله عليه السلام قال . «قلت له : ان لنا أموالاً من غلات وتحارات ، ونحو ذلك ، وقد علمت أن لك فيها حقاً ، قال عليه السلام . فلم أحللها إداً لشيعتنا إلا لتطيب ولا دنهم ، وكل من ولى أمانتي فهو في حل مما في أيديهم من حقن ، فيبلغ الشاهد العائب»^(٣).

٦ - ما رواه الفصيل في حديث عن أبي عبد الله عليه السلام قال . «قال أمير المؤمنين لماطمة عليها السلام . أحلّي بصيكت من الفء لأباء شيعتنا ليطيبوا ، ثم قال أبو عبد الله عليه السلام . إنا أحللنا أمهات شيعتنا لأبائهم ليطيبوا»^(٤).

٧ - ما في حديث مسمع عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال . «كل ما كان في أيدي شيعتنا من الأرض فهم فيه محللون ، ومحلل لهم ذلك إلى أن يقوم قائمنا . . .»^(٥).

٨ - ما في حديث حارث بن المغيرة عن أبي عبد الله عليه السلام

(١) الوسائل - باب ٤ من الأفعال ، الحديث ٦

(٢) الوسائل - باب ٤ من الأفعال ، الحديث ٨

(٣) الوسائل - باب ٤ من الأفعال ، الحديث ٩

(٤) الوسائل - باب ٤ من الأفعال ، الحديث ١٠

(٥) الوسائل - باب ٤ من الأفعال ، الحديث ١٢

أنه قال لسحبة . «إنا لما الخمس في كتاب الله ، ولما الأنفال ، ولما صفو
المر ، وهما والله أول من ظلمنا حقاً في كتاب الله ، إلى أن قال اللهم
إنا قد أحللنا ذلك لشيعتنا . . .» (١).

٩ - ما رواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال : «إن أمير
المؤمنين (ع) حلّهم من الخمس ، يعني الشيعة ليطيب
مولدهم » (٢).

١٠ - ما رواه إسحاق بن يعقوب بن التوقيع بخط صاحب الرمان
(عج) في حديث قال : «وأما الخمس فقد أبيع لشيعتنا ، وجعلوا منه في
حلّ إلى أن يظهر أمرنا ، لتطيب ولادتهم ، ولا تحبث » (٣).

١١ - ما رواه أبو حمزة عن أبي جعفر عليه السلام في حديث قال .
«إن الله جعل لأهل البيت سهماً ثلاثة في جميع الفىء ، فقال تبارك
وتعالى : ﴿واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي
القربى ولليتامى والمساكين وابن السبيل﴾ فحس أصحاب الخمس
والفقىء ، وقد حرماه على جميع الناس ما خلا شيعةنا . . .» (٤).

١٢ - ما في تفسير الإمام العسكري عليه السلام عن آثائه عن أمير
المؤمنين . «أنه قال لرسول الله (ص) : قد علمت يا رسول الله سيكون
بعدك ملك عصوص وحبر ، فيستولى على خمس من السبي والغنائم ،
ويسعوه فلا يحلّ لمشتريه لأن نصيبه فيه ، فقد وهبت نصيبه منه لكل
من ملك شيئاً من ذلك من شيعة لي تحلّ لهم من فروعهم من مأكّل ومشرب ،

(١) الوسائل - باب ٤ من الأفعال ، الحديث ١٤

(٢) الوسائل - باب ٤ من الأفعال ، الحديث ١٥

(٣) الوسائل - باب ٤ من الأفعال ، الحديث ١٦ .

(٤) الوسائل - باب ٤ من الأفعال ، الحديث ١٩

ولتطيب مواليدهم، ولا يكون أولادهم أولاد حرام قال رسول الله (ص) ما تصدق أحد أفضل من صدقتك، وقد تعك رسول الله في فعلك، أحل الشيعة كل ما كان فيه من عيمة، وباع من نصيبه على واحد من شيعتي، ولا أحلها أنا ولا أنت لغيرهم «^(١)

هذا وينبغي البحث عن كل واحد من الأمور الثلاثة التي ذكرها المحقق بالعميم الذي ذكره من كون ذلك بأجمعه أو بعصه للإمام فنقول:

١ - المناكح :

ويراد بها (تارة): النساء المأخوذة في الحرب بين المسلمين والكفار، أو بين الكفار أنفسهم، أو المأخوذة بالسرقة والحدعة، و(أخرى) يراد بها شراء الأمة بعين ما كان مثلاً، أو بعين ما فيه الخمس من العوص مثلاً، أو الربح غير الخمس من السنة الماصية، أو من هذه السنة مع كون الشراء رائداً على المؤونة و(ثالثة) يراد بها الرواج الذي يكون المهر فيه من الأنفال أو الربح غير الخمس من السنة الماصية أو من هذه السنة مع كون الترويح رائداً على المؤونة.

أما الأول فذلك هو المتيقن من الرويات كما هو واضح .
وأما الثاني . ولطاهر دحوله في عموم روايات التحليل لطيب الولادة، مصداقاً إلى ما قدمناه من رواية سالم بن مكرم . مصداقاً إلى ما رواه في (المستدرک) «عن تفسير علي بن إبراهيم في قوله تعالى ﴿حتى إذا جنّوها وفتحت أبوابها﴾ وقال لهم خزنوها سلام عليكم

(١) الوسائل - باب ٤ من الأنفال، الحديث ٢٠

طشم ﴿١١﴾، أي طاب مواليدكم، لأنه لا يدخل الحنة إلا طيب الولادة (فادخلوه حُلدين)، قال أمير المؤمنين عليه السلام إن فلاناً وفلاناً غصصوا حقاً، واشتروا به الأماء، وتروخوا به النساء، ألا وإنا قد جعلنا شيعتنا من ذلك في حل لتطيب مواليدهم ﴿١٢﴾.

وأما الثالث. فالظاهر خروج مورده عن الموضوع، فإن لتحليل إنما هو فيما يكون معرضاً للحرمة، لا في مثل النكاح، فإنه لا يكون محرماً بسبب حرمة المهر لأنه فصلة، ومع العص عن ذلك يكفي عموم الروايات، وخصوص ما ذكره أخيراً عن (المستدرک) عن (تفسير علي ابن إبراهيم).

٢ - المساكن .

وهذه على أقسام : -

- أ - فتارة تكون من الأفعال، كما إذا كانت في الأرض المفتوحة عنة بغير إذن الإمام أو في الأودية ورؤوس الحساب مثلاً
- ب - وقد تكون مما فيه الخمس في حد نفسه، كما إذا كانت في لمفتوحة عنة بإذن الإمام بناء على ثبوت الخمس فيها
- ج - وقد تكون متقلة إليه ممن لا يعتقد الأفعال أو لحمس، سواء كان الانتقال بالشراء أو الهبة أو الأثر أو غير ذلك. ومن هذا القبيل ما إذا ورث الشيعة أو اشترى أو انتقل إليه بسبب آخر، الأرض التي اشتراها الذمي من المسلم ولم يؤخذ منه الخمس
- د - وقد تكون متقلة بالوراثة أو بالشراء وغير ذلك، ممن يعتقد

(١) سورة الرعد ٧٣

(٢) مستدرک الوسائل - باب ٤ من الأفعال

الحمس ولا يخمس، ومن هذا القليل ما إذا اشتعلت دمة المالك بالحمس فمات وانتقل ما في الدمة إلى ما يملكه من الأرض هـ - وقد يكون ثمنها من الأقال أو مما فيه الحمس، كما إذا اشتراها شيء من الكنز غير المحمس أو العوص غير المحمس أو شيء من ربح السنة الماضية ولم يكن قد خمسه .
أما لو اشتراها بربح هذه السنة وكان المسكن من مؤوته، فذلك حارج عما نحن فيه، كما هو واضح . نعم لو كان رائداً على المؤونة فهو مما ذكر .

إذا عرفت ذلك فنقول :- لم يرد في المساكن نص باناحتها سوى ما تقدم من رواية (عوالي اللئالي) ولا يعد الوثوق بصدورها على ما تقدم بيانه، مصافاً إلى ما ذكرناه من رواية مسمع عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «كل ما كان في أيدي شيعة من الأرض فهم فيه محللون . . .»^(١) ورواية يونس أو المعلّى قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: مالكم من هذه الأرض؟ فتبسم، ثم قال: إن الله بعث جبرائيل وأمره أن يخرق بابهامه ثمانية أبهار في الأرض - إلى أن قال - فما سقت أو استقت، فهو لك، وما كان لنا فلهيعة . . .»^(٢) .
لكن القسم الخامس لا يدخل في عون المساكن، ضرورة أن المعاملة تكون فيه فصولية، وحيث لا دليل على إحارة من كان له الثمن أعني الإمام عليه السلام فالمسكن باق على ملك البايع . نعم لو اشترى المسكن بالثمن في الدمة وأداه للبايع من الأقال أو مما فيه الخمس، فقد ملك المسكن، لكن تصرفه في ذلك بالأداء يحتاج إلى شمول دليل

(١) الوسائل - باب ٤ من الأقال، الحديث ١٢ .

(٢) الوسائل - باب ٤ من الأقال، الحديث ١٧ .

الإباحة لمثله، من باب إباحة مطلق النصرف فيه، ولا يرتبط بإباحة المسكر

وأما الأقسام الأخر، فالأول منها هو المتيقن بإباحته، ولا ريب في شمول الأدلة له، وأما القسم الثاني فالظاهر شمول الأدلة له أيضاً وأما القسم الثالث والرابع فهي شمول أدلة الإباحة لها تأمناً، لأنه من المحتمل أن يكون المقصود من الأراضي أو المساكن المحللة تلك التي يكون فيها حق الإمام في أصله، وفي حد نفسه كالأنفال وبحوها، لا ما طرأ عليه الحق. نعم، في بعض الروايات عنوان كونه ميراثاً يصيبه وبحو ذلك، وكذا ما يدخل في عنوان التجارة وغير ذلك، فليتدرج جيداً.

٣ - المتاجر :

وهي على أحوال :

أ - فتارة يشتري شيئاً من الأنفال من غير الشيعة الذي لا يعتقد ذلك.

ب - وقد يتعامل مع من في أمواله أو أرباحه الخمس، وهو لا يعتقده.

ج - وثالثة يتعامل مع من يعتقد الخمس، وهو لا يحتمس أمواله وأرباحه.

د - ورابعة تكون التجارة بما يؤخذ من الأنفال، كشيء من الأجرام والمعادن والأحجار الموجودة في الأراضي الموات مثلاً، ويكتسب بذلك.

هـ - وحامسة يتجر بأمواله ويربح فيها، ولا يبالي بما يربح، بل يكتسب ولا يحتمس أصلاً

و - وسادسة يتحر ويربح ويؤجر خمس الربح إلى آخر السنة فهو يكتسب في طول السنة بما لديه من رأس المال والأرباح .
وقبل بيان الحكم ، لا بد من ذكر الروايات -

١ - رواية سالم بن مكرم عن أبي عبد الله في حديث قل فقل له : «رحل ليس يسألك أن يعترض الطريق ، إنما يسألك حادماً يشتريها أو امرأة يتروحها ، أو ميراثاً يصيبه ، أو تحارة أو شيئاً أعطيه ، فقال عليه السلام : هذا لشيعةنا حلال ، الشاهد منهم والعائب ، والميت منهم والحي ، وما يولد منهم الى يوم القيامة ، فهو لهم حلال » (١)

٢ - رواية يونس بن يعقوب قال «كنت عند أبي عبد الله ، فدخل عليه رجل من القمطين ، فقال : جعت فداك ، تقع في أيدينا الأموال والأرباح وتحارات تعلم أن حقك فيها ثلث ، وأنا عن ذلك مقصرون ، فقال أبو عبد الله عليه السلام : ما أنصمناكم ان كنصمناكم ذلك اليوم » (٢) .

٣ - صحيحة الحرث بن المعيرة عن أبي عبد الله قال : «قلت . إن لنا أموالاً من علات وتحارات وبحوذلك ، وقد علمت أن لك فيها حقاً ، قال : فلم أحللها إداً لشيعةنا إلا لتطيب ولادتهم ، وكل من والى ابائهم فهو في حل مما في أيديهم من حقاً فليدع الشاهد العائب » (٣)

٤ - ما رواه عبد الله بن سنان قال . «قال أبو عبد الله عليه السلام : على كل امرء عزم أو اكتسب الخمس مما أصاب لقاطمة ولمس يني أمرها من بعدها من دريتها الححيح على الناس ، فذلك لهم حاصة يضعونه

(١) الوسائل - باب ٤ من الأفعال ، الحديث ٤

(٢) الوسائل - باب ٤ من الأفعال ، الحديث ٦

(٣) الوسائل - باب ٤ من الأفعال ، الحديث ٩

حيث شاءوا، وحرم عليهم الصدقة، حتى الحباط ليحيط ثوباً بحمسة دوايق، فك من دائق، إلا من أحلها من شيعتنا لتطيب لهم به الولادة. (١)

٥ - ما في تفسير الإمام العسكري عليه السلام عن نائه، عن أمير المؤمنين (ع) أنه قال لرسول الله (ص) وقد عدت يا رسول الله أنه سيكون بعدك ملك عصوص وحر، فيستولى على حمسى من السبي والغنائم، ويبيعونه فلا يحل لمشتريه، لأن نصبي فيه، فقد وهت نصبي لكل من ملك شيئاً من ذلك من شيعتي لتحل لهم مافعهم من مأكّل ومشرب ولطيب موابيدهم، ولا يكون أولادهم أولاد حرام، قال رسول الله (ص) ما تصدّق أحد أفصل من صدقتك، وقد تعدت رسول الله في فعلك أهل الشيعة كل ما كان من غيمة وبيع من نصبه على واحد من شيعتي ولا أحلّها أن ولا أنت لغيرهم (٢)

إذا عرفت ذلك فنقول - أما الحو السادس من أقسام المتاجر، فلا شك فيه، فإنه مصاف إلى عموم الرويات، يحري فيه ما تقدم في محله من تقرب لحاط الریح بحو الوحدة في سنة التجارة وأما الأنحاء الأخر فما كان مع من لا يعتقد الحمس أعني الحو الأول والثاني، فلا ريب في كونه مورداً للإباحة بمقتضى كونه المتيقن من عموم الدليل، وما كان مع من يعتقد الحمس أعني الحو الثالث، فالمحكي عن ابن ادريس (٣) ولشهيده الثاني في (الروضة) هو التحليل والإباحة، بل هو

١ - وسائل - باب ٨ من أبواب ما يحل فيه لحمس، حديث ٨

٢ - وسائل - باب ٤ من أبواب الأعداء حديث ٢٠

٣ - قال في (المرآة) «فأما في حال العيه ورمانيه، وسبب من أعدائه خوفه على نفسه، فقد رخصوا شيعتهم التصرف في حرمهم مما يتعلق بالأحماس وغيرها مما لا بدّ لهم منه من الصالح،

الظاهر من إطلاق كلمات جمع كثير من الأصحاب

فعن (القواعد) قوله: «وأبىح لنا حاصة حال العيبة: المساكح
والمساكر والمتاحر، وهي أن يشتري الإنسان ما فيه حقهم عليهم
السلام، ويتجر فيه، لا إسقاط الخمس من ربح ذلك المتحر»

وكذا قوله في (التذكرة) حيث فسّر المتاحر بما فسّره ابن إدريس.

وفي (البيان) قوله: «ورخص في حال العيبة...» وفيما يشتري ممن

لا يحتمس، إلا إذا إسماء، فيحب في السماء»

إلى غير ذلك من كلماتهم الظاهرة في تعميم التجارة والشراء من
مطلق من لا يحتمس وإن كان معتقداً به، لكن صريح جماعة أخرى
الاستشكال، بل الحكم بعدم الحواز بطلاً إلى عموم حرمة التصرف في
الحمس قبل وصول حقهم إليهم، وقد جمعوا بين الأخبار باختصاص
التحليل بمن يتلى بالتجارة مع من لا يعتقد الحمس

قلت: إن أغلب أحوار التحريم^(١) ناظر إلى الخمس الذي يتعلق
بالمكلف نفسه في زمان يمكن إيصال ذلك إليهم دون ما كان في مال
الغير الذي يتجر معه، وأيضاً أن بعضها يؤكد للتحليل للشيعة حيث أن
في حديث أبي حمزة الثمالي عن أبي جعفر عليه السلام قوله: «من
أحللنا له شيئاً أصابه من أعمال الظالمين فهو له حلال، وما حرّمناه من
ذلك فهو حرام» وبعضها لا يباقي التحليل ولا يعارضه كما في حديث
محمد بن عثمان العمري قدس الله روحه عن صاحب الدار صلوات الله

= والمتاحر، و يجرى بالمتاحر أن يشتري الإنسان مما فيه حقهم عليهم السلام، ويتجر في ذلك، ولا
ينوهم متجره أنه قد ربح في ذلك المتجر شيئاً لا يخرج منه الخمس فيحصل ما قلناه، وربما
اشتهر.

(١) لاحظ: الوسائل - الباب الثالث من أبواب الأمان.

وسلامه عليه حيث قال : «وأما ما سألت عنه من أمر من يستحل ما في يده من أموالنا ويتصرف فيه تصرفه في ماله من غير أمرنا . . . » ضرورة أن التصرف بسبب التحليل تصرف في المال بأمرهم عليه السلام ، مضافاً إلى أن هذا الحديث لا يبعد كونه ناطراً إلى ما عدا التجارة من الأموال التي تكون في يد نفسه .

ومثل هذا الحديث التوقيع الشريف الوارد بواسطة العمري ، وفيه اللعن على من أكل من مالهم عليهم السلام درهماً حراماً ، فلا يشمل مورد التحليل .

وكذلك ما رواه العياشي عن إسحاق بن عمار قال : «سمعت أنا عبد الله عليه السلام يقول : لا يُعَدُّ أحد اشترى من الخمس شيئاً أن يقول : يارب اشترته بمالي ، حتى يَأْذَنَ له أهل الخمس» فإن التحليل الوارد في التجارة عبارة عن الإذن

وأما ما رواه المفيد عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام في حديث ، قال : «لا يحل لأحد أن يشتري من الخمس شيئاً حتى يصل إليه حقها» فهو الذي جعله بعض الأكابر منشأً للإشكال كما أشرنا إليه ، وهذا الحديث لا يحظنا بالإضافة إلى عموم أخبار التحليل فيجمع بينهما بالتحصيل برمان الحضور ، فإنه لا ريب في اختصاصه برمان يمكن الإيصال إليهم ، ولا أقل من عدم إطلاقه بالإضافة إلى زمان العيبة الكبرى صدواته تعالى على معيها . فالمتيقن من تخصيص أخبار التحليل إنما يكون بالقدر المتيقن ، وهو تخصيصها بما عدا زمان إمكان الإيصال ، وعمومها بالإضافة إلى زمان العيبة محكم .

وإن لاحظنا بالإضافة إلى روايات التحليل في خصوص التجارة

التي كان موردها رمان إمكان إيصال الخمس إليهم، فيتعارضان، وتقدم تلك الروايات لتعدها وكون بعضها أصح سداً كصحيحه الحرث بن المغيرة، وعلى فرض النساقط فعموم أحوار التحليل محكم فتلخص أن الأظهر ما يحكى عن ابن إدريس والشهيد الثاني وأما النحو الرابع فإن كان الأحذ من الأفعال شيعياً فلا إشكال في إباحة اكتسابه بما يأخذه بمقتضى التحليل، وإن كان الأحد غيره وهو يشتره منه ويكتسب به، فمعاملته معه إنما هي صورية لا أنه شراء حقيقة، فيكون الذي يأخذه منه يحل له التصرف فيه بمقتضى أدلة التحليل والإباحة.

وأما النحو الخامس فقد صرح ابن إدريس وغيره بأن التحليل في التجارة إنما هو بالنسيئة إلى ما تعلق بالمال قبل الشراء، وأما ما يربح في التجارة فلا يسقط، لعدم الدليل عليه، بل تشمله أحوار التحريم، لا سيما ما كان مورده الخمس الذي يتعلق بمال المكلف نفسه، فليندبر جيداً.

هل يفيد هذا التحليل الملك:

ربما يستشكل في ذلك من حيث أن التحليل الورد في الأحار عبارة عن إباحة التصرف، وذلك عبر امتلاك، فلا يرث الوارث بحسب طبقات الارث، فهم بما أنهم موالون، على حد سوء هي حلية تصرفاتهم، دكراً وإناً لأقرب والأبعد. وكذا لا محال للوقف والهبة والوصية والبيع من الغير، وغير ذلك، فإن هذه الأمور كلها إنما هي مترتبة على الملك دون حلية التصرف.

قال الشيخ الأنصاري (قده) في طي كلامه على التحليل وكونه

موجباً للتمليك . « وفي تطبيق هذه الإباحة على القواعد إشكال من وجوه، مثل . أن الإباحة ليست بتمليك يوجب ثرت آثار الملك، سيما في مثل الحوارى، وأن متعلقها لا بد أن يكون موحوداً حول إباحة، مع عدم المسح والمباح له حين الإباحة عاتقاً، وأن للارم من التملك صيرورته للشيعة كالأرض لمفتوحة عنوة، لا يحتص بواحد دون آخر . الى أن قال . - ولدي بهون الحطب الإجماع على أنا نملك بعد التحليل لصادر منهم عليهم السلام كل ما يحصل بأيدينا تحصيلاً أو انتقلاً، فهذا حكم شرعى لا يجب تطبيقه على القواعد . »

أقول . « ورد في الحديث عن الإمام العسكري عن أمير المؤمنين صلواته تعالى عليهما قوله : « قد وهب نصيبى لكل من ملك شيئاً من ذلك من شيعتي » (١)، مصفاً إلى أن طاهر أحوار التحليل بحسب القرائن أنه ليس كإباحة الطعام للنصيف، ضرورة أن المال في أيدي الشيعة معرض لسبع وجعه ثمناً في الشراء وسائر التصرفات لمالكية، فلا بد أن يرد تحليله إباحة التملك بطريق التملك بالحيازة في لمباحات لأصلية، ومصفاً إلى أن مالكية الإمام للأعمال ولحمس طاهرها المملكية بحسب الإمامه والولاءه، وهي ملكية حقيقية تكويسية، لا المملكية لاعتباريه التشريعية، ويشهد على ذلك ما رواه على بن راشد الذي كان من وكلاء أبي جعفر لحواد عليه السلام، قال: « قلت لأبي الحسن الثالث عليه السلام . إنا نؤتى بالشيء فيقال: هذا كان لأبي جعفر عندما فكيف نصنع ؟ فقال . ما كان لأبي نسب الإمامة فهو لي، وما

(١) الروايات - باب ٤ من الأعمال، الحديث ٢٠

كان غير ذلك فهو ميراث على كتاب الله وسنة نبيه ^(١) فعلى هذا لا يمتنع عن حصول الملكية الاعتبارية وسائر الاعتبارات الشرعية بأساسها الخاصة إلا عدم إدبهم عليهم السلام، فمتى حصل التحليل أثرت تلك الأسباب من البيع والشراء والإيقاف والحيارة وغيرها أثارها.

ويتقرب آخر لما كان الحمس حقاً مالياً متعلقاً بالمال الذي يملكه المكلف بالأسباب الشرعية، فالتحليل عبارة عن الإدن في استيفاء هذا الحق.

وبهذا يدفع ما ذكره الشيخ الأنصاري (قده) من وجوه الإشكال، ضرورة أن الإباحة وإن لم تكن تمليكاً، لكنها ادن هي التملك إما بالاستيلاء والحيارة أو بالأسباب الشرعية، وأيضاً لا يلزم في مثل ذلك وجود متعلق الإباحة ولا المصاح له، وأيضاً لا ملازمة بين التملك للشيعة وبين صيرورته كالأرض المفتوحة عموة، بل ذلك خلاف ظاهر التملك للطبيعي، فإن التملك كذلك معناه التملك للموضوع في القصبة الحقيقية التي نعم الأفراد المحققه الوجود والمقدرة، فكل من سبق إلى التملك احتصر به وأما الأرض المفتوحة عموة فالدليل منع كونها كذلك، وأما ما أفاده من الذي يهون الحطب أي الإجماع على أن التملك بعد التحليل، فالظاهر أن الملكية تخضع إلى قصد التملك فإن التحليل هو الإدن في أن يملك، لا أن مجرد الحصول في اليد عنة لأن يكون مالكا، فليقدر جيداً.

(١) الوسائل - باب ٢ من الأفعال، الحديث ٦

حكم الخمس في عصر الغيبة:

(قال المحقق : الرابعة - ما يجب من الخمس يجب صرفه إليه مع وجوده، ومع عدمه، قيل : يكون مباحاً، وقيل : يجب حفظه ثم يوصى به عند ظهور اماراة الموت، وقيل : يدفن، وقيل : يصرف النصف الى مستحقه ويحفظ ما يحتص به بالوصاية أو الدفن، وقيل : بل تصرف حصته الى الأصناف الموحودين أيضاً، لأن عليه الانتماء عند عدم الكفاية، وكما يجب ذلك مع وجوده فهو واجب عليه عند غيبته، وهو الأشبه).

مرده من الوجود والعدم في صدر العبارة الحضور وعدمه، وإن كان التعبير بذلك ليس على ما ينبغي.

ثم إن هاهنا بحثان:

أحدهما : وجوب صرف الخمس بتمامه إلى الإمام عليه السلام : في زمن الحضور، وهو المحكي عن المشهور تارة، وعن ظاهر الأكثر أخرى ويدل عليه نصهم الوكلاء لقضه، كما هو المأثور عن الأئمة عليهم السلام، حتى صاحب العصر صواب الله تعالى عليه في العيبة لصغري، وقد أمر بذلك في صحيحة على بن مهزيار حيث قال : «فمن كن عنده شيء من ذلك فليوصله إلى وكيلي، ومن كان ثانياً فعيد لشقة فليتعهد لا يصاله ولو بعد حين» (١).

ويشهد لذلك أيضاً تصدى الإمام لتقسيم الخمس بين الأصناف الثلاثة كما في الحديث حيث قال أبو عبد الله عليه السلام : «يقسمه الإمام بينهم» (٢) وفي حديث آخر عن العبد الصالح عليه السلام قوله

(١) الوسائل - باب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٥

(٢) الوسائل - باب ١ من أبواب قسمة الخمس، الحديث ١٩

«يقسم بهم على الكتاب والسنة» (١) إلى غير ذلك.

وأنت حير بأن التقسم فرع وصول الخمس كله إلى الإمام، هذا مضافاً إلى ما يظهر من الروايات المتعددة التي قدمناها في بعض المباحث المتقدمة أن الخمس كله للإمام، وأنه يعول الأوصاف الثلاثة من يتامى بي هاشم ومساكينهم وأساء سيدهم

قال في (الخواهر) «ولولا وحشة الانفراد عن طهر اتفاق الأصحاب لأمكن دعوى ظهور الأحرار في أن الخمس جميعه للإمام عليه السلام، وإن كان يجب عليه الاتفاق مع علي الأوصاف الثلاثة الذين هم عياله، ولذا لو راد كان له، ولو نقص كان الإتمام عليه من نصيبه، وحلّلوا منه من أرادوا».

وبينه قدس سره كان تغييره بأنه لولا وحشة الانفراد لأحدنا بما يدل عليه ظهور الأحرار، وما ذكره من التحليل لمن أرادوا يعم التحليل لمطلق الشعة، ولعصمهم خاصة كما في حديث أبي سيار قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني كنت وليت لعوض فاصت أربعمائة ألف درهم، وقد حثت حمها ثمانين ألف درهم، وكرهت أن أحسها عنك وأعرض لها، وهي حفتك أي جعل الله تعالى لك في أموالنا - إلى أن قال - فقار لي يا أبا سيار قد طيساه لك، وحللتك منه، فقصم إليك مائت» (٢).

البحث الثاني في حكم الخمس في زمان العينة، من الله تعالى على الأمة الإسلامية بانقضاءه، ومن علي بإدراكه من حضور الحجة المهدي صلوات الله تعالى عليه، فأقول: لما لم يكن الخمس وحيوه

(١) الوسائل - باب ٣ من حصة الخمس، الحديث ١

(٢) الوسائل - باب ٤ من الأموال، الحديث ١٢.

تكليفاً محصاً يسقط بعدم القدرة على إيصاله جميعاً أو إيصال نصمه، بل
 كان أمراً وصعياً لا محال لسقوطه بمجرد عدم القدرة، تتكلم حينئذ في
 مقامين

لمقام الأول - فيما تقتضيه القاعدة، وهو ثبوته في عصر الغيبة
 حيث أن دليل تشريعه يعم جميع الأعصار، فإن الأحكام قصداً حقيقية
 نعم الأفراد، المحققه الوجود والمقدرة، ولا محال للبحث عن اختصاص
 الحطانات بالمشافهين، أو عمومها للعائنين والمعدومين، فإن ذلك إما
 هو في القضايا الحارحية، وهي تختص بالمشافهين، وتتعدى إلى
 غيرهم بتفحيح المصاط، بلحظ اشتراك الكل في الأوصاف، وبالطرائق ما
 ذكرناه لم يكن التعدي من ررارة مثلاً إلى غيره في الحكم الذي حوطب
 به من حيث تفحيح المصاط، بل من حيث أن توجيه الحكم إليه كان يحاط
 أنه فرد للموضوع في لعصبه الحقيقية

ويشهد على ما ذكرناه مصداقاً لى أن تشريع لشريعة لا يكون إلا
 كذلك، ما ورد في الحديث في (أصول الكافي) في باب (أن الأئمة هم
 الهداة) عن أبي بصير قال «كنت لأبي عبد الله عليه السلام (بما أنت
 مُنذرٌ ولكل قوم هادي)» فقال رسول الله المندر، وعلي عليه السلام
 الهادي - إلى أن قال - لو كانت إدارت أنه على رحل، ثم مات ذلك
 الرحل ماتت الآية، مات الكتاب، ولكنه حتى بحري فمن بقي كما
 جرى فيمن مضى» (١).

ثم أن القاعدة على مسمى كون الخمس ملك لأربابه ومشاعاً في

(١) سورة الرعد ٧

(٢) أصول الكافي - كتاب محبة باب أن الأئمة هم الهداة، حديث ٣

المال يراجع المكلّف الحاكم في إقرار هذا المشاع، فيتصدق بالسهم المشارك عن المعصوم بملاك ما ثبت من الصدقة في اللقطة وبحوها، ضرورة أن عدم المعرفة لصاحبها لم يكن له الدخالة في الحكم، وإنما الموجب للتصدق هو عدم إمكان الإيصال إلى صاحبها. ولعله كان بملاحظة أن مال الغير إذا لم يمكن إيصاله بغيره إليه فيوصل إليه بدله وهو الصدقة.

ويمكن أن يقال: إنه يصرفه فيما يعلم أن المعصوم عليه السلام يرضى به من باب العلم بالرصاص شاهد الحال، وبطراً إلى أن مفاد قولهم عليهم السلام: (لا يحل مال امرء إلا بطيب نفسه) هو كون ذلك علة تامة لحلية التصرف في المال.

قال صاحب (الجواهر): «وأما حقه، فالذي يحول في الذهن أن حسن الظن برأفة مولانا صاحب الزمان روي لروحه القديس بقضي بعدم مؤاخذتنا في صرفه على المهم من مصارف الأصناف الثلاثة الذين هم عياله في الحقيقة، بل ولا في صرفه في غير ذلك من مصارف غيرهم مما يرحح على بعضها وإن كانوا هم أولى وأولى عند التساوي، أو عدم وضوح الرجحان. بل لا يعد في النظر تعيين صرفه فيما سمعت بعد النساء على عدم سقوطه، إذ غيره من الوصية له أو دونه أو بحوها تعريض لتلفه وإدخاله من غير فائدة قطعاً، بل هو إتلاف له، وأقوى من ذلك معاملته معاملة المال المحلول ماله، باعتار تعذر الوصول إليه روي له القديس، إذ معرفة المالك باسمه وبسبه دون شخصه لا تحدي، بل لعل حكمه حكم المحلول المالك باعتار تعذر الوصول إليه، للمجهل به، فيتصدق به حيث نأث العينة عنه، ويكون ذلك وصولاً إليه على حسب

غيره من الأموال التي يتمتع بإيصالها إلى أصحابها والله أعلم بحقيق أحكامه ٥ (١).

هذا كله على منى ملكية الخمس عيأ حارحاً.
وأما على مبي كون الخمس حفاً مالياً يشبه حق الرهانة أو حق العرماء في تركة الميت، ونحو ذلك، فلا يحري فيها، وكذا فيما أئلفه صاحب المال واستقر في الدمة عنوان التصديق، ولا التصرف بالرضا بل لا بد من قصص الحاكم له ساء على عموم النيانة وكونه من الوقايع الحادثة.

والسر في ذلك أن تعيين ما في الدمة من الحق في المال الحارحي يحتاج إلى قبص دي الحق أو نائه، وحيثند فالحاكم بعد قصه يتصدق به، أو يصرفه في مرصاة المعصوم عليه السلام نعم للحاكم أن يوكل صاحب المال الذي فيه الخمس أو يوكل غيره في القبض، ثم العمل بالتكليف من التصديق والصرف في مرصاة المعصوم عليه الصلاة والسلام.

مناقشة الأقوال في المسألة:

ولشرع في بين الأقوال في المسألة وأدلتها، وما يستفاد من الأحصار. فقد ذكر المحقق (قده) أقوالاً خمسة أحدها: إباحة الخمس كله.

ثانيها وحب حفظه كله والإيضاء به
ثالثها. دمه كله وجعله كراً يحرحه صاحب الأمر عجل الله تعالى فرجه عند ظهوره.

(١) الجواهر ج ١٦ ، ص ١٧٧

رابعها: صرف نصفه في الأصناف الثلاثة من السادة وحفظ المصنف الآخر المحتص به والإيضاء به أو دقه.
 خامسها: صرف هذا المصنف المحتص به في لأصناف الثلاثة.
 وهناك أقوال أخرى:-

منها: ما ذكره صاحب (الوسائل) حيث قال في الباب الرابع من الأفعال: (باب إباحة حصة الإمام من الخمس للشيعة مع تعذر إيصالها إليه، وعدم احتياج السادات) ومفاده صرف حصة الأصناف الثلاثة إليهم. وأما حصة الإمام عليه السلام فيحب إيصالها إليه إن أمكن، كما هو كذلك في رمس الحصور، وإلا كما في عصر العيبة وسجوه، فتصرف في الأصناف الثلاثة مع احتياجهم، والافتتاح للشيعة ومنها ما اختاره صاحب (المدارك) حيث قال «والأصح إباحة ما يتعلق بالإمام من ذلك» ومراده إباحة سهمه (ع) ووجوب سهم السادة وإيصاله إليهم وقد اختار هذا القول صاحب (لحد ثق)، وهو الذي أراده المحدث الكشاني في (الوافي) حيث قال: «وأما في مثل هذا الرمان، حيث لا يمكن الوصول إليهم فيسقط حقهم رأساً دون السهم الباقية، لوجود مستحقيها . . .»
 وقال في (لمعات): «والأصح عدي سقوط ما يحتص به، لتحليلهم ذلك لشيعتهم . . .»

ومنها: ما عرئ من خمرة من قوله «والصحيح عدي أنه يقسم نصيبه على مواليه العارفين بحقه من أهل الفقر والصلاح والسدد»
 ومنها ما يظهر من الشيخ صاحب المعالم في كتابه (متمقى الحمان)^(١) من اختصاص التحليل بخصوص خمس الأرباح، فإن كله

(١) متمقى الحمان في لأحداث الصحاح والنجاس ح ٢، ص ١٤٥

للإمام (ع) لا يشترك فيه سائر الأصناف ، وأما سائر ما فيه الخمس فهو مشترك بينهم وبين الأصناف الثلاثة .

ومنها ما عن المجلسي (قده) من أن أحوار التحليل ناطرة الى حوار التصرف في المال الذي فيه الخمس قبل اخراج الخمس ، بأن يضمن الخمس في دفعته .

ولمناقشة الأقوال التي ذكرها المحقق (قده) ينبغي أن نقسمها الى مجموعتين : -

المجموعة الاولى الأقوال المتضمنة لباحة الخمس للبيعة :

ويسب ذلك الى سائر على ما في (المختلف) . وقد حكاه صاحب الحقائق عن الشيخ عبد الله صالح وعن معاصريه ، وربما يعبر عن هذا القول بالسقوط كما عن المصنف ، حيث يحكى عنه أنه قال . « قد اختلف أصحاب في حديث الخمس عند الغيبة ، وذهب كل فريق منهم إلى مقال ، فمنهم من يسقط فرض إحراجه لغيبة الإمام بما تقدم من الرخص فيه من الأخبار . . . » .

وعن (الذخيرة) أنه قال . « لا دليل على ثبوت الخمس في زمن الغيبة ، لأنه محصور بالآية والأخبار ، ولا دلالة لشيء منهما عليه . أما الآية فلاحتصاصها بعائم دار الحرب المحتصة بحال الحضور دون الغيبة . مع أنها حظاب شفاهي متوحة الى المحاصرين خاصة ، والتعدية الى غيرهم بالاجماع انما يتم مع التوافق في الشرايط جميعاً ، وهو ممنوع في محل البحث ، فلا تهص حجة في زمان الغيبة ، ولو سلم فلا بد من صرفها إلى خلاف ظاهرها ، إما بالحمل على بيان المصرف

و بالتحصيل جمعاً بينها وبين الأحبار الدالة على الإباحة .

أقول - يتوجه عليه أن الإله بما أنها مشتملة على الموصول والصلة ، فهي عامة في نفسها ، مضاف إلى ما ورد في تفسيرها ، والعام لا يخص بالموارد لدي هو الجهاد ، فهذا العام له هذا الحكم ، وما ينقسم في الجهاد أحد مصاديقه .

وأما ما ذكره من الخطأ الشناهي فهو مما لا أصل له ، لما قد مناه من أن تشريع الشريعة وأحكامها إما يكون بحول الفصية الحقيقية التي نعم بنفسها لمعدومين ، وما ذكر من الاحتصاص بالخاصين إما هو في الخطابات الشخصية الخارجية ، ولتعددي فيها إما يكون تنقيح لمسايط من أجل التوافق في الشرايط ، فما دل على الخمس من الآية والرواية حيث أنه حكم قانوني وتشريع ، له العموم نفسه لجميع الأرملة . والقول بالسقوط في عصر العيبة بمعنى عدم ثبوت الخمس بما أنه أمر وضعي ، ساقط لا محالة .

نعم ، لو أريد من السقوط سقوط وجوب الأداء طراً إلى مفاد روايات التحليل المؤكدة لذلك الوصف فله وجه .

مستند القول بالإباحة .

ثم إن ما يستند إليه في القول بالإباحة طائفتان من الروايات . -

١ - الأحبار التي مفادها تحليل الخمس

٢ - الأحبار التي مفادها تحليل حقهم .

أما الطائفة الأولى فهي :-

١ - ما رواه الشيخ في (التهذيب) عن حكيم مؤذن سي عيس

قال « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله تعالى ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ حُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾ قال هي والله الاقادة يوماً بيوم ، إلا أن أبي جعل شيعة من ذلك في حل ليركوا » (١)

ورواه الكليني عن محمد بن سنان

٢ - ما رواه الصدوق من صحيحه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال « ان أمير المؤمنين عليه السلام حدثهم من الحمس ، يعنى لشيعة ، لتطيب مواليدهم » (٢) .

٣ - ما رواه الصدوق عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال « ان أشد ما فيه الدس يوم القيامة أن يقوم صاحب الحمس ، فيقول يا رب حمسى ، وقد طيبنا ذلك لشيعة لتطيب ولادتهم وليركوا ولأدهم » (٣)

٤ - ما رواه الشيخ في الصحيح عن عمر بن أدة قال « رأيت أن سيار مسمع بن عبد الملك بالمدينة وقد كان حمل إلى أبي عبد الله عليه السلام ملاً في تلك السنة فرده عليه ، فقمت له لم رد عليك أبو عبد الله المال الذي حملته اليه » فقال إني قلت له حين حملت إليه المال أني كنت وليت الفوص فأصت أربعمائة ألف درهم ، وقد جئت بحمستها ثمانين ألف درهم ، وكرهت أن أحبسها عنك أو أعرض لها ، وهي حقك (٤) الذي جعله الله لك في أمواله ، فقال : وما لنا من

(١) الوسائل - باب ٤ من الأعيان - حديث ٨

(٢) الوسائل - باب ٤ من الأعيان - حديث ١٥

(٣) الوسائل - باب ٤ من الأعيان - حديث ٥

(٤) ويلاحظ أن الراوي عمر عن جميع حمس بن حنفية عنه سلام

لأرض وما أحرح الله منها إلا الحمص ، يا أبا سيار ، الأرض كلها لنا ،
 وما أحرح الله منها من شيء فهو لنا ، قال : قلت له : أنا أحمل إليك
 المال كله ، فقال يا أبا سيار قد طيسه لك واحلللك منه قصم إليك
 مالك ، وكل ما في أيدي شيعتنا من الأرض ^(١) فهم فيه محللون ،
 ومحلل لهم ذلك إلى أن يقوم قائمنا فيحييهم طسق ما كان في أيديهم ،
 ويترك الأرض في أيديهم ، وأما ما كان في أيدي غيرهم فإن كسبهم من
 لأرض حرام عليهم حتى يقوم قائمنا فيأخذ الأرض من أيديهم
 ويخرجهم عنها صفرة . . » ^(٢) .

٥ - ما رواه الشيخ في الموثق عن الحارث بن المعيرة قال :
 « دخلت على أبي جعفر فجلست عنده فاد بحية قد استأجر عليه - لي
 أن قال - قال جعلت فداك ، ما تقول في فلان وفلان ؟ قال عليه
 السلام يا بحية إن لنا الحمص ^(٣) في كتاب الله ، ولنا الأعدس ، وبنا صفو
 المال ، وهما والله أول من طنمنا حقاً في كتاب الله ، وأول من حمل
 الناس على رقابنا ، ودمأؤنا في أعناقهما إلى يوم القيامة وإن الناس
 يتقنون في حرام إلى يوم القيامة بطنمنا أهل البيت ، فقال بحية إنما لله
 وإنما إليه راجعون ثلاث مرات ، هلكنا ورب الكعبة ، قال ورفع فحده
 عن الوسادة ، فاستقل القبة فدعا بدعاء لم أفهم منه شيئاً إلا أنا سمعناه
 في آخر دعائه وهو يقول : اللهم إنما قد أحللنا دينك لشيعتنا » ^(٤) .

(١) الظاهر أن المراد الأرض بجميع مضافها . في شمول ذلك لأرباح التجارة تأمل ثم أن
 التحليل لا يختص بزمان المعصوم عليه السلام صريحه بالاستناد إلى قيام القائم (ع)
 (٢) الوسائل - باب ٤ من الأفعال ، الحد - ١٢
 (٣) غير عن الحمص بأنه لهم ، ود . بعد ذلك أيضاً : ظنمنا حقاً
 (٤) الوسائل - باب ٤ من الأفعال ، حدث - ١٤

٦ - ما رواه الصدوق في كتاب (كمال الدين) بسنده عن اسحاق بن يعقوب قال . « سألت محمد بن عثمان العمري أن يوصل إلي كتاباً قد سألت فيه مسائل أشكلت عليّ ، فورد النوفيع بخط صاحب الزمان (ع) : أما ما سألت عنه - إلى أن قال - وأما المتلسون بأموالهم فمن استحلّ منها شيئاً فأكله فأكل النيران ، وأما الحمس^(١) فقد أبيح لشيعة ، وقد جعلوا منه في حل إلى وقت ظهورنا لتطيب ولا تحث^(٢) . »

٧ - ما رواه الكليني عن أبي حمزة عن أبي جعفر عليه السلام قال : « قلت له : ان بعض أصحابنا يفترون ويقذفون من خالفهم فقل عليه السلام . الكف عنهم أحمل ثم قال : يا أبا حمزة ، ان الناس كنهم أولاد بغايا ما خلا شيعة ، قلت . كيف لي بالمرحج من هذا؟ فقال لي . كتاب الله لمنزل يدل عليه ، فإن الله تبارك وتعالى جعل لنا أهل البيت سهماً ثلاثة في جميع المي^(٣) فقد تارك وتعالى ﴿ واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه وللرسول ولذي القربى ولليتامي والمساكين وابن السبيل ﴾ فحق أصحاب الحمس والهيء ، وقد حرماه على جميع الناس . خلا شيعة ، والله يا أبا حمزة ما من أرض تفتح ولا حمس يحتمس فيضرب على شيء منه إلا كان حراماً على من يصيبه فرحاً كن أو ملاً . » (٣)

٨ - ما رواه الشيخ عن صريش الكناسي قال . « قال أبو عبد الله

(١) وهو المراد مطبق الخمس . وخصصه ما كان في البري ولأما بغيره فتعين مطبق بولاده^٢ سبب الكلام عليه في ما يورده على الأمر بخمس من لأخوه

(٢) الوسائل - باب ٤ من الأفعال ، الحديث ١٦ .

(٣) الوسائل - باب ٤ من الأفعال ، الحديث ١٩

عليه السلام أتدرى من أين دخل على الناس الربا ؟ فقلت : من قل
حمسا أهل البيت ، إلا لشيعة الأَطْيَيبِ فإنه محلل لهم
ولميلادهم » (١)

٩- ما في تفسير الامام العسكري عن أبيه عن أمير المؤمنين عليهم
السلام « أنه قال لرسول الله (ص) . قد علمت يا رسول الله أنه سيكون
بعدك ملك عضوض وحر ، فيستولي على حمصي من السبي والمغانم ،
ويبيعونه ولا يحل لمشتريه لأن نصيبه فيه ، وقد وهت نصيبه منه لكل
من ملك شيئا من ذلك من شيعتي ، لتحل لهم ما فاتهم من مأكول
ومشروب ، ولتطيب مواليدهم ، ولا يكون أولادهم أولاد حرام . فقال
رسول الله (ص) . ما تصدق أحد أفصل من صدقتك ، وقد تعك رسول
الله (ص) في فعلك أحل للشيعة كل ما فيه من عنيمة ، أبيع من نصيبه
على واحد من شيعتي ، ولا أحلها ولا أنت لعيرهم » (٢)

وأما الطائفة الثانية ، وهي التي دعوان تحليل حقهم ، فهي :

١- صحيفة الحارث النصري عن أبي عبد الله عليه السلام قال :
« قلت له إن لنا أموالا من غلات ونحارات وبحودك ، وقد علمت أن
لك فيها حقا ، قال . فلم أحلها إدا لشيعةنا إلا لتطيب ولادتهم ، وكل
من والى آثاني فهو في حل مما في أيديهم من حقنا ، فيبلغ الشاهد
الغائب » (٣)

أقول : يظهر أنه أراد من الحق في قوله (قد علمت أن لك فيها

(١) جزء ١ - باب ٤ من الأمان ، الحديث ٣

٢ - جزء ١ - باب ٤ من الأمان ، الحديث ٢٠

٣ - جزء ١ - باب ٤ من الأمان ، الحديث ٩

حقاً) جميع الخمس فانه . أولاً - كان التعبير عنه بذلك متداولاً ، وفي عدة من الروايات عبر المعصوم عنه بذلك ، كما ذكر ذلك فيما سبق ، وأشرنا اليه فيما يقرب من المقام أيضاً ، ونقلنا كلام صاحب الحواهر . وثانياً - العلة لتي ذكرها المعصوم في هذا الحديث لا تتم الا بإرادة ذلك اللهم الا ان يقال . ان الراوي قد كان يوصل للسادة سهامهم ، وانما يسأل عن سهم الامم ، لكن الانصاف ان ذلك بعيد عن سياق الحديث .

٢ - ما رواه لصدوق عن يونس بن يعقوب ، قال : « كنت عند ابي عبد الله عليه السلام فدخل عليه رجل من القمطيين ، فقال : جعت فذلك ، تقع في أيدي الارباح والأموال ونحدرات نعلم ان حقت فيها ثمت ، وأنا عن ذلك مقصرون ، فقال أبو عبد الله عليه السلام . ما أنصعكم ان كلصكم ذلك اليوم » ^(١)

أقول . يتوجه في هذا الحديث ما تقدم من تداول التعبير عن جميع الخمس بحقهم ثم إنه ربما يتوهم ان التقييد بكلمة اليوم يمسح عن الاستدلال ، بل خصاص معاد الرواية بيوم التقية لا بدفاعه اولا بأنه لو كان ذلك لما قل الراوي (أنا عن ذلك مقصرون) بل كان يتعذر بالقصور ، بملاك عدم التمكن من الايصال

لا يصل ان الاباحة المالكية لا محال فيها لتفحيح المصاط . لا بدوعه . بأن المراد هو القطع بالرصاص ، بدحاط أنه لما صدرت منهم الاباحة من حيث عدم التمكن لأجل التقية فيقطع بذلك أنه ما كان

(١) الوسائل - باب ٤ من الأفعال ، الحديث ٦

لأحل العينة الكسرى .

٣ - ما رواه الشيخ والصدوق في الصحيح عن أبي بصير وررارة ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : « قال أمير المؤمنين عليه السلام : هلك الناس في بطونهم وهرجهم ، لأنهم لم يؤدّوا إلينا حقنا ، ألا وإن شيعتنا من ذلك وبراءهم (وآؤهم خ ل) في حل » (١) .

أقول بتوجه في هذا الحديث أيضاً ما تقدم بكتلتا الجهتين .

٤ - ما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن مهزيار قال : « قرأت في كتاب لأبي جعفر عليه الصلاة والسلام من رجل يسأله أن يجمعه في حل من مأكله ومشربه من الخمس ، فكنت بحظه . من أعوره شيء من حقي فهو في حل » (٢) .

أقول : يمكن القول بأن تعبيره عليه الصلاة والسلام بقوله . (من حقي) دون أن يقول . (من ذلك) مثلاً يشهد على أن التحليل يختص بسهمهم عليهم الصلاة والسلام ، دون جميع الخمس لكن لا ظهور له في ذلك ، لما تقدم من تداول التعبير عن جميعه بذلك ثم انه هل السائل كان يطلب حليّة الخمس الذي يتناوله من العير ، فيأكل ويشرب منه ولا يوصل كله الى المعصوم ، أو كان يطلب حليّة الخمس الذي في مال نفسه ، حيث لا يؤديه ويأكل منه ويشرب كسائر أمواله ، فإن كان المعصود هو الاول فالتقييد بالإعوار لا معارض له ، وإن كان هو الثاني فربما يمكن القول بأن مفهومه بوجوب تقييد إطلاق

١ - باب ٤ من الأنفال ، الحديث ٦

٢ - باب ٤ من الأنفال ، الحديث ٢

الحل في سائر الروايات .

لكن يدفعه - أن الصحيحة الأولى للحارث لصري صريحة في عدم لأعوار كما هو ظاهر ، فتحمل هذه الحملة على بيان الموضوع المهتم بشأن التحليل في موده .

٥ - ما رواه الشيخ عن سالم بن مكرم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « قال رجل وأنا حاصر حنن لي الفروج ، فصرع أبو عبد الله عليه السلام ، فقال له رجل : ليس سألوك أن يعرض الطريق ، إنما يسألون خادماً يشتريها أو امرأة تزوجها أو ميراثاً يصيبه ، أو شيئاً أعطيه ، فقال : هذا لشيعتنا حلال ، الشاهد منهم والعائث ، والميت منهم والحى ، وما يولد منهم إلى يوم لقيامه ، فهو لهم حلال أما والله لا يحل إلا لمن أحللت له . . » (١) .

أقول : لظاهر من الحديث أنه كان يرى ثبوت حقهم في المال الذي يشتري به الخادم أو يجعله مهراً في التزويج ، وفي ما يرثه وما يعطاه ، وحيث أن المعصوم عليه الصلاة والسلام لم يستعمل في الحوائج عن ذلك ، فيعم جميع أنحاء حقهم نعم شموله لما عدا سهمهم عليهم السلام من الخمس يتوقف على كونه بكنه لهم ، وأن سهم أساده من أصل الاتفاق عليهم من باب العبدولة من ناحية المعصوم

٦ - ما رواه الصدوق عن داود الرقي عن أبي عبد الله عليه الصلاة والسلام قال : « سمعته يقول : الناس كلهم يعيشون في فصل مظلمتنا ،

(١) الوسائل - باب ٤ من الأفعال ، الحديث ٤

الا أنا أحللتنا شيعتنا من ذلك»^(١).

أقول . لا تختص المظلمة بما يتصرف فيه الناس من الأنفال ، بل
يعم إطلاقه لكل حق لهم في ما بأيدي الناس

٧ - ما رواه الشيخ والكليني عن معاذ بن كثير عن أبي عبد الله عليه
السلام قال . « موسى على شيعتنا أن يعقوا مما في أيديهم بالمعروف ،
فإذا قام قائمنا حرم على كل ذي كمر كره ، حتى يأتوه به يستعين به على
عدوه »^(٢) .

أقول . التوسعة إنما هي بعد ثبوت حقهم عليه السلام فيما بأيدي
الشيعة . ثم المراد من الكمر إما هو ما فيه الحمس من المدفون هي
الأرض أو الأعم منه ومما يكره الرجل ويذخره من أمواله

٨ - ما رواه الكليني عن يونس أو المعلّى قال : « قلت لأبي عبد
الله . ما لكم من هذه الأرض ؟ فتسم ، ثم قال : إن الله تعالى بعث جبرئيل
وأمره أن يخرق ثيابه ثمانية أنهار - إلى أن قال - : فما سقت أو استقيت
فهو لنا ، وما كان لنا فهو لشيعتنا ، وليس لعدونا منه شيء ، إلا ما عصب
عليه ، وإن ولينا لفي أوسع فيما بين ده إلى ده ، يعني ما بين السماء
والأرض . . »^(٣) .

والتقريب . أن ما ذكر في الرواية بمثابة القياس المؤلف من
الصفري ، وهي قوله عليه السلام (فهو لنا) ومن الكرى ، وهي قوله

(١) الوسائل باب ٤ من الأيمان ، الحديث ٧

(٢) الوسائل - باب من الأعمال ، الحديث ١١ ، وعبارة (على عدوه) موجودة في (الكافي) دون
(التهذيب)

(٣) الوسائل - باب ٤ من الأعمال ، الحديث ١٧

عليه السلام . (ما كان لنا فهو لشيعتنا) والاستدلال بالتحليل إنما هو
بعموم الكرى التي كانت صغرها قوله عليه السلام : (فما سقت أو
استقت فهو لنا) .

مناقشة روايات الإباحة للشيعنة .

وقد أجيب عن هذه الروايات المستدل بها على الإباحة بأمر

أول أن بعضها ضعيف السند ، وبعضها الآخر ، وإن صحَّ
سنده ، لكن المشهور قد أعرض عنه

الأمر الثاني . إن التحليل منهم صنوات الله وسلامه عليهم ، إنما
هو تحليل ملكي ، فهو من الموضوعات الحارحية ، وليس من الأحكام
لكية يتعد شوتها في الشريعة بالأحبار ، فلا محال في إثبات ذلك
بالتمسك بخبر الثقة .

أقول : يتوجه على هذين الأمرين أن الروايات متواترة تورث القطع
بصدورها ، فلا مسرح لإعراض المشهور ، ولا للقول بعدم شوته
بالحر ، فإن ذلك بمثابة السماع من لسان المعصوم عليه السلام ، وهن
يتأتى بعد اليقين ريب ؟

الأمر الثالث : أنه لا بد من حمل التحليل على تصميمه في
الذمة ، ثم إيصاله إلى المعصوم ، أو إليه وإلى السادة بحسب السهام ، وإلا
لزم سقوط الخمس بالمرّة في عهد الأئمة عليهم السلام ، وفي عهد
رسول الله صلى الله عليه وآله أيضاً ، وهو خلاف الضرورة لا سيما مع
ملاحظة أنهم كانوا يصون الوكلاء لقبض الخمس ، كما هو المعلوم
من سيرتهم ، ومن الواضح أن نصب الوكيل في ذلك لا سيما مع الأمر
بإيصال الخمس إليه ، كما في صحيحة علي بن مهزيار حيث قال

« فمن كان عنده شيء من ذلك فليوصله إلى وكيلي ، ومن كان ثانياً بعيد الشقة فليتعهد إلى إيصاله » أقوى شاهد على عدم التحليل قلت أما حمل التحليل على التصمين في الدمة فهو خلاف الطاهر ، بل الصريح ، لاسيما في بعض الروايات . وما ذكر من لزوم سقوط المحرم في عهدهم عليه السلام لا وجه له ، فإن التحليل غير الاسقاط ، بل إباحة مالكة للتصرف أو التملك ، فالتحليل يؤكد الثبوت ، ولا ينافيه نصب الوكلاء ولا الأمر بالإيصال إليهم ، فإن مواليتهم ربما يهوون بحال من يأتهم أن يوصلوا حقهم إليهم ، ولا يحتارون التصرف وإن كان مباحاً لهم ، مصفاً إلى أن جميعهم لم يكن يسهل لهم الوصول إليهم ولا إلى الوكلاء لشدة البقية ، كما في عصر الصادقين عليهما السلام ، وإن الأمر كذلك في عصر العينة

ولو تركنا عن ذلك نقول بتحصيل أدلة التحليل بما إذا طلب الوكيل .

وأما الأمر في الصحيحة بالإيصال إلى وكيله ويطهر أنه بالنسبة إلى ما بينه عليه السلام بعد أن ذكر ما صار إلى مواليتهم من أموال الحرمية ، لمسقة بقوله « فقد علمت أن أموالاً عظيماً صارت إلى قوم من موالي » ثم قرع عليه قوله « فمن كان عنده » .

ومع الثبوت عن ذلك كله ، نقول بالتحصيل بما إذا لم يصدر الأمر بالإيصال والحاصل أن التحليل لما لم يكن إسقاطاً بل كان قصية شخصيته وإباحة مالكة ، وفي مثلها تكون التوسعة والتصديق بحسب الأزمنة والحالات بيد المالك .

الأمر الرابع قد ورد في صحيحة علي بن مهزيار التقييد
بالاعوار ، فلا بد من تقييد مطلقات التحليل بذلك

وفيه ما تقدم عند نقل الصحيحة ، من معارضة مفهومها بمطوق
صحيحة الحارث الصري ، فليست مسوقة لبيان التقييد ، بل لبيان
الموضوع المهتم شأنه

الأمر الخامس أن أحار التحليل ، ما عدا التوقيع المبارك ، حيث
كان كل منهما في زمان المعصوم الذي يكون هو المرحع في الأمور ،
فلتحليل يحتصر بذلك العصر والزمان فلا نعم عصر العيبة وأما
التوقيع المبارك ودلّام فيه للعهد ، أي وأما سؤالك عن الخمس ،
ولعله كان قد سأل عن الخمس الذي يقع في يده من مال غيره ، أو الأماء
المسبية ، مضافاً إلى أن التعيل بطيب الولادة يعين أن المراد هو
الثاني ، أي الخمس الذي في الأماء المنحذة بالقهر ولعلية أو السبايا
في الحروب غير لمأدون فيها ، ساء على أن العيمة كذلك لا تكون من
الأفال ، وإنما يكون فيها الخمس .

أقول : ما ورد من لفظ (الشيعة) أو (شيعة) قد أريد به الكل ،
كما يقتضيه ظهور اللفظ ، وإضافة الشيعة إلى ضمير المتكلم نعم جميع
الشيعة ، حتى في الأعصار المتأخرة ، مضافاً إلى أنه كيف يمكن
تحصيل الأحار بعصر الحضور^(١) مع أن في بعضها التصريح

(١) لا بد من حذر تحليل ، وما كان مؤثراً ، كقولنا في جميع الأعصار غير
مؤثره فلهذه خصوصية لا يمكن سلبها بحرف واحد ، كما تقدم من عدم جحبه في الموضوعات
الناقورة هذه مسبوقة مضافاً إلى أن جحبه حار بعد في الموضوعات بين بعد ،
وإن كان واحداً ، صريحاً به موضوع بلا أثر بعد به مقتضى عمده به سأل نعم فيما كانت حجة شرعية
قائمة على أمر خاص لا يرفع اليد عنها بحرف الواحد من رقم سه كما هو مقتضى حديث مسبعة بن
صدقة .

بالبحيل الى أن يظهر أمرهم عليهم نُصلاة والسلام ، وفي بعضها (إلى
 ان يقوم قائما) وفي بعضها (ان شيعت وأساءهم في حل) الى غير
 ذلك ، وحيث ان المعصوم عنه الصلاة والسلام وان كان في العصر
 المتقدم ، له الولاية النعمة على الأمة في سائر الأعصار ، فلا عرو في
 تحليته إلى يوم يقوم قائمهم عن الله فرجه أو الى ظهور أمرهم عليهم
 الصلاة والسلام .

ومما ذكرناه يدفع قريب قول بالاختصاص بعصر لحضور ، بأن
 صمير المتكلم مع الغير في قوله عنه اسلام (ما كان لنا) أو (أ
 أحلنا) وبحود ذلك لا يشمل لا من معصوم عليه السلام ، أو هو مع
 من تقدمه ، وشمويه للأئمة - أحسن مجاز لا يصار إليه .

وجه الإيدوع مصدق إلى ما ذكره من تصريح بالاستمرار إلى يوم
 القيامة ، أو قيام المهدي عنه نُصلاة و سلام . ان صمير لمتكلم في
 كلمة (شيعتنا) نعم شيعة جميعهم ، حتى شيعة الأئمة اللاحقين ،
 فهي كذلك في قوله عليه السلام (ما كان لنا) أو (أحلنا) ، وأيض
 الأئمة كلهم صلوات الله عليهم نور واحد ، فيراد من الصمير جميعهم
 السابق منهم واللاحق ، كما هو المراد في قولهم عليهم لسلام
 (الخمس لنا ، والأئمة لنا) وبحود ذلك ، والمراد في لجميع دوو
 القريب ، وذلك يعم جميعهم .

أم الوقع على كون المراد الخمس الخاص لقال (وأما خمس
 الحواري) مثلا أو (وأما الخمس الذي يقع في يدك) وبظاهر أن
 السائل كان قد سأل عن الخمس بحق الكنية ، فأجابه عليه اسلام
 بذلك .

بل يمكن لمصير إلى أن قوله عليه السلام . (وأما الحمس) ليس
للعهد ، بل هو مرتبط بما قدمه من قوله (أما المنلسون بأموالاً .)
أي أن هذه الحملة ستدرك بما تقدمها ، فستدبر

هذا كله مع أنه منطوق إلى شبهة العهد في هذه الحملة ، لتطرق
في سائر الحملة مثل قوله (وأما الحوادث الواقعة) وغيرها

وأما التعيين بطيب لولادة فلا يمنع عن إرادة انكليزية ، ضرورة أن
هذا لتعجيل بعينه قد ورد في صحيحة الحارث البصري ، فإنه لما
قد . (أن ما أموالاً من علات ونحارات وبحو ذلك ، وقد علمت أن
لث فيها حقاً) أحابه عليه السلام بقوله (هم أحلها بدلاً لشيعتنا إلا لتطيب
ولادتهم)

ويؤيد ذلك ، بل شهيد عليه موثقة عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله
عليه السلام . « كسب الحرام مبين في الدرية » ^(١) . وكذلك ما رواه
الشيخ عن أبي حنيفة قال « سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول .
لا يطيب ولد الرب أندأ ، ولا يطيب ثمنه ، والممير لا يطيب إلى سعة
أبء ، فقيل . أي شيء ، للممير ؟ قال . الذي يكتسب مالا من غير
حلّه ، فيتروح أو يتسرى ، فولد له فذلك الولد هو الممير » ^(٢) وعن
الكليني روايته ، إلا أنه قال . الممير

الأمر السادس توجيه نحو آخر لأحتصاص التحليل - في ما عدا
لتوقيع - بعصر صدور الأحبار دون عصر العينة ، وأما التوقيع المبارك فلا
يستدل به لأن السد فيه لا يحلو عن شيء ، مصاف إلى كوع خيراً واحداً

(١) ابوساس كتاب النجاة - باب ٩ من أبواب ما يكتسب به ، الحديث ٣

(٢) الوسائل - كتاب التجارة - باب ٩٦ من أبواب ما يكتسب به ، الحديث ٩

قد أعرض المشهور عن التمسك به .

بيان ذلك أن المراد بالتحليل إما هو إباحة التصرف ، كما ورد
بنقطها في بعض الأحبار ، أو هو تحليل ما في اسمه وإراؤها من الحق ،
وعلى أي مهمل لا يمكن الأحاد بمعاد الحقيقي دلالة إلى الأعصار
المتأخرة أما لو كان بمعنى الإباحة فلما ذكره الشيخ الأنصاري (قدس)
في دليل كلامه في إباحة المباح والمساكن والمتاحر من الأفعال ، حيث
أشكل على تطبيق الإباحة على القواعد بأن « الإباحة لا بد وأن يكون
متعلقها موحوداً حال الإباحة ، مع عدم المباح والمباح له حين الإباحة »

وتقريب كلامه أن فعليه إباحة التصرف تتوقف على وجود ما
يتصرف فيه بالفعل ، وعلى وجود ما أبيع له كذلك ، ومع عدم المباح
له وعدم المال الذي يكون بيده ، كيف يعقل إنشاء الإباحة بالفعل ؟

وأما لو كان بمعنى تحليل الحق ، نظراً إلى كون المحرم حقاً ملبساً كما هو
معنى قولهم (حقاً) فلا بد من وجود الحق ووجود من عليه الحق ،
فكيف يعقل شموله لمن يأتي في العصر المتأخر ، وهو معدوم بالفعل ؟

والجواب عن ذلك . أن ما ورد من التحليل لشيئتهم ، إنما هو
إشأؤه بسحر القصبة الحقيقية التي نعم الأفراد لمحقيقة الوجود
والمقدرة ، فمتى وجد الشيعي ، ووجد له مال ، وصار عليه الحق أو
اشتعلت به دمه تحقق التحليل بسحر لفعليه لمكان أن فعليه المحرمون
بفعليه موضوعه ، كما أن فعليه البعث في الواحات المشروطة بفعليه
الشرط

الأمم السامع : انه كيف يمكن تحليل المحرم ، مع أن صفه

لغير ؟ بل كيف يعمل ذلك مع أنه يلزم حرمان السادة عن المعيشة التي كان سهمهم يتكفلها عوضاً عن الركعة ؟ حيث إنه سبحانه وتعالى لما نزههم عن صدقات الناس ، جعل لهم نصيباً من الخمس كما ورد في الحديث « وإما جعل لله هذا الخمس لهم خاصة دون مساكين الناس وأبناء سبلهم ، عوضاً لهم من صدقات الناس » ^(١) ، ويحسد حرمانهم عن العوض والمعووض يورث شدة استيصالهم وجعلهم في معرض لدل والمسكنة ، بل والتلف ، والعيادة تعالي من ذلك ، فلا بد من طرح أحوار التحليل ، أو تأويلها ، أو اختصاصها بالخمس الذي في الآية والحواري ، أو فيما يقع في اليد في الإتحار مع من لا يعتقد الخمس ونحو ذلك .

لا يقال بأن المراد من الروايات تحليل حصوص سهمهم من الخمس ، كما هو كذلك فيما وقع لتعير بكلمة (حقاً) ونحو ذلك

فيه يقال يلزم من ذلك عدم ثرت ما جعلوه عنة عائية للتحليل أعنى طيب الولادة ، كما هو واضح نعم لو كان سياق الروايات أن الخمس حيث لا يمكن إيصاله إليها فقد أحواه ، لأمكن المصير بأن ذلك في خصوص سهمهم عليهم السلام ، دون سهم السادة ، فيه يوصل إليهم ، كما قال بذلك صاحب (الحقائق) في التوقيع الشريف ، حيث أوله بأن المراد من قوله (وأما الخمس فقد أسح لشيعت) أي وأم سهمي منه ، لكذلك خير بأن السياق في الروايات ليس كذلك ، بل وفي نفس التوقيع الشريف أيضاً لا يصر إلى ذلك نظراً إلى التعليق الوارد فيه ، فاللزام تفسيره بإباحة الخمس في المصالح خاصة .

(١) الوسائل - باب ١ من أبواب قسمة الخمس ، الحديث ٨

والجواب عن ذلك أولاً بأن طاهر عدة من الروايات أن الخمس كله لهم عليهم السلام ، كما يظهر بالمراجعة ، وقد ذكرناها فيما تقدم ويكفي في ذلك قوله عليه السلام بأن الخمس لعاطمة عليها السلام ولدريتها الصحيح ، وإن ذلك لهم خاصة يصعوبه حيث شأؤوا ، أو أن لهم الدائق من خمسة دوايق الحياط وكذلك قوله عليه السلام : « ان الذي أوحى في سني هذه نصف السدس » فإنه لو لم يكن كله له ، لما فعل كذلك ، وقوله : « لي منه الخمس » إلى غير ذلك من التعبير عن الخمس بأنه حقهم . وقد قال أبو الحسن الهادي عليه السلام « ما كان لأبي سبب الإمامة فهو لي » ^(١) والظاهر أن الخمس هو سبب الولاية والإمامة حيث أن أداة اللام في آية العيمة طهرها فيما تكررت ثلاث مرات أنها في الجميع بمعنى واحد ، وهي في الأول من جهة ولاية الله سبحانه وتعالى ، لعدم معقولية الملكية الإعتبارية في حقه تعالى ، فتكون في ذي القربى أيضاً من أجل ولايتهم التي أكرمهم الله تعالى بها ، ثم كان عطف اليتامى والمساكين واس السبل من دون تكرار اللام فيهم ، لعدم استقلالهم ، فإنهم تابعون لدى القربى بنحاط العيلة ، كما ذكرناه فيما تقدم .

هذا كله مصافاً إلى الاستدلال على ذلك بدلالة الإقتضاء ، فإنه حيث صدر منهم التحويل للخمس الذي هو اسم للكل ، فاللزم أن يكون كله حقاً لهم . ولا ينافي أن يكون للسادة نصيب فيه ، بلحاط أن الإمام عليه السلام يعيّلهم وعلى ذلك يكون الرائد عن مؤوتهم لهم عليهم السلام ، فإنه باقي في ملكه ، لا أنه يتملك ما كان لغيره .

(١) وسائل - ج ٢ من أبواب الألقاب ، الحديث ٦

وثانياً : لو سلمنا أن نصف الخمس ملك السادة ، كما ربما يست
 ذلك إلى المشهور بين الأصحاب ، فلا عرو في أن يبيعوا ذلك بالولاية
 عليهم ، ولا بد من لمصير إلى ذلك ، فإن تحليلهم لجميع الخمس ،
 ولو لبعض مواليهم ، متواتر إجمالاً

ويؤيده ما رواه أبو حنيفة الكالبي قال : « قل عليه السلام ان رأيت
 صاحب هذا الأمر يعطي كل ما في بيت المال رجلاً واحداً ، فلا يدخل
 في قلبك شيء ، فانه إنما يعمل بأمر الله » ^(١) وكذا ما رواه أبو بصير
 عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « قلت له . أما على الإمام زكاة ؟
 فقال . أحلت يا أبا محمد ، أما علمت أن الدي والآخر للإمام يصعها
 حيث يشاء ويدفعها إلى من يشاء حائر له ذلك من الله . » وأيضاً
 الصحيح عن المحترى عن أبي عبد الله عليه السلام . « ان سبئيل كرى
 روجه حمسة أبهار - إلى أن قال - فما سقت أو سقى منها للإمام ، والبحر
 المطيف بالدنيا » ^(٢) وأيضاً ما رواه عمر بن يزيد عن مسمع في حديث ،
 قال أبو عبد الله عليه السلام : « الأرض كلها لنا ، فما أخرج الله تعالى
 منها من شيء فهو لنا »

والحاصل أن الإشكال على تحليل سهم السادة لو كان ، فهو على
 كل تقدير ، حتى فيما أوجوه لشخص خاص
 ويسدفع سأن ذلك من باب الولاية وعن المحقق
 (قده) في كلام له في الجواب عن أشكل على
 أحبار لتحليل بكونها تحليلاً لمال الغير أنه قال . « ان هذا ليس بشيء »

(١) الوسائل - باب ٢ من أبواب قسمة الخمس ، الحديث ٣ .

(٢) الوسائل - باب ١ من أبواب لأعمال ، الحديث ٨

لأن الإمام لا يحلّ إلا ما يعلم أن له الولاية في تحليله » (١)

لا يصر أن التحليل من الموضوعات الحارحية ، وهي لا تثت بحر الواحد وإن كان عدلاً ، فإن حقيقته مقصورة على ما يرجع إلى الحكم الشرعي الكلي .

لأنه يقدر أن الإخبار عن التحليل يكشف عن الحلية في الشريعة ، وعن تقييد وحبوب إيصال الخمس بما إذا أمكن للشريعة إيصاله إليهم عليه السلام ، ونحو ذلك ، فيرجع ذلك إلى الحكم الكلي ، مضافاً إلى أن التحليل قد ثبت بالتواتر دون الحر الواحد .

وأيضاً لما التمسك بعموم ما دل على حجية حر العدل حتى في الموضوعات ، إلا ما حرج بالدليل ، كما في مورد التراجع ، أو فيما قامت أمانة أخرى على خلافه .

وثالثاً يمكن تخصيص أخبار التحليل الشامل لسهم السادة بما إذا لم يلزم من تحليله استيصال السادة والدربة الطاهرة ، وذلك محصص لثبتي يؤخذه ، فلا يصر إلى إباحة سهم السادة فيما كان الأمر كذلك ، وتكون النتيجة إباحة حصوص السهم المبارك ، وإباحة سهم السادة في بعض الموارد (كإباحة المأكح والمساكن والمتاحر التي تقدم بيانها) مما لا يلزم من إباحته محدود صيعد السادة وصيرورتهم في معرض الدل ، والعباد بالله تعالى . وحيث لو فرض أن زكاة السادة في بلد تصل إلى السادة ويستعملون بها ، فلا موجب لرفع اليد عن عموم التحليل

(١) « فإنه قال : إن الإشكال في بوجه على تحليلهم ، لم يرم بوجهه على تحليله سبحانه ، فكما لا محال يدفع به إلى حكم الله بمعنى بخرج شيء عن ملك أحد ، كذلك فيما لو أباح الإمام ما يملكه بغير وبعبارة أخرى بقبولي . ببيع ما من عبده لمن شاء .

وراعاً . ان التحليل قد ثبت في حق الكلبي الطبيعي من الشيعة ، كما هو مفاد الروايات الواردة فيها بهذا اللفظ ، أو لفظ (شيعتنا) فلا يختص التحليل بخصوص صاحب المال نفسه . وحيثد فلو رأى الحاكم استيصال السادة واضطرارهم ، أحد الخمس بعضه أو كله من صاحب المال بالحر عليه مثلاً وأوصله إليهم

الأمر الثامن : معارضة هذه الأخبار المتضمنة للتحليل والإباحة مع الأخبار المشددة في أمر الخمس ، والمحرمة لتصرف فيه ، وهي روايات بعضها بعنوان الخمس ، وبعضها بعنوان أعم وإليك بعضاً منها :

١ - ما رواه الكليني عن محمد بن زيد الطبري قال : « كتب رجل من تخار فارس من بعض موالى أبي الحسن الرضا عليه السلام يسأله الاذن في الخمس ، فكتب إليه : سم الله الرحمن الرحيم إن الله واسع كريم - الى أن قال - لا يحل مال إلا من حيث أحله الله تعالى ، ان الخمس عوسا عني ديسا ، وعنى عياليا ، وعنى مواليا (أموالنا ح ل) ، وما يهد له ويش - من أعراضا ممن سخطوه فلا ترووه عبا ، ولا تحرموا أنفسكم - عن ما قدرتم عليه . » (١)

٢ - ما رواه أيضاً بإسناده عن محمد بن زيد قال : « قدم قوم من حراسان عني أبي الحسن الرضا عليه السلام فسألوه أن يجعلهم في حل من الخمس ، فقال : ما أمحل هذا ، تمحصونا المودة بألستكم وتروون عبا حقاً جعله الله تعالى ل ، وجعلت له ، وهو الخمس لا

(١) الوسائل - باب ٣ من أبواب الأموال ، الحديث ٢

يجعل لأحدكم في حل » (١)

٣ - ما رواه الشيخ عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام « من سمعته يقول ، من اشترى شيئاً من الحمص لم يعدره الله تعالى ، اشترى ما لا يحل له » (٢)

٤ - وروى الكليني عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام ، قال . « كل شيء قوتل عليه على شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله فإن له حمسه ، ولا يحل لأحد أن يشتري من الحمص شيئاً حتى يصل إليه حقاً » (٣) وروى المفيد مثله إلا أنه قال نصيباً مكان (حقناً)

٥ - ما رواه الراوذي في (الحرث والحرث) عن الحسين في حديث عن صاحب الرمان عجل الله فرجه أنه رآه - إلى أن قال - فقال عليه السلام يا حسين كم ترراً على الناحية ، ولم تمنع أصحابي من حمص مالت ؟ ثم قال إذا مضيت إلى الموضع الذي تريد تدخله عمواً ، وكسيت ما كنت تحمل حمسه إلى مستحقه قال . فقلت السمع ولطاعة ثم ذكر في آخره أن العمري أتاه فأخذ حمص ماله بعد أن أخبره بما كان » (٤)

٦ - ما رواه العياشي عن إسحاق بن عمار قال . « سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لا يعدر عبد اشترى من الحمص شيئاً أن يقول .

١ - باب من يترك لأهله الحديث ٣

٢ - باب من يترك لأهله الحديث ٥

٣ - باب من يترك لأهله الحديث ٩

٤ - باب من يترك لأهله الحديث ٨

بأمر شترته بمالي حتى يؤد له أهل الخمس» (١)

٧- ما رواه لصدوق عن محمد بن جعفر الأسدي قال «كُن فيما ورد على الشيخ أبي جعفر محمد بن عثمان العمري قدس الله روحه في جواب مسألي إلى صاحب الدار : وأما ما سألت عنه من أمر من يستحل ما في يده من أموال ، وينصرف فيه تصرفه في ماله من غير أمرنا ، فمن فعل ذلك فهو ملعون ، ونحن حصاؤه - إلى أن قال عليه السلام : فلا يحل لأحد أن يتصرف في مال غيره بغير إذنه ، فكيف يحل ذلك في مالنا ؟ انه من فعل شيء من ذلك بغير أمرنا فقد استحل ما ما حرم عليه ، ومن أكل من مالنا من ذلك بغير أمرنا فقد استحل ما ما حرم عليه ، ومن أكل من مالنا شيئاً فإنما يأكل في بطنه ناراً وسيصلى سعيراً» (٢)

٨- ما رواه لصدوق عن الأسدي عن أبيه من لتوقيع لإبتدائي المتضمن للعلن على من سحل من ماله عليهم السلام درهماً ، ثم نظر في لتوقيع ووحده قد انقلب إلى اللعن على من أكل من ماله درهماً حراماً

٩- ما رواه عن علي بن مهزيار عن مكاتبة أبي جعفر عليه السلام وفيها : «بمضي شأن الله صلاحهم ، أو بعضهم قصر وافيما يحب عليهم ، فعلمت ذلك فأحب أن أظهرهم وأركبهم بما فعلت في عامي هذا من أمر الخمس - إلى أن قال - فأما العتائم والقوائد ، فهي واحدة عليهم في كل عام - إلى أن قال - فمن كان عنه شيء من ذلك فليوصل

(١) الوسائل - الباب المتعمم - الحديث ١٠

(٢) بحار الأنوار - التوقيع الحادي عشر من توفيع سجدة نعل الله تعالى روحه - بملا عن

(الإحتجاج)

الى وكيلي ، ومن كان نائياً بعيد الشقة فليتعهد لإيصاله ، ولو بعد حين ، فإن بية المؤمن خير من عمه » (١)

١٠ - ما رواه الصدوق عن ابن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : « ابني لأحد من أحدكم الدرهم وإني لمن أكثر أهل المدينة مالاً ما أريد بذلك إلا أن تطهروا » (٢)

١١ - ما رواه الصدوق عن أبي بصير قال : « قلت لأبي جعفر عليه السلام ، ما أيسر ما يدخل به العبد النار ؟ قال : من أكل من مال اليتيم درهماً ونحن اليتيم » (٣)

١٢ - ما رواه الكشي في الصحيح أو الحسن عن علي بن إبراهيم عن أبيه قال : « كنت عند أبي جعفر الثاني عليه السلام ، إذ دخل عليه صالح بن محمد بن سهل ، وكان يتولى له الوقف بقم ، فقال يا سيدي اجعلي من عشرة آلاف درهم في حل ، فربي قد أسفقتها فقال له : أنت في حل ، فلما حرج صالح ، فقال أبو جعفر أحدهم يش على أموال ال محمد وأيتامهم ومساكينهم وأساء مسلهم ، فيأخذه ثم يحيي ويقول ، اجعلي في حل أتراه طرأ أبي أقول لا أفعل ؟ والله ليسألتهم الله يوم القيامة عن ذلك سؤالا حثيئا » (٤)

١٣ - ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن عمران بن موسى ، عن موسى بن جعفر عليه السلام قال : « قرأت عليه آية الحمص ، فقال ما

(١) وسائل ٨ ص ٦٠ من باب ما يجب فيه الحمص ، الحديث ٥

(٢) وسائل ٨ ص ٦١ من باب ما يجب فيه الحمص ، الحديث ٣ وذكر هذا الحديث هو

ملاحظه لآله عليه السلام عدم اتحمص بلأمر عدم ظهور

(٣) وسائل ٨ ص ٦١ من باب ما يجب فيه الحمص ، الحديث ١

(٤) وسائل ٨ ص ٦٣ من باب لأشكال الحديث ١

كان لله فهو لرسوله، وما كان لرسوله فهو لنا، ثم قال: والله لقد يسّر الله على المؤمنين أرزقهم بخمسة دراهم، جعلوا لربهم واحداً، وأكثروا أربعة أحلاء. ثم قال: هذا من حديثنا صعب مستصعب لا يعمل به ولا يصبر عليه إلا ممتحن قلبه للإيمان» (١).

ورواه بسند آخر عن محمد بن الفضيل عن أبي حمزة عن أبي جعفر عليه السلام والتقريب في هذه الرواية: أن ما عدا الأربعة ليس بحلال.

١٤ - ما رواه الشيخ عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام «في الرجل من أصحاب يكون في لوائهم، ويكون معهم فيصيب غنيمة، فإن يؤذي حمساً ويطيب له» (٢) والتقريب أن حصول لطيب يتوقف على أداء الخمس.

١٥ - ما في العنقه الرضوي في حديث مفصل قال عليه السلام: «فعلى كل من عم من هذه الوجوه، فعليه الخمس، فإن أخرجه فقد أدى حق الله، وتعرض للمزيد، وحلّ له الباقي من ماله، وطالب - إلى أن قد - فلا تدعوا التقرب إلى الله عز وجل بالقبيل ولكثير على حسب الإمكان، وبأدروا بذلك الحوادث، واحذروا عواقب التسويف فيها، فإنما هلك من هلك عن الأمم السالفة بذلك وبالله الاعتصام» والتقريب كما في سابقه من إنطاعة حليّه الباقي من ماله على أداء الحق، أي الخمس.

(١) الوسائل - باب ١ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٦

(٢) الوسائل - باب ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٨

نفي المعارضة بين هذه الروايات وروايات الإباحة

لما لم يكن التحليل إسقاطاً للحمس، بل مؤكداً لشوته، فحيث أن الأمر بيده، فبه أن يصرح بعدم التحليل لشخص أو لقوم، ويكون ذلك بمرلة الاستثناء والتخصيص لعموم التحليل للشيعة فيجمع بين الرواية الأولى والثانية، وبين ما دلّ على التحليل بذلك ولا يتوهم أن مفادهما قضية حقهبة، لاندفاعه بأن الإباحة المالكية قضية حرجية يختلف أمرها بحسب الموانع في ناحية المحاطب أو طرورمان الحاجة، وبحود ذلك، ولا قرينة على عدم إرادة المحاطب شخصه، حتى تحمل على أنها حارجية، فلا يفسد ذلك بـروايات المتصمة للحكم الشرعي فيما كان الموضوع شخصاً خاصاً، فإنها تحمل على كونها حقيقية للعلم بعدم خصوصية ذلك الشخص، وأنه مأخوذ فيها بما أنه فرد لذلك هذا مضافاً إلى إمكان الجمع في الرواية الأولى بحملها على الاستصحاب، وربما كان التعبير بقوله عليه السلام: «ولا تحرموا أنفسكم دعائنا ما قدرتم عليه» مشعراً بذلك

وأما الرواية الثالثة، وهي عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام.

فأولاً. هي معارضة مع ما دلّ على إباحة المتاحر المعمول به عند المشهور، فهي مٌعرض عنها لديهم

وثانياً أن اشتراء ما لا يحلّ، مفاده بمدلوله المطابق في بطلان الشراء بالنسبة إلى الحمس، لعدم كونه ملكاً للبايع، ولا ينافي ذلك بإباحة التصرف فيه للمشتري بعد أن حلّ بيده بمقتضى ما ورد في أحبار التحليل مثل ما عن تفسير الإمام العسكري عن أمير المؤمنين عليه

لسلام أنه قال: «لا يحل لمشتريه، لأن بصبي فيه، وقد وهت بصبي
 منه لكل من ملك شيئاً من ذلك من شيعتي» إلى غير ذلك
 وثالثاً إن عموم قوله عليه السلام «من اشترى شيئاً من الحمس»
 يقبل التحصيص بغير الشعة، فتكون أحوار التحليل محصورة له
 ورابعاً، يقوى اتحاد هذه الرواية مع ما روه الكلبي عنه عن أبي
 جعفر عليه السلام لمعنى بقوله: (حتى يصل إلحاقاً) فيحتص برمان
 إمكان الإيصال، فلا يسهط عموم التحليل، الشامل لجميع الأرمة
 وحمساً لو كان السبع من الشيعة وقد تصرف فيما بيده، وتملكه
 بمقتضى التحليل، لا يبقى موضوع لا شراء الحمس منه، فأحوار
 التحليل بها الورود على هذه الرواية، لكونها رافعة للموضوع حقيقة
 وأما الرواية الرابعة فهي منجدة في الحكم مع الرواية الثالثة.
 وأما الرواية الخامسة فتتوبح على عدم إعطاء الحمس ولأمر
 بحمله لى مستحفيه، لا يباقي أحوار التحليل، لما قدما من أن الأمر بيد
 المبيع، وله أن لا يسبح في بعض الموارد لمصلحه أو لمانع، وبعل
 الروي كان يتحرى ويتسامح في أمر الحمس من دون أن تقوم لديه
 الحجة على التحليل، ولذا، ونحه على ذلك وعلى كل حال فعدم
 الإباحة في مورد خاص لا يثلم به عمومها لسائر الموارد، مضاف إلى ما
 قدماه أيضاً من أن المصع في رمان التمكر من الأيصال لا ترتفع به
 الإباحة في سائر الأرمة

وأما الرواية السادسة والسابعة والثامنة فأخبار التحليل واردة عليها،
 رافعة لموضوعها، ضرورة أنه بعد التحليل لا يكون الاشتراء بدون
 الأدن، ولا التصرف بغير أمرهم، ولا لأكل حراماً كما هو واضح

وأما الرواية التاسعة فالأمر بإيصال خمس الغنائم والفوائد إلى وكيله
 يحتص برمان التمكّن من ذلك، بل وبذلك العصر، لعدم الدلالة على
 أريد من ذلك، ولا يباقي عموم الإباحة لغير ذلك الرمان، وغير ذلك
 العصر، ضرورة أن الإباحة المالكية قضية شخصية لا كلية، وأمر الإباحة
 بيد الميخ يؤخذ بها حسب ما دلّ الدليل عليه ويؤكد ما ذكرناه اكتفاؤه
 عليه الصلاة والسلام بصف السدس في ذلك العام، وكذا في الضياع
 والعلات.

تبيّه الأمر بالإيصال إلى الوكيل إن كان لأجل الوصول إليه عليه
 السلام، فالأمر كما ذكرناه وأما إن كان لأجل مصلحة وحكمة، نظراً
 إلى أن الإتيان إلى الوكيل نحو من التقرب إليهم عليهم السلام، فإن
 الوكلاء أبواب الأئمة عليهم السلام، ففي عصر العيبة لا بد من إيصال
 الخمس إلى النائب العام من قبل الحجة المهدي عجل الله تعالى له
 الفرح، ثم هو يعمل بما استسطه من الأدلة، من التحليل أو التصديق أو
 الرضا بالتصرف أو غير ذلك.

وأما الرواية العاشرة فلا تنافي أحبار التحليل فإنه
 أولاً لا قرية على أن الدرهم المعطى كان حمساً، ولعل أحده
 عليه السلام الدرهم مع كونه أكثر أهل المدينة مالاً، كان لأجل ما
 ستميده المعطى من التركية الباطنية ولطهارة المعوية

وثاب. إن إعطاء الخمس ليس في غير محله وإن كان مباحاً له لو
 تصرف فيه، ضرورة أن الإباحة تحوير التصرف لا إسقاط الحق، ولا
 يتعين للمباح له أن يحتار ذلك، بل يترجح أن يعطيه عند التمكّن.
 ويحصل له بذلك من الطهارة والتركبة ما لم يكن يحصل لو كان يتصرف
 فيه

وأما الرواية الحادية عشرة فمستها مع أحبار التحليل بالعموم
والخصوص، وتحتص السعاب المذكورة في الرواية غير الشيعة، مصداقاً
إلى أن سوق الرواية يشهد بأن المراد هو أكل ما لهم عليه السلام بدون
محور شرعي يصدر من قديمهم، فأحبار التحليل لها جهة الورود على هذه
الرواية

وأما الرواية الثانية عشرة فلا يعد أن العشرة آلاف درهم التي أبقها
صالح بن محمد كست من الوقف لدي بنولاه، والمفروض أن الوقف
كان له، ولا مافية ما ذكره عليه السلام من اليتامى والمساكين وأبناء
السبيل، فإنهم عماله وبوتربنا فلا أقل من احتمال أن العشرة آلاف
كست من الوقف مصداقاً إلى أنه لو كانت الرواية في خصوص مال
الحمس، فالتحريم في مورد أو في عصر خاص يتمكن فيه من الايصال
بوجب تخصيص عموم لتحليل إلى ظهور لقائم عمل الله فرحه
هذا كله مع قطع النظر عن أن التعبير بالوثوب على أموالهم وبما فيها
يعطي أنه كان بعنوان الحياة من دون اعتماد على توسعتهم للشيعة في
أن ينفقوا مما بأيديهم بالمعروف.

وأما الرواية الثالثة عشرة فلا مافية بينها وبين أحبار التحليل، فإنها
في مقام الجعل الأول في مقام التشريع بعد أن قرأ الراوي آية الحمس،
ولا يفيه تحليل ولي الله تعالى الدرهم الذي كان لله ثم لرسوله، ثم له
عليه السلام، لا سيما في العصر الذي لا يتمكن من بصاله إليه وربما
يكون استصعاب غير الممتحن قلبه للإيمان من أجل عدم توطئ نفسه
على هذا الجعل التشريعي، والعياد بالله تعالى من ذلك

ولم الرواية الرابعة عشرة فإن كان المعنى أداء الحمس إليهم عليهم

السلام فذلك يحتصر بزمان التمكن منه، وعاية الأمر أن تحصر بها أخبار التحليل، إن لم نقل بمعارضتها لما دل على الحلية في عصرهم وإن كان المعنى مطلق الأداء فمقتضى أخبار التحليل للشيعة يؤديه ليهم، فيطيب له ماله وغيمته، لكن على هذا ليس له أن يتصرف فيه، فتكون هذه الرواية معارضة لما دل على جواره في حقه إن قلنا بذلك وأما الرواية الخامسة عشرة فلا تعارض أخبار التحليل، فإن قوله (فعلى كل من عثم من هذه الوحوه فعليه الخمس) هو الجعل الأول كما هو مورد الرواية وكذا ما يتفرع عليه من أن إخراج أده لحق الله وسبب لحلية الباقي، ولا مضافة بين ذلك وبين تحليل ولي الله لدلت الحق، بمعنى راحة التصرف فيه^(١)

لا يقال. إن مفهوم الشرطية في الرواية عدم حلية الباقي على تقدير عدم إخراج الخمس.

لاندفاعه. بأن المفهوم يتبع المنطوق في كونه بالعنوان لأولى، فلا يعارض ما يحكم عليه بالعنوان الثانوي، مصافاً إلى أن أخبار التحليل تقدم على المفهوم لو فرض بينهما التعارض، فيكون المتحصل أنه إن أخرج الخمس فقد أدى حق الله، وإن تصرف فيه اعتماداً على ما صدر من التحليل فقد برىء من الحق.

تنبيهات :

الأول . ليس هذه الروايات على سق واحد، بل بعضها - كالرواية الخامسة - لم يرد فيه التحليل على إطلاقه، فإن مصادها حلية الأرض

(١) إشارة إلى أن التحليل ليس بمعاطف محض، حتى يعارض بذلك العمل - بل هو تحويل بتصرف فيه مع فناء الحق

للشبهة، واكتسابهم منها، ولعل المراد خصوص الزراعه والعرس
وبعضها يحتمل تحليل ما يقع في اليد من مال العير الذي فيه الخمس
كالرواية الحادية عشرة والثانية عشرة. وبعضها قد ذكر فيه خصوص
الأكل والشرب من الخمس، مصافاً إلى إيسادهما إلى نفس لحمس،
حيث يحتمل أنه كان قد تناول من العير لأجل الإيصال إلى المعصوم
كالرواية الرابعة وبعضها يختص بالمسكح المجمع على إباحتها، وما
يكون في مال العير وقد ورثه، أو أعطيه كالرواية الخامسة عشرة وبعضها
ربما يقدر بحماله كتوقع المارك وأما الروايات النافيات الصالحات
وهي اثنا عشر، فمعاها لتحليل على إطلاقه إن لم يستشكل من جهة
أخرى توجب التخصيص بالإضافة إلى المحتل له، بمقتضى بعض
روايات التحريم على ما سيأتي بشاء الله

الثاني إن مفاد سعة من الروايات حوار التصرف بمال معوان
الإباحة، أو التطيب، أو لهنة، أو التوسعة في الإنفاق، أو ما كان لهم
فالشيعتهم، أو معوان عدم التحريم وعدم التكليف أما باقي الروايات
وهي عشرة كمنة والتعير فيها بمط الحل أو لتحليل، وحينئذ قد
بان الخمس هو الكسر المشاع في المال حرجاً فحليته عبارة عن إباحة
التصرف، فلا يختص بمن في ماله لحمس بل يعمله وغيره. فإن الوارد
في الروايات هو التحليل لشيعتهم^(١)، وهو كل طبيعي مصاف،
فلمكتف وغيره على حد سواء، وعليه لو أخرج من ماله لأي داع كان،
ولو لأجل الاحتياط ونحوه، وفوضه لغيره من الشيعة فله أن يتصرف فيه
بما أنه مصدق لذلك الكلبي لطبيعي

(١) وحدث في جمع من باب إلا معه أن من ماله من الشيعة، وثالثه بصير الحطاب حيث
في (ما أخصاكم أن كفكم) ووجهه بغير وجهه، حيث قال (من أعوزه شيء من حق)

وأما إن قلنا بأن الخمس حق مالي ، فربما يستشكل بأن تحليل الحق عبدة عن إبراء الدمة فيحتص بمن عليه الحق ، ولا يعم غيره . لكن لتدر في الروايات يعطى بأن المراد هو تحليل مورد الحق ، أي المال الخارحي ، حيث قال عليه السلام . « كل ما في أيدي شيعة فهم فيه محدثون » أو « في حل مما في أيديهم » ، وقال عليه السلام « إن قد أحدينا ذلك لشيعة » بعد قوله (إن الناس يتفلحون في حرام) إلى غير ذلك .

مضافاً إلى أن طهر تلك الروايات السعة أن إباحة لتصرف أمر بتدني ، لا أنها من أحل سقوط الحق عن الدمة ، فهي قريبة على المراد من التحليل الورد في سائر الروايات

الثالث لا بعد أن يقال إن وجوب أداء الخمس مرسر ومفروغ عنه في مورد أحوار التحليل ، فليست هي معارضة لما دل على وجوب الخمس القاصي بوجوب أدائه وعدم التصرف فيه ، وإما هي في قال ما دل على وجوب إيصاله إليهم عليهم السلام ، فكأنهم برلوا شيعةهم في هذه المرحلة مرلة أنفسهم ، وعليه فمن عليه الحق ليس له أن يتصرف فيه ، ويحب عليه الأداء لا سيما مع التشديد في أمر الخمس والاهتمام بشأه ، وقد تقدم سابقاً الإشارة إلى ذلك

وساء على ما ذكر يجمع بين أحوار التحليل وأحوار لتشديد في أمر الخمس ، وإيجاب إيصاله إليهم عليهم السلام بالحكومة ، فإن تريل الشيعة مرلة أنفسهم يكون حاكماً على ذلك .

الرابع تقدم فيما سبق أنه مع التمكن من إيصال الخمس إلى وكيلهم يشكل رفع اليد عن الأحوار الدالة على وجوب ذلك ، ففي عصر

العية حيث إن لفقهاء نواب الحجة عليه السلام، فمن تمكس من الوصول إليهم لرم أن يوصل إليهم الخمس، وليس له في نفسه أن يوصله إلى الشيعة، كما ليس له التصرف فيه، والفقهاء يوصله إلى الشيعة مع مراعاة حجة الخمسة إن كانت في الين.

الخامس - ما كان السادة لا تفي ركاه بعضهم لبعض مؤوتهم، ومن المعلوم بالضرورة أن المعصوم لا يرصى نصيبان الدرية الطاهرة من الينى والمساكين وأساء السيل، ومصيرهم إلى موضع الدل والمسكة بحرمانهم من الخمس، فتلك قرية قطعية على لروم أن يصل إليهم مقدار سهامهم فعمومات تحليل الخمس للشيعة محصصة بذلك تحصيلاً لئلاً بل غول إن حدث تحليل الخمس لا بعد انصرافه إلى حصوص سهم المعصوم عليه السلام، بطراً إلى ارتكار وحبو إيصال سهم السادة إليهم لدى السائل، وكان تحليل سهمه هو الجزء الأخير لسبب طيب الولادة، وبذلك عئل به

المختار :

تدحص مما تقدم أن التحليل على إجماله متواتر، ولا بد من الاقتصار على المتيقن منه.

فالأحوط لروماً أن يؤدي المكلف الخمس كاملاً، ولا يتصرف فيه أصلاً، وأن يصل إلى السادة سهامهم، وأن يراجع الحاكم في الخمس كله، ولا أقل بالاستيدان منه، بل الأحوط أيضاً بية الصدقة عن الإمام المهدي صلواته تعالى عليه فيما يصل إلى الشيعة حتى السادة نعم على القول بأنه لا يعطى للسادة أريد من مؤوتهم^(١) يمكن

(١) لا دليل عليه سوى النصيب، ليس مقدماً فيما سبق، وكان مقدماً فعل المعصوم، والمتيقن منه ما إذا كانت تحي جميع الأنفاس إليه

المصير إلى إعطاء سهم المعصوم إليهم كذلك، حيث لم تقيد الإباحة والتحليل بكمية خاصة ولا بالفقر وإعوار مؤونة السنة.

بل مقتضى إطلاق التحليل، ولا سيما بالنظر إلى الموارد، هو ذلك بالإضافة إلى الشيعة كلهم، ولا يلزم الاستيعاب وقد ورد في تفسير الإمام العسكري على ما ذكره في (الوسائل) في الباب الرابع من الأفعال قوله: «أحل الشيعة كل ما كان فيه من غيمة، ويبيع من نصيبه على واحد من شيعتي، ولا أحلها أنا ولا أنت لغيرهم» فليتدر حيداً.

المجموعة الثانية:

في بقية الأقوال التي ذكرها المحقق (فده) في أمر الخمس في عصر الغيبة.

١ - أنه يجب حفظه، ثم يوصي به عند ظهور أمارة الموت واستدل عليه كما عن المميد (فده) بأن الخمس حق مالي للإمام صاحب العصر عجل الله فرجه، ولم يرسم ما يصنع فيه، فيكون من الأمانات الشرعية، ويجب حفظه إلى وقت إبابه، والتمكّن من إيصاله إليه ويلزم الإيصاء به، ويوصي كل واحد إلى غيره إلى ذلك الوقت الذي رزقنا الله تعالى إدراكه.

وفيه : أولاً - أن ذلك لا يتم مع وجود وكلائه في عصر الغيبة أعني نوابه سحو العموم، فإن الحكومة الشرعية لا تحتص بالقضاء، بل هي مشعوعة بالوكالة والنيابة ومن الواضح أن الإيصال إلى الوكيل إيصال إلى صاحب المال.

وثانياً - إن ما ذكر في الخمس كله مبي على أن لا يكون فيه سهم بالاستقلال للسلادة، وذلك خلاف المشهور، بل يسعى القطع حتى على

هذا المبني بأن المعصوم لا يرضى بتعطيل أمر السدة في جهة مؤوتهم
وإدخار الخمس وحفظه.

وثالث: إن إدخاره وحفظه في عصر العيبة الكبرى مُعرّض للتلف
والضياع، لا سيما في هذه الأعصار المتأخرة.
فهذا القول لا محال للمصير إليه قطعاً

٢ - أنه يُدعى وربما يستدل عليه بأن ذلك عبارة عن جعله كراً
يخرجه المعصوم عند ظهوره كما في الحديث: «ان الأرض تطهر كنزها
عند ظهوره، وأنه إذا قدم دله الله تعالى على الكور فيأخذها من كل
مكان»^(١).

وفيه أولاً - أنه مرسل.
وثانياً - ليس فيه الأمر بالدفع والإذن فيه، وإعداده لكونه كنزاً
يخرجه عليه لسلام لا دليل على وجوبه أو ربحانه
وثالث: أن الدفع مُعرّض لأن يطره به الناس ويخرجونه ويتصرفون
فيه، وربما يتلف.
وبالجملة لا مجال للقول بذلك.

٣ - إنه يصرف النصف إلى مستحقه، ويحفظ ما يحتص به
بالوصاية أو الدفن.

ويحكي هذا القول عن الشيخ في (الهبية) و(المسوط)، ويحكي
عن المفيد أيضاً، لكن الظاهر أنه يرى خصوص الحفظ والوصاية دون
الدفع، كما أن ابن إدريس يذهب إلى ذلك، ويصرح بعدم حوار
الدفع

(١) في التهذيب ج ١، ص ١٤٧، وفي البحار ج ١٣ ص ١٧٧ من طبعه نقديته

والدليل على هذا القول أما على صرف النصف أعني سهم السادة إلى مستحقه فهو أنه حق لهم فحب إنصاله إليهم عنه، وأما على حفظ ما يخص بالمعصوم أو دونه فهو ما تقدم وقد تقدم الحروب عنه مصفاً إلى أن سهم السادة لما لم يكن بقي بمؤوسهم عالماً لا سيما في هذه الأزيمة التي بارك الله تعالى في سلهم وما شاء الله تعالى، وقلت السهم الواصلة إليهم فقطع بعدم رضا المعصوم بالحفظ والإدحار، وعدم صرفه فيهم، كما كان الأمر كذلك على ما تقدم بيانه ساء على أن الخمس كله للإمام.

٤ - أنه نصرف حصته عليه السلام إلى الأصناف الموحودين وهذا القول للمحقق (قده)، ويحكي عن العلامة في (التحرير)، وهو المستظهر من عبارة المفيد في (عزته)، وسفل عن لدلمي وعن آخرين.

ويستدل على هذا القول بوجوه:

أحدها: ما ذكره المحقق (قده) بقوله: (لأن عيه الإتمام عند عدم لكفاية، وكما يجب ذلك مع وجوده - أي حضوره - فهو واجب عيه عند غيبته

وتقريره: أنه قد ورد أن المعصوم يقسم سهم السادة بينهم على قدر كفايتهم ما يستعون في ستهم، فإن نقص عن سعاتهم أتمه لهم من عده،^(١) فذلك حق واجب للسادة في ماله عليه السلام ومن الواضح أن الواجب من الحقوق لا يسقط بعبء من عليه الحق. وراود العلامة في (المنتهى) مباشرة الحاكم لذلك، ملحظ أنه نوع

(١) الوسائل - باب ٣ من أبواب قسم الخمس - الحديث ١

من الحكم في مال الغائب وربما يوجّه ذلك بأن الحاكم وكيل عن المعصوم في أخذ سهمه، ويلزم على الوكيل أن يعمل بما كان موكله يعمل به.

لا يقال : إنه ليس في ماورد في الحديث أنه عليه السلام يتممه من سهمه، فلهله كان يتممه من مال آخر له

لأننا نقول. لا يفرق بين الأمرين، فإن التتميم في عصر العيبة ينحصر في أن يكون من سهمه، سواء كان حق السادة في حصوص ذلك، أو في مطلق مال المعصوم.

ثانيها : أنه لم يثبت لسهم المعصوم مصرف آخر، فلو لم يصرف في السادة كان معرضاً للتلف.

ثالثها. ان المقطوع به أن المعصوم يرصى بصرف حقه في السادة فانهم عياله، وقد ورد عن ثامن الأئمة صلواته تعالى عليه أنه قال : «ان الخمس عونا على دين، وعلى عيالي»^(١) بل يقال ان مقتضى رواية السيد ابن طاووس هو الأمر بإيصاله إلى السادة، فانه روى بإساده عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام عن أبيه أن رسول الله (ص) قال لأبي درويمان ومقداد : «أشهدوني على أنفسكم بشهادة أن لا إله الا الله - الى ان قال - مع إقام الصلاة لوقتها، وإحراج الزكاة من حلها، ووضعها في أهلها، وإحراج الخمس من كل ما يملكه أحد من الناس حتى يرفعه إلى ولي المؤمنين وأميرهم، ومن بعده من الأئمة من ولده، فمن عجز ولم يقدر إلا على اليسير من المال فليدفع ذلك إلى الصعفاء

(١) الوسائل - باب ٤ من الأئمة، الحديث ٢

من أهل بيتي من ولد الأئمة... (٢١).

والعحر عن الوصول إلى المعصوم هو المصاط في إيصال الحماس إلى السادة، وذلك حاصل في عصر العترة والظاهر أن حملة عدم القدرة إلا على لسير عطف تفسير للعحر، وتقريبه: أن السير من المال لا يعني مؤونة السفر في طريق الوصول إليهم عليهم السلام، أولاً يبقى بعد صرفه في مؤونة السفر إليهم شيء يوصله إليهم

ولحواث أن تمام المعصوم من عنده لم يثبت كونه لأجل أن لسيادة حقاً في سهمه، أو في مطلق ماله بحيث يكون هناك أمر وصعي، وعل الطاهر أن ذلك منه كان أمراً تكليفاً يعمل به في حد حصوره؛ وبسقط عنه بعينه، وذلك بمثابة وحوث الاتفاق على الأولاد يتمحض في جهة التكليف، وعلى هذا لا يجب على غير المعصوم أن يقوم بذلك، وإن كان وكيلاً، وله الحكومة الشرعية والبيانة العامة

وما ذكره العلامة من الحكم في مال العايب إنما يستقيم، لو ثبت كون الانتماء حقاً ماب في سهمه، دون ما إذا كان تكليفاً محضاً، مضافاً إلى أن ما دل على الانتماء إنما هو مع حلت تمام الأحماس إلى المعصوم في زمان سطر يده، وظهور سلطانة، فانه حينئذ يعدل في القسمة، ولا يعطي أزيد من كفاية السنة، ومع الاعوار يتداركه من مال نفسه، وذلك لا يحتص بالأحماس بل في الركوات أيضاً كذلك (٢٢)، فأحدها الوالي ويقسمه نقداً يستعني المستحقون، فان فصل شيء رذ إلى الوالي

١. باب ٤ من الأعمال، الحديث ٢٦

٢. في أصول الكافي ج ١ ص ٥٤١

وان نقص كان على الولي أن يموتهم من عهده بقدر سعةهم حتى يستغفروا وقد ورد أيضاً أن المعصوم يقول من لا حيلة له ويشهد لما ذكرناه من اختصاص الاتمام برضا حبيب الأحماس كلها وبسط يدهم، أنه لم يعهد منهم عليهم السلام أن يأمرؤا لوكلاء بذلك.

وأما ما ذكر في الوجه الثاني من أنه لو لم يصرف في السادة كان معرضاً للتلف، فيه. أنه يتصدق عه، أو يصرف في مرضاته عليه السلام فلا ينف.

وأما ما ذكر من القسط بالرضا فاما يكون دليلاً على تعيين صرف السهم المارك في السادة اد، علم عدم الرضا بغير ذلك، ولا أقل من عدم حصول العلم بالرضا في غيره، وأبى لنا بدنت؟ وقد مع صاحب (الخواهر) من حصول العلم بالرضا، وعلمه بما أفاده من أن المصالح والمقاصد التي في نظر الامام عليه السلام مما لا يمكن إحاطة مثل به، خصوصاً من لم ترهذ نفسه في الدنيا ما، فقد يكون صله، - شيعته أو إطفاء فسة بينهم أو فعل أمور لها مدححية في الدين، - من كل شيء، في نظره عليه السلام، كما يرمى اليه تحليلهم لبعض الأشخاص، والحال ان أقاربهم في شدة الحاجة، فكيف يمكن القسط برضاه فيما بعده غيرهم، خصوصاً مع عدم حلول لبعض من الممتلكات الردية كالصدقة والقرابة، وبحوهما من المصالح الدنيوية، فقد يفصل على البعض لذلك، ويرك السافي في شدة الجوع والحيرة»^(١).

(١) الجواهر ج ١٦ ص ١٧٣

وقال في بعض كلامه: كيف يمكن الاعتماد على الفحوى مع ما ورد في التوقيع الشريف: «وأما ما سألت عنه من أمر الصياع التي لها حيتا هل يجوز القيام بعمارتها وأداء الحراج منها، وصرف ما يفصل من دخلها إلى الساحة احتساباً للأحر وتقرراً اليكم، فلا يحل لأحد أن يتصرف في مال غيره بغير أمره، فكيف يحل ذلك في مالنا؟ ومن أكل من مالنا شيئاً من ذلك بغير أمرنا فقد استحل منا ما حرم عليه»^(١)

وأما ما ورد من الرواية عن ثامن الححيح صلواته تعالى عليه، ففيها قوله بعد ذلك: (وعلى موالينا) فأردف الموالى مع العيال وأما ما ورد في رواية السيدان طاووس، فذلك بعد قطع السطر عن السند، مسوق لبيان التشريع والقانون الأولى، على حسب ما هو صريح موردة، فلا ينافي ما ورد من تحليلهم للشيعة، وأيضاً أن الرواية في بيان العحر من ناحية المكلف من حيث قدرته، وذلك غير العحر من أجل حصول العيبة الذي تقدم أن فيه ملاك التصديق.

وأما سائر الأقوال:

تظهر أدلة سائر الأقوال التي ذكرناها مما تقدم . وأما ما ذكره في (منتقى الحمان) ^(٢) فهو مبني على ما أشرنا إليه من استطهاره أن الوارد في الروايات هو كون حمس الأرباح لهم ، فحيث أنه ورد التحليل في الحمس على إطلاقه يتعين أن يكون المراد ذلك وفيه : أنه لا وجه لهذا التعيين .

١٦٦ الهـ . القـ ٢٠٠٠ مـ ٢٤ حـ ١٠٠ مـ الأفعال ٦

٢. في معنى الحضانة في (الحاويين الصحيحين) ج ٢ ص ١٤٥

وأما ما ذكره لمجلسي، فذلك مما لا ينبغي أن يصار إليه، لأنه خلاف الظاهر لولا كونه خلاف النص

النيابة عن الامام

(قال المحقق لحامسة يحب أن يتولى صرف حصة الامام عليه
للسلام في الأصناف لموجودين من إله لحكم بحق النيابة، كما
يتولى أداء ما يجب على النائب)

لما احتار وحب صرف حصته عليه السلام إلى الأصناف
لموجودين معنأ بأن عليه لاتمام عند عدم الكمية، وكما يحب ذلك
مع وجوده فهو واجب عنه عند عييه، حكم بوجوب تولى الحكم ذلك.

وفيه: أن ذلك كن حكماً تكيفاً بلحاظ أن الأصناف الموجودين
عائته عليه الصلاة والسلام، فكان ذلك بمرلة وحب الاتفاق على
الأولاد، وعلى هذا لم يكن يحب على الحكم - بلحاظ بيته - أن
يتصدى لذلك، فانه لا يحب على النائب العمل بما كان يحب تكيفاً
على المصوب عنه و لظاهر أن المصنف يرى ذلك حقاً مالياً قد ثبت في
ماله صدقات لله وسلامه عليه، ولذا نظر بالحق الثابت في مال الغائب

قلت: يسعى البحث عن أنه هل يحب في عصر لعينة إيصال سهم
الامام عليه السلام، بل وسهم السادة إلى الحاكم حتى يصرف كلاً منهما
في مصرفه، أو لا يحب ذلك؟ وللمكلف أن يتصدى لذلك في كليهما؟
أو يحب إيصال حصوص سهم لامام عليه السلام إلى الحاكم، وأما
سهم السادة فيوصله إليهم نفسه؟ ثم إنه على الأخيرين هل يحوز له
إقرار الخمس من ماله؟ أو يحتاج في ذلك إلى إذن الحاكم، حتى على
لقول بأن المالك يحوز له إعطاء سهم السادة ليهم؟

مناقشة أدلة ولاية الفقيه .

ولقد قدم مقدمة مذكر فيها ما استدل به على ولاية الفقيه وهي روايات .

١ - ما رواه الكليني يستد به عن أبي الخثري عن أبي عبد الله عليه السلام قال . «العلماء ورثة الأنبياء»^(١)

تقريب : أن إطلاق الوراثة يقتضي أن يكون للوارث كل حق كان للمورث ، والولاية من ذلك

والجواب أن الرواية في مقام وراثة العلم ، ولذا عقب هذه الحملة بقوله عليه السلام . «ان الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً ، ولكن ورثوا أحاديث من أحاديثهم ، فمن أخذ بشيء منها فقد أخذ خطأ و فراً» .

٢ - ما رواه الصدوق قال . «وقال أمير المؤمنين عليه السلام . قال رسول الله (ص) : اللهم ارحم خلقائي . قيل يا رسول الله ومن خلقائك؟

قال : الذين يأتون من بعدي ، يروون حديثي وسنتي ، ثم يعلمونها»^(٢)

تقريب . أن الحليفة بقول مطلق ، هو القائم مقام من استخلفه في جميع شئونه ، والولاية من ذلك ، فهي لرواة الحديث والسنة ، وهم العلماء دون غيرهم ، ضرورة أن مناسبة الحكم والموضوع قرينة قطعية على أن الحاهل بمعنى الحديث ، والحاهل بالنسبة لا يليق بالحلافة ، وإن روى الالفاظ التي سمعها ، فإن مثله مثل حامل الأسفار

(١) الوسائل كتاب القضاء ج ٨ من أبواب صفات القاضي ، الحديث ٢

(٢) الوسائل - كتاب القضاء - باب ٨ من أبواب صفات القاضي ، الحديث ٥٠

وبحواض أن العلماء إن كان لهم الولاية والبيان فذلك من قبل الله عليه السلام فهم خلفاء الأئمة لا خلفاء رسول الله (ص) لهذه أو خلفاء الله هم الأئمة والعلماء وإن كنت لهم الخلافة، فهي من ناحية الإمام، لا عن رسول الله صلى الله عليه وله مباشرة، وإلا لزم أن يكونوا ولعيذ بالله في عرص الإمام

فالمراد من الحديث هم الأئمة الذين استخلفهم رسول الله صلى الله عليه وآله لحفظ الشريعة والسنة وباموس الرسالة نعم يتم ذلك على مسلك العامة، حيث يرون من بضد للأمر سيرة الناس له، أو بتعبير مثله له، أو بقدرته وسطوته، خليفة رسول الله، وبطلانه ضروري المذهب والعقل السليم. (١)

لا يقال: إن خليفة الإمام يصدق عليه أنه خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله، فإن خليفة الخليفة خليفة

لا بدفاعه: بأنه لا يمكن لمصير إليه من دون أن يكون هناك دليل آخر على استحلاف الإمام، فإنه لا يعقل أن يكون نفس هذا الدليل متكفلاً لجعل الخلافة مع بواسطة لنفسه، لمكان الدور ولو فرص دليل آخر على الاستحلاف من ناحية الإمام كان هو المنع، من دون حاجة إلى ارتكاب لتأويل في هذه الرواية

ثم انه يمكن أن يقال ان هذه لرواية وردة في مقام الاستعارة في توصيف رواية الحديث والآلة بالخلافة، وفيهم يأتون إلى الساس ما وصل اليهم من أحكام الاسلام، كما هو الشأن للرسول صلى الله عليه

(١) - هذه حجة محدودة بغيرها - حول هذا الموضوع في بداية الأمر، ولكنه انصرف بعدئذ عن

بشرها رعاية لبعض الجهات التي قد لا يحسن

وآله بما هو رسول، ويكون الغرض من الرواية إيجاب تصديقهم فيما يروونه

٣- ما ورد من قوله عليه السلام: «علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل» بتقريب أن تنزل شخص منزلة غيره بقول مطلق يقتضي أن يترتب على المنزل كل ما هو للمنزل عليه، وحيث أن الولاية من ذلك فهي تثبت للعلماء.

وفيه أولاً- يتوجه عليه حكومة ما ورد منهم عليهم السلام من أنه (نحن العلماء) كما في حديث حميل عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «يعدو الناس على ثلاثة أصناف: عالم ومتعلم وعثم، فنحن العلماء، وشيعتنا المتعلمون، وسائر الناس غثم»^(١) وعلى هذا المصموم وردت أحاديث متعددة.

اللهم إلا أن يقال إن الحكومة إنما هي مع النظر إلى مفاد المحكوم، بحيث يكون الحاكم مفسراً له، أو مصبّقاً لدائرة موضوعه، أي ينفي الموضوع تعدداً، أو موشعاً لذلك بإثبات الموضوع تعدداً، وفيما نحن فيه ليس شيء من التفسير أو نفي الحكم بلسان نفي الموضوع

وثانياً إن أداة التشبيه لا تنحصر في التبريل، وكثيراً ما يشبه شيء شيء في جهة خاصة من الشبه، ومن الممكن أن المراد بيان قصيدة العلماء على الأمة، أو بيان أن العلماء أعلام الهداية وما يرادف ذلك

٤- ما في (تحف العقول) عن أبي عبد الله الحسين عليه السلام: «إن محاري الأمور والأحكام بيد العلماء بالله تعالى. الأسماء على حلاله

(١) الوسائل - بابه ٧ من أبواب صفات القاضي - الحديث ١٨

وحرامه»^(١)، بتقريب أن المحاري إم مصدر ميمي أو اسم مكان، أي محل حريان الأمور، وأيضاً إضافة الجمع إلى الجمع المحلي باللام يفيد العموم، فحريان كل أمر أو محلها بيد العلماء

نعم، بمناسبة الحكم والموضوع يكون المراد الأمور التي لها مساس بالجهة الشرعية، ومن شأنها أن تحري عن تدبير وبظر من قبل الشارع، دون الأمور العادية المتعارفة بين الناس ولا شهة أن الولاية في كثير من الموارد، كالأوقاف والوصايا التي لا يتعين فيها المتولي ولوصي، والحقوق الراجعة إلى المهيئين أو اليتامى، أو الموضوعات الكلية، إني غير ذلك، من حملة تلك الأمور.

والحجوب أن سياق الرواية يدل على أن المراد هم الأئمة عليهم السلام ويشهد له التعبير بالعلماء بالله دون العلماء بالشرعية وأحكامها، مصافاً إلى حكومة ما ورد في سائر الروايات من قولهم عليهم السلام. «نحن العلماء، وشيعتنا المتعلمون، وباقي الناس غناء»، فإنه حاكم وشارح لهذه الرواية، مصافاً إلى دلالة توصيهم بالأسماء على حلال الله تعالى وحرامه، على ذلك، فإن الأئمة هم الذين قد أودعت لديهم الأحكام الإلهية.

وأما أن محاري الأمور بيدهم، فهو من حيث أن لهم الولاية الكلية على الأمور كلها، فإنهم وسائط فيصه المقدس وحاصل الرواية أن لهم الولاية التكوينية والتشريعية.

لكن الانصاف لولا جهة السياق، إمكان الاستدلال بهذه الرواية

(١) بحسب العيون على... ترميز، مسج على من شعبه انحرى، من اعلام العرب الربيع ص ١٦٨، المطبعة الحيدرية - النجف - ١٣٨٥ هجرية

على ولاية الفقيه، ولا شهادته في التعبير لمعط العلماء بالله، ضرورة أن العلم لا يعمق بالشخص، فإن المصنق به هو المعرفة، فالمراد منه العلماء بدين الله سبحانه، أو العلماء بسبب منه تعالى، ومن الواضح أن الفقيه الإمامي هو كذلك وأيضاً لا حكومة لقولهم عليه السلام (نحن العلماء) فإنه ليس في مقام النظر إلى هذه الرواية، بحيث يكون شارحاً لها

٥ - ما ورد من أن (أولى الناس بالأسياء أعدمهم بما حازوا به) بتقريب استفادة الولاية من هذه العبارة برغم أنها بمثابة قوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾^(١) يستفاد منها أولوية العالم في أن يقال من لأسياء ما كان لهم من الشأن في أمتهم والحواف أنه لا يستفاد منها أكثر من أقرينة العالم إليهم من سائر الناس بحسب المبرلة والمكانة

٦ - ما ورد من أن (العلماء أماء الرسل) بتقريب أن يفسر الأمين بمعنى الوكيل والسائب

والحواف إن أمتهم بلحاظ أنه قد أودعوا أحكام شريعة الرسل، وهم لا يحويون فيها، فاللارم تصديقهم فيما يدعونه عن الرسل

٧ - ما رواه الكليني بسنده عن عمر بن حنظلة عن أبي عبد الله عليه السلام: «يظن أن من كان منكم ممن قد روى حديثاً، ويطر في حلالاً وحراماً، وعرف أحكاماً فليرصو به حكماً، فإنني قد جعلته عليكم حاكماً»^(٢) بتقريب أن الحاكم في النزاع يستلزم أن يكون

(١) سورة الاحزاب / ٦

(٢) الوسائل - باب ١١ من أبواب صفات القاضي - الحديث ١

المصولي لكثير من الأمور، كحفظ مال العائث واليتيم، وبصق لميم،
 وبحو ذلك، فكنت ولانته مدلولاً عليها بالدلالة الاتزامية
 والحوادث نعم هو كذلك، لكن الدلالة للاتزامية تتع دائرة
 الاستدراك التي، سعه وصيماً، فلا تشمل مطلق لولايه، بل لا تشمل
 التولي لما ذكر إلا إذا توقف فصل الحصومة على ذلك، فلا تشمل
 الرواية حفظ سهم لإمام عليه السلام في حال العيه، ولا صرفه وإيصاله
 إلى غيره.

٨ - ما رواه الكليني عن إسحاق بن يعقوب قال: سألت محمد بن
 عثمان العمري أن يوصل لي كتاباً قد سألت فيه عن مسائل أشكلت
 عليّ، فورد لتوقيع بخط مولانا صاحب الزمان - عجل الله فرجه - ثم
 ذكر الأحوة لمصدره بكلمة أما - إلى أن قال - وأه، لحوادث
 الواقعة ورجعوا فيها إلى رواية حديثنا، فإنهم حجبوا عليكم، وأما حجة
 الله وأما محمد بن عثمان رضي الله عنه وعن أبيه من قبل، فإنه ثقتي
 وكتابه كتابي^(١)

وتقريب لاسدلال: أن لظاهر من الوقائع ما كان من شأنها الرجوع
 إلى أولياء الأمور، وليس المراد منها في المقام الأحكام الشرعية، فإنها
 ليست بحوادث، بل لا توصف بالوقائع، فيتعين أن يكون المراد
 الموضوعات التي يكون أمرها بيد الرعسم وولي الأمر
 إن قلت لا يتعين في ذلك، إذ من المحتمل إرادته الموضوعات
 التي يختار المكلف فيها من حيث حكمه، كالمرور متحددة، وهي من
 الوقائع الحادثة، ولا بد من المراجع فيها إلى الإمام أو إلى من يعينه

(١) الوسائل - باب ١١ من أبواب صمات القاضي - الحديث ٩

قلت: يدفع هذا الاحتمال بأنه عليه السلام أرحم إلى رواية
 لحديث في نفس الوقائع حكمها
 إن قلت نعم، لكن التعبير بالمراعاة في الفروع وإرادة حكمها
 محار شائع يعادل الحقيقة.

قلت: نعم، لكن لا ياسبه التعليل بقوله «فيهم حتي عديكم»
 ثم إردافه بقوله. (وأن حجة الله) لعدم الحاجة إلى ذلك
 مضافاً إلى أنه جعل الرواة أنفسهم حجة دون رويتهم، ولو كان
 المراد ذلك لقان مثلاً ما يروونه فعني يروون، كما ورد مثله في العمري
 وأسه من أنهما ثقتان، وما يؤديانه فعني يؤدان.

إن قلت كما أن المعصوم حجة له تعالى يحتج به على العباد،
 كذلك رواية لحديث يحتج بهم المعصوم على الناس، في أحد
 التكليف عنهم، ولعمل بها، فيصح التعبير عنهم بأنهم حتي، وإن
 كان المقصود حجية روايتهم.

قلت حجية رواية الثقة في ذلك العصر بما نواتر عن الأئمة
 الماصين عليهم السلام كان أمراً نديهاً لم يكن يحصى على إسحاق بن
 يعقوب، ويكون مما أشكل عليه، وهو وإن لم يكن معروفاً في كتب
 الرجال، إلا أنه يظهر من التوقيع الشريف، ومن حجية مسائله أنه كان
 من الشيعة الإمامية، وله العلم والمعرفة والحلالة حيث أنه عجل الله
 فرجه قال في لحواف الأول: «أما ما سألت عنه، أرشدك الله وتثبك من
 أمر المكربين لي.»، وقال: «وأما أموالكم فلا نفلها إلا لتظهر»
 وقال: «وأما ظهور المرح فيه إلى الله، كذب الوقتون»، وقال «وأما ما
 وصلت فلا قبول عند إلا لما طاب وطهر»، وقال: «وأما عنه ما وقع من

العبية «، وقال: «وأما وجه الانتفاع في عيتي فكالاتفاع بالشمس إذا عيّنها عن الأنصار السحاب، وإني لأمان لأهل الأرض، كما أن لسحوم أمان لأهل السماء - إلى أن قال - وكثروا الدعاء بتعجيل المرح، فإن ذلك فرحكم، والسلام عليّ يا إسحاق بن يعقوب وعلى من اتبع الهدى »

ثم إن جهالة الراوي لا تصر في المقام، لرواية الكليني عنه، وتعدد روايات لمشايع عن الكليني عنه، واشتعار هذا التوقيع، والعمل بمضمونه، هذا كله مضاف إلى أن الإطلاق في قوله عليه الصلاة والسلام: «هم ححتي عليكم» يقتضي عدم الاحتصاص بقول الرواية، وشموله للأمور التي كان الإمام مرجعاً فيها، بحيث لا يبقى الناس خياراً في الأمور العامة، وبما يرجع إلى الأمور، والحقوق لدعائين أو لقاصرين، وغير ذلك وكذا لا يغى العذر لهم في ترك عدة من الأمور الدينية ولحقوقية استناداً إلى عينة الإمام صلواته تعالى عليه.

النتيجة :

هذا عرفت ذلك فنقول لما كان المرحع في أمر الخمس هو الإمام عليه السلام، ففي عصر العيبة يرجع فيه إلى الحاكم، حيث إنه الحجة من قبله، ويوصل إليه كله، وهو بصرفه في مصارفه من التصديق أو الصرف في مرصاته، ومن إيصاله إلى السادة، أو يستأذن منه في ذلك كله.

وستقريب آخر لا بد من إيصال مال العير إليه نفسه، أو إلى وكيله، وحيث أنه لا يمكن إيصاله إلى الإمام عليه السلام في عصر العيبة، ولأنه من الإيصال إلى الحاكم، فإن ولانته على المال عبارة عن وكالته من قبله.

ومضافاً إلى ذلك ربما أمكن استعادة ذلك من صحيحة على بن
 مهريار حيث قال: «ومن كان عنده شيء من ذلك فليوصل إلى
 وكيلي» والتقريب أن الحاكم وإن لم يكن وكلاً خاصاً، كما هو مورد
 الرواية، لكن يمكن التعميم إليه بنحو من المماط، أو ما يماثله. ومضافاً
 إلى ذلك كله، لا بد في إفراز الخمس من المال المشاع بين المالك
 وبين من له ذلك، أو في تعيين حق الخمس في الخارج الذي يتوقف
 على قبض من له الحق، من مراجعة الحاكم، حيث إن له النيابة والولاية
 على الكلي الطبيعي الذي هو عمود السادة.

ثم إنه لو حصل الشك في ولاية الحاكم فالأصل عدمها، ولو حصل
 الشك في تقيد وحب أداء الخمس بكونه مع الإيصال إلى الحاكم
 وبواسطته، أو مع الاستيدان منه، فالأصل البراءة. ولكن لا أثر لذلك في
 صحة إفراز الخمس، وحصول براءة الذمة عن الحق، حيث إنه ليس في
 البين التعبير بإيجاب أداء الخمس، حتى يتمك بإطلاقه. ^(١) ويصار
 إلى جوار أن يكون الأمر بيد المالك في الإفراز، وسقوط الحق عن ذمته
 بتصديده للمصارف بنفسه، ومقتضى الأصل هو العدم.
 لا يقال: إن عدم ولاية الحاكم إذا جرى فيه الأصل يترتب عليه ما هو
 السبب منه.

لانددعه بأن التسبب ليس شرعياً، بل ترتب صحة الإفراز،
 وحصول براءة الذمة على ذلك لازم عقلي، فلا يثبت



(١) مل قد ورد ما ينافي الاطلاق حيث قال عليه السلام في صحيح ابن مهريار «ومن كان عنده شيء من ذلك
 فليوصله إلى وكيلي، ومن كان ثانياً بعيد الشقة فليعتمد إلى إيهاله، ولو بعد حين»

تمّ كتاب الخمس من (محاضرات اية الله
العظمى الميلاني قدس سره) في ١٤ صفر ١٣٩٠
هجريه وتمّ الفراغ من تدوين هذه المحاضرات
والتعليق عليها في رجب ١٤٠٠ هجريه ونسأل الله
التوفيق، لاكمال سائر الأجزاء

محتويات الكتاب

٥	المقدمة
٧	تعريف الحمس
٩	المبحث الأول : في وجوب الخمس
١١	التكات المستعادة من الآية
١٤	الروايات الدالة على وجوب الحمس
١٦	المبحث الثاني فيما يجب فيه الحمس
١٨	١ - غنائم دار الحرب
٢٥	٢ - المعادن
٢٧	١ - موضوع المعدن وتعريفه .
٣٠	٢ - اعتبار الصاب
٣١	٣ - إذا شك في معدنية شيء
٣٣	٤ - عده ... ط لتكليف في المستخرج
٣٣	٥ - الاستخراج دفعة ودفعات
٣٤	٦ - د اشترك جماعه في الاستخراج
٣٦	٧ - استثناء مؤونة الإخراج
٣٧	٨ - حالات الأرض التي يستخرج منها المعدن
٤٤	٣ - الكنوز
٤٥	هل يختص لكسر بالذهب والفضة ؟
٤٧	أقسام الكنز

- ٥١ الكنز في الملك المبتاع
- ٥٢ ما يوحد في جوف الدابة والسمكة
- ٥٦ الكنز في الأرض الموات
- ٥٩ ٤ - العوص
- ٦٧ العنبر
- ٦٨ لو غرق في البحر جوهـر
- ٧١ ٥ - ما يفضل عن المؤونة
- ٧٢ ١ - الدليل على وجوب الخمس في ذلك
- ٧٣ ٢ - هل الخمس في هذا القسم يحتص بكونه للإمام؟
- ٧٨ ٣ - هل يحتص فاصل المؤونة بأرباح التحارات والصاعات والزراعات؟
- ٨١ ٤ - ما هي المؤونة؟
- ٨٢ أ - الروايات الدالة على استثنائها
- ٨٥ ب - مؤونة السنة.
- ٨٦ ج - المؤونة الفعلية.
- ٨٧ د - إخراج المؤونة من المال الآخر
- ٩٠ هـ - ما هو مبدأ السنة؟
- ٩١ هل يجب الخمس في الصداق؟
- ٩٢ هل يتعلق الخمس بالارث؟
- ٩٧ أجرة العمل
- ٩٩ لو حرحت المؤونة عن كونها مؤونة
- ١٠٢ هل يحترق التلف أو الحسارة بالريح؟

- ٦ - أرض المسلم إذا اشتراها الذمي ١٠٧
- ٧ - الحلال المختلط بالحرام ١١١
- أ - إذا اختلط الحلال بالحرام، ولم يتميّر، ولم يعرف صاحبه. ١١٢
- ب - إذا علم مقدار الحرام تفصيلاً وحهل صاحبه. ١١٤
- رويات التصديق بمجهول المالك. ١١٥
- المال المختلط بين أدلة التحميس وأدلة التصديق. ١١٨
- ج - إذا علم المالك وحهل مقدار الحرام ١٢٠
- لو ورث الصغير مالا مختلطاً بالحرام ١٢٥
- لو كان المال المختلط في ذمته. ١٢٥
- لو علم مقدار الحرام وعلم المالك ضمن عدد محصور ١٢٦
- مناقشة الاحتمالات ١٢٧
- المختار ١٢٩
- فروع - ١٣١
- ١ - هل يشترط الحرية والبلوغ؟ ١٣١
- ٢ - عدم اعتبار الحول ١٣٨
- ٣ - اختلاف المالك والمستأجر في الكنز ١٤٤
- ٤ - استثناء مؤونة التحصيل ١٤٨
- المبحث الثالث : في قسمة الخمس ١٥٣
- ١ - تقسيم الخمس. ١٥٣
- ٢ - ثلاثة من السهام للنبي في حياته، وبعده للإمام. ١٥٥
- ٣ - ما قبضه النبي والإمام ينتقل إلى وارثه ١٥٦
- ٤ - التقسيم خمسة أقسام؟ ١٥٨

- ١٥٨ الانساب إلى عبد المطلب
 ١٦٣ هل يجب الاستيعاب في التفسير؟
 ١٧٢ مستحقو الخمس
 ١٧٢ أ - من ولده عبد المطلب
 ١٧٥ ب - هل يجوز تخصيص طائفة بالخمس؟
 ١٧٩ ج - الإمام يأخذ الرائد، ويتمم عبد الإعواز
 ١٨٣ د - هل يعتبر الفقر في اس السبل واليتيم؟
 ١٨٥ هل يعطى الخمس لواجب الفقة؟
 ١٨٧ هـ - حمل الخمس إلى غير بلده
 ١٨٨ و - اعتبار الإيمان في مستحق الخمس
 ١٩١ المبحث الرابع : الأنفال
 ١٩٣ صفايا الملوك وقطابعهم
 ١٩٥ عيمة القتال من دون إذن الإمام
 ١٩٧ في زمن الغيبة
 ١٩٨ هل المعادن من الأنفال؟
 ٢٠٥ المبحث الخامس : كيفية التصرف في مستحق الخمس
 ٢٠٥ ١ - إذن الإمام
 ٢٠٦ ٢ - لوقاطع الإمام
 ٢٠٧ ٣ - الإباحة للشبهة في عصر العيبة
 ٢١٢ أ - المناهج
 ٢١٣ ب - المساكن
 ٢١٥ ج - المتاجر

٢٢٠	هل يقيد هذا التحليل المملك؟
٢٢٣	٤ — حكم الخمس في عصر العية
٢٢٧	مناقشة الأقوال في المسألة
٢٢٩	أ — الأقوال المتضمنة لإباحة الخمس للشيعة
٢٣٩	مناقشة روايات الإباحة للشيعة
٢٥٤	نفي المعارضة بين روايات الإباحة وروايات التشديد في أمر الخمس
٢٥٨	تنبيهات
٢٦١	المختار
٢٦٢	ب — بقية الأقوال
٢٦٩	٥ — البينة عن الإمام
٢٧٠	مناقشة أدلة ولاية الفقيه
٢٧٧	التيحة
٢٨١	المهرس

فهرس إجمالي (محاضرات في فقه الإمامية)

- ١ - كتاب الزكاة : القسم الأول
- ٢ - كتاب الزكاة : القسم الثاني
- ٣ - كتاب الصلاة صلاة المسافر
- ٤ - كتاب الخمس
- ٥ - كتاب البيع : القسم الأول
- ٦ - كتاب البيع : القسم الثاني .
- ٧ - كتاب البيع : القسم الثالث
- ٨ - كتاب الصلاة . صلاة الجمعة والجماعة
- ٩ - كتاب الصلاة الفصاء والحلل
- ١٠ - خمس قواعد فقهية .



